

القسم الأول
حياته وعصره

حياة الشافعي

٩ - موته ونسبه : أكثر الرواة على أن الشافعي قد ولد بغزة بالشام ، وعلى ذلك اتفق رأى الجهرة الكبرى من مؤرخى الفقهاء ، وكاتبى طبقاتهم ، ولكن وجد بجوار هذه الرواية التى اعتنقتها هذه الكثرة من يقول^(١) : إنه ولد بعسقلان وهى على بعد ثلاثة فراسخ من غزة ، بل وجد من يتجاوز الشام إلى اليمن ، فيزعم أنه ولد باليمن ، ولكن الكثرة قد علت مارجحت ، ولقد حاول بعضهم الجمع بين هذه الروايات ، فذكر أن معنى رواية ولادته باليمن أنه ولد فى أحياء اليمن ونشأ بعسقلان وغزة ، وعسقلان كلها من قبائل اليمن ، وبطونها ، وقال فى ذلك ياقوت : « وهذا عندى تأويل حسن ان صحت الرواية » .

وقد اتفقت الروايات على أنه ولد سنة ١٥٠ ، وهى السنة التى توفى فيها الامام أبو حنيفة ، ولقد زاد بعضهم فقال إنه ولد فى الليلة التى توفى فيها أبو حنيفة ، وما كانت هذه الزيادة إلا ليقول الناس مات إمام ، فجاء فى ليلة موته إمام آخر ، وما لذلك فضل جداء .

والرواية التى تعتنقها الكثرة العظمى من مؤرخى الفقهاء بالنسبة لنسبه أنه ولد من أب قرشى مطلبى ، وتقول تلك الكثرة فى سلسلة نسبه إنه محمد بن ادريس ابن العباس ، بن عثمان ، بن شافع ، بن السائب ، بن عبيد ، بن عبد يزيد ، بن هاشم ، بن المطلب ابن عبد مناف ، فهو يلتقى مع النبى ﷺ فى عبد مناف .

والمطلب الذى ينتهى إليه الشافعي أحد أولاد عبد مناف الأربعة ، وهم المطلب ، وهاشم ، وعبد شمس جد الأمويين ، ونوفل جد جبير بن مطعم ، والمطلب هذا هو الذى ربه عبد المطلب ابن أخيه هاشم جد رسول الله ﷺ ، ولقد كان

(١) الروايات الثلاث رويت على لسان الشافعي ، فقد روى أنه قال : (ولدت بغزة سنة محمد بن ومائة ، وحملت إلى مكة ، وأنا ابن سنتين ، وروى أنه قال : (ولدت بعسقلان) ، ويقول ياقوت : عسقلان من غزة على ثلاثة فراسخ ، وكلاهما من فلسطين ، وروى أنه قال : (ولدت باليمن بخافت أمى على الضنية ، فحملتني إلى مكة) .

بنو المطلب وبنو هاشم حزبا واحداً ، يقاومه بنو عبد شمس في الجاهلية ، وكان لذلك أثره في الاسلام في أمرين :

أحدهما — أن قريشا لما قاطعوا النبي ﷺ ومن ينصره من أهل بيته انضم إلى نصرته بنو المطلب ، مسلمهم وكافرهم في ذلك سواء ، وقبلوا الأذى معه عليه السلام .
ثانيهما — أن النبي ﷺ جعل لهم في سهم ذوى القربى المنصوص عليه في قوله تعالى : « واعلموا أنما غنمتم من شيء فإن لله خمسة وللرسول ولذى القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل » ، ولم يجعل ذلك لبنى عبد شمس وبنى نوفل .

« روى جبير بن مطعم أنه قال : لما قسم رسول الله ﷺ سهم ذوى القربى من خيبر على بنى هاشم وبنى المطلب ، مشيت أنا وعثمان بن عفان ، فقلت يا رسول الله : هؤلاء اخوتك من بنى هاشم لا ينكر فضلهم ، لأن الله تعالى جعلك منهم ، إلا أنك أعطيت بنى عبد المطلب ، وتركنا ، وإنما نحن وهم بمنزلة واحدة ، فقال ﷺ : « انهم لم يفارقونا في جاهلية ولا اسلام ، إنما بنو هاشم وبنو المطلب شيء واحد » ، ثم شبك رسول الله ﷺ يديه في الأخرى .^(١)

هذا ما يعتنقه الجمهور بالنسبة لنسبه ؛ ولكن بعض المتعصبين ضده من المالكية والحنفية في الوقت الذى ساد فيه التعصب للمذاهب إلى درجة التنافر بين مقلديها — زعموا أن الشافعى لم يكن قرشياً بالنسب ، بل كان قرشياً بالولاء ، لأن شافعا جده كان مولى لأبى لهب ، ولم يلحقه عمر بموالى قريش ، ثم ألحقه عثمان من بعد عمر بهم ، وهذا الزعم باطل ؛ وهو يخالف المشهور الذى ذكره الشافعى عن نسبه ، ولم يكذب فيه أحد من مخالفيه في عصره ، وإن الثقات من الرواة قد نقلوه وتناقلته كتب الأخبار ، واستفاض ، وعلى من زعم خلاف المشهور المستفيض أن يأتي بحجة أو سند صحيح يثبت دعواه ، وليس لهؤلاء حجة^(٢) .

(١) ومن أجل ذلك طلب الشافعى أن يجعل له نصيب في سهم ذوى القربى فأجيب طلبه .

(٢) قد رد الفخر الرازى قول المتعصبين من المالكية والحنفية من ثلاثة وجوه : (أولها) أن المخالفين له من المالكية والحنفية وغيرهم في عصره كانوا يجادلونه ، ومنهم من كان يحسده ويثأل منه ، فلو كان غير قرشى لطننوا في نسبه ، ولو طعنوا لاشتهر ذلك عنهم ، ولم ينقل عن مجادلبيه شيء من ذلك . (ثانيها) أن الشافعى ادعى ذلك النسب في حضرة الرشيد عند اتهامه مع العلوية الذين خرجوا عن الرشيد ، فلو كان من —

١٠ — وأما أمه فهي من الأزدي، وإيست قرشية، ولكن زعم بعض المتعصبين للشافعي أنها قرشية علوية، ولكن الصحيح أنها أزدية، وذكر الفخر الرازي أن رواية أنها قرشية شاذة تخالف الإجماع، ولقد قال في هذا المقام: وأما نسب الشافعي من جهة أمه ففيه قولان: الأول وهو شاذ رواه الحاكم أبو عبد الله الحافظ، وهو أن أم الشافعي رضي الله تعالى عنه هي فاطمة بنت عبد الله بن الحسين بن الحسن ابن علي بن أبي طالب كرم الله وجهه، والثاني المشهور أنها من الأزدي. وكل الروايات التي رويت عن الشافعي في نسبه تذكر على لسانه أن أمه من الأزدي، وانعقد على ذلك الإجماع، وفي نسب الشافعي بأبيه غناء يغنيه عن ادعاء القرشية لأمه بغير حق.

١١ — تبين من هذا السياق الذي سقناه أن الشافعي كان قرشياً، وقد نشأ من أسرة فقيرة كانت مشردة بفلسطين، وكانت مقيمة بالأحياء اليمينية منها، ولقد روى عن الشافعي عدة روايات تدل على أن أباه مات صغيراً، وأن أمه انتقلت به إلى مكة، خشية أن يضيع نسبه الشريف، فلقد جاء في معجم ياقوت في إحدى الروايات عن الشافعي أنه قال: «ولدت بغزة سنة خمسين ومائة، وحملت إلى مكة وأنا ابن سنتين»، وروى عنه أنه وصل إلى مكة وهو في العاشرة، فلقد قال الخطيب في تاريخ بغداد بسند متصل إلى الشافعي أنه قال: «ولدت باليمن فخافت أمي على الضيعة، وقالت الحق بأهلك فتكون مثلهم، فإني أخاف أن تغلب على نسبك، فجهزتني إلى مكة فقدمتها وأنا يومئذ ابن عشر أو شبيه بذلك، فصرت إلى نسيب لي وجعلت أطلب العلم»، ولا شك أن بين الروايتين تعارضاً في الظاهر، وقد يمكن الجمع بينهما بأنها كانت تتردد بين مكة وأحياء قومها اليمن بفلسطين، وأن الانتقال

— الموالى ما ادعى أنه ابن عم الخليفة، وقد جرى به مكبلاً خائفاً يترقب، ولو لم يكن النسب بما يظهر كأنه شمس ما ادعاه عاقل كالشافعي في مثل هذا المقام. (نالتها) أن أكابر العلماء شهدوا بهذا النسب: قال محمد بن إسماعيل البخاري في التاريخ الكبير عند ذكر الشافعي: محمد بن إدريس الشافعي القرشي، وقال مسلم بن حجاج: «عبد الله بن السائب والي مكة، وهو أخو الشافعي بن السائب جد محمد بن إدريس»، ولا نزاع في أن عبد الله بن السائب قرشي ١ ملخصاً من مناقب الشافعي ص ٨٧.

الأول كان ، وهو ابن سنتين لتعرف أهله به ، وتنسبه إليهم ، وأن انتقاله ، وهو ابن عشر ليقم بين ذويه يتشقق بثقاتهم ، ويعيش بينهم ويكون منهم .

والأخبار تتفق بعد ذلك على أنه عاش عيشة اليتامى الفقراء ، فالشافعي إذن قد ولد ذا نسب رفيع شريف ، هو أشرف الأنساب في زمانه ، ولا يزال أشرف الانساب على مر الدهور ، ولـكنه عاش عيشة الفقراء إلى أن استقام عوده .

والنشأة الفقيرة مع النسب الرفيع تجعل الناشئ ينشأ على خلق قويم ، ومسلـك كريم ، إن انتفت الموانع ، ولم يكن ثمة شذوذ ؛ ذلك بأن علو النسب وشرفه يجعل الناشئ منذ نعومة أظفاره يتجه إلى معالي الأمور ، ويتجافى عن سفاسفها ، ويرتفع عن الدنايا ، فلا يصيب الفقر نفسه بذل ، ولا يتطامن عن ضعة ، ولا يرضى بالدنية ، ويسعى إلى المجد بهمة وجلد ، ليرفع خسيـسة الفقر ، وذل الحاجة ، ثم إن نشأته فقيراً مع ذلك الطموح بنسبه ، يجعله يحس بإحساس الناس ، ويندمج في أوساطهم ، ويتعرف خبيئة نفوسهم ، ودخائل مجتمعاتهم ، ويستشعر مشاعرهم ، وذلك أمر ضروري لكل من يتصدى لعمل يتعلق بالمجتمع ، وما يتصل به في معاملاته وتنظيم أحواله ، وتوثيق علاقته ، وإن تفسير الشريعة ، واستخراج حقائقها ، والكشف عن موازينها ومقاييسها ، يتقاضى الباحث ذلك .

يروى أن محمد بن الحسن صاحب أبي حنيفة كان يذهب إلى الصباغين ، ويسأل عن معاملتهم ، وما يدبرونه فيما بينهم ، وما كان يفعل ذلك إلا ليكون حكمه في مسألة تتعلق بشئون الناس ، وتتصل بعاداتهم أقرب إلى تلك العادات ، مالم تخالف أصلاً من أصول الشرع وأحكامه ، فهذه النشأة الفقيرة مع النسب الرفيع تهيأ بها للشافعي تهذيب كامل ، لا يتسامى في معاملاته عن العامة فيبعد عنهم ، ولا يهوى في مبادئهم فيصغر في نظرهم ، فكان لتسبه عزته ، وفقره طيبته ، وكان لجماعهما أثره عندما فكاه في بحبوحة العيش ، يهدى إليه الوزير الهدية ، فيرفضها ، لأنها من دونه ، ويعطيه الخليفة العطية فيفرقها قبل أن يغادر الطريق ، أو يبقـيها فيفرقها على الفقراء ممن لهم به رحم .

١٢ — نشأ الشافعي في بيت فقير ، وكان يتيمًا ، كما بينا ، وقد حرصت أمه على

وصله بأنسابه خشية الضيعة كما علمت . والذي يستخلص من مجموع الروايات التي تبين تربيته الأولى وما ظهر منه من ذكاء والمعية، أن الشافعي حفظ القرآن الكريم وبدأ ذكاؤه الشديد في مرحلة حفظه له ، ثم اتجه بعد حفظه القرآن الكريم الى استحفاظ أحاديث رسول الله ﷺ وكان حريصاً عليها، يستمع إلى المحدثين، فيحفظ الحديث بالسمع ، ثم يكتبه على الخزف أحياناً ، وعلى الجلود أخرى، وكان يذهب إلى الديوان يستوهب الظهور ليكتب عليها (١) ، وبهذا تدل كل الروايات على أنه أغرم بالعلم وحجب إليه حديث النبي ﷺ منذ نعومة أظفاره .

ولقد كان مع استحفاظه لأحاديث النبي ﷺ وحفظه لكتاب الله تعالى ، قد اتجه إلى التفصح في العربية ، ليعبد كل البعد عن العجمة وعدواها التي أخذت تغزو اللسان العربي بسبب الاختلاط بالأعاجم في المدائن والأمصار ، وقد خرج في سبيل هذا إلى البادية ولزم هذيلًا ، وهو يقول في هذا المقام : « اني خرجت عن مكة فلازمت هذيلًا بالبادية ، أتعلم كلامها ، وأخذ طبعها ، وكانت أفصح العرب ، أرحل برحيلهم ، وأزل بنزولهم ، فلما رجعت إلى مكة جعلت أنشد الأشعار ، وأذكر الآداب والأخبار ، ، ولقد بلغ من حفظه لأشعار الهذيليين وأخبارهم أن الأصمعي ، ومكاته من اللغة مكاته ، قال : « صححت أشعار هذيل على فتي من قريش يقال له محمد بن ادريس . »

ويظهر أن مقامه في البادية أمدا طويلا ، هو عشر سنين ، كما ذكر ابن كثير في إحدى الروايات ، جعله يتخير من عادات أهل البادية ما يراه حسناً ، فقد تعلم الرماية وأغرم بها وأجادها ، حتى كان يرمى من السهام عشرة تصيب كلها ، فقد جاء على لسانه قوله : « وكانت همتي في شيئين : في الرمي ، والعلم ، فصرت في الرمي

(١) قد جاء في ذلك عدة روايات على لسان الشافعي ، ونقل ذلك الفخر الرازي في مناقب الشافعي ، ومعجم الأدباء عن الأبري ، وغيرها ، والمعنى فيها واحد . والظهور المراد بها الأوراق الديوانية التي كتب في باطنها وزك ظهرها أبيض .

بحيث أصيب من عشرة عشرة ، ، ثم سكت عن العلم ، فقال بعض الحاضرين : أنت والله في العلم أكثر منك في الرمي . .

هذه تربية الشافعي الأولى ، وهي أمثل تربية عربية في ذلك الأبان ، حفظ للقرآن ، وطلب للحديث ، وتفصح بالفصحى ، وتربية على الفروسية ، وتعرف لأحوال الحواضر والبوادي .

١٣ - طلب العلم : طلب الشافعي العلم بمكة على من كان فيها من الفقهاء والمحدثين فيها ، فتفقه ، وبلغ شأنا عظيما ، حتى لقد أذن له بالفتيا مسلم بن خالد الزنجي وقال له . . . افت يا أبا عبد الله ، فقد آن لك أن تفتي . .

وكان يصح أن يقف الشافعي عند هذا القدر ، وقد بلغ منزلة الافتاء ، ولكن همته في طلب العلم لا تقف به عند حد ، لأن العلم ليس له حدود وأقطار ؛ فقد وصل إليه خبر إمام المدينة مالك رضى الله عنه ، وكان ذلك في وقت انتشر اسم مالك في الآفاق وتناقلته الركبان ، وبلغ شأوا من العلم والحديث بعيدا ، فسمت همه الشافعي إلى الهجرة إلى يثرب في طلب العلم ، ولكنه لم يرد أن يذهب إلى المدينة خالي الوفاض من علم مالك رضى الله عنه ، فقد استعار الموطأ من رجل بمكة ، وقرأه ، والروايات تقول إنه حفظه .

ولعل حفظه الموطأ ، وقرأه ، كانت مضاعفة لباعث الذهاب لإمام دار الهجرة ، فقد استطاع أن يستأنس منه بفقه مالك رضى الله عنه مع مارواه من أحاديث الرسول صلوات الله وسلامه عليه .

ذهبنا الشافعي إلى مالك يحمل معه كتاب توصية من وإلى مكة (١) ، وبهذه

(١) جاء في معجم ياقوت عن الأبري ، وجاء في مناقب الشافعي للرازي ، كلام للشافعي عن رحلته إلى مالك ونقائه به تنقيا لك لأنها تكشف عن مكان رجال العلم في هذا الزمان ، قال : . . دخلت إلى وإلى مكة ، وأخذت كتابه إلى وإلى المدينة ، وإلى مالك بن أنس . فقدمت المدينة ، فأبلغت الكتاب إلى وإلى فلما قرأه قال : يا قتي ان مشي من جوف المدينة إلى جوف مكة حافيا راجلا أهون على من المشي إلى باب مالك بن أنس ، فليست أرى الذل ، حتى أقف على بابه . فقلت أصلح الله الأمير ، ان رأى الأمير يوجه إليه ليحضر -

المهجرة أخذت حياة الشافعي تتجه الى الفقه بحملتها ، ولما رآه مالك وكانت له
فراصة قال له : يا محمد اتق الله ، واجتنب المعاصي ، فانه سيكون لك شأن من
الشأن ، إن الله تعالى قد ألقى على قلبك نوراً ، فلا تطفئه بالمعصية ، ثم قال له : إذا
ما جاء الغد تجيء ويحيى من يقرأ لك ، ويقول الشافعي : « فغدوت عليه وابتدأت
أن أقرأ ظاهراً ، والكتاب في يدي ، فكلماته هبت مالكا ، وأردت أن أقطع ،
أعجبه حسن قراءتي وإعرابي ، فيقول : يا فتى زد ، حتى قرأته عليه في أيام يسيرة » .
وبعد أن روى الشافعي عن مالك موطأه لزمه يتفقه عليه ، ويدارسه المسائل
التي يفتي فيها الإمام الجليل إلى أن مات سنة ١٧٩ وقد بلغ الشافعي شرح الشباب ؛
ويظهر أنه مع ملازمته لمالك كان يتحين الوقت بعد الآخر ، فيقوم برحلات في
البلاد الإسلامية يستفيد فيها ما يستفيده المسافر الأريب من علم بأحوال الناس
وأخبارهم ، وشئون اجتماعهم ، وكان يذهب الى مكة يزور أمه ويستنصح بنصائحها
وكان فيها نبل وأدب وحسن فهم ، فلم تكن ملازمته لمالك رضى الله عنه بممانعة
من سفره واختبارات الشخصية .

١٤ — ورويته : ولما مات مالك رضى الله عنه ، وأحس الشافعي أنه نال من
العلم أشطراً ، وكان الى ذلك الوقت فقيراً ، اتجهت نفسه الى عمل يكتسب منه

— فقال : هيات . ليت أني إذا ركبت أنا ومن معي وأصابنا من تراب العقيق نلنا بعض حاجتنا . فواعدته
المصر ، وركبنا جميعاً ، فوالله لكان كما قال : لقد أصابنا من تراب العقيق . فنقدم رجل فقرع الباب ،
فخرجت إلينا جارية سوداء ، فقال لها الأمير : قولي لمولاي أني بالباب . فدخلت فأبطأت ثم خرجت فقالت :
إن مولاي يقرئك السلام ، ويقول : إن كانت مسألة فارغها في رقعة يخرج اليك الجواب ، وإن كان للحديث
فقد عرفت يوم المجلس فانصرف ، فقال لها : قولي له إن معي كتاب والى مكة اليه في حاجة مهمة ، فدخلت
وخرجت وفي يدها كرسي ، فوضعت ثم اذا أنا بمالك قد خرج وعليه الماية والنوقار ، وهو شيخ طويل
مسنون اللحية ، فجلس ، وهو متطلس ، فرفع اليه الوالى الكتاب ، فبلغ الى هذا : « إن هذا رجل من أمره
وحاله ، فتحدثه ، وتفضل وتصنع » ، فرمى بالكتاب من يده ، ثم قال : سبحان الله ، أو صار علم رسول الله
صلى الله عليه وسلم يؤخذ بالوسائل . فرأيت الوالى قد تهيبه أن يكلمه ، فتقدمت اليه وقلت : أصلحك الله
إن رجلاً مطلقاً ومن حالي وقصتي فلما أن سمع كلامي نظر الى ساعته ، وكان لمالك فراصة فقال ما اسمك ؟
قلت محمد ، فقال لي : يا محمد اتق الله ، واجتنب المعاصي ، فانه سيكون لك شأن من الشأن .

ما يدفع حاجته ، ويمنع خصاصته . وصادف في ذلك الوقت أن قدم إلى الحجاز وإلى اليمن ، فكلّمه بعض القرشيين في أن يصحبه الشافعي ، فأخذه ذلك الوالي معه ، ويقول الشافعي في ذلك : « ولم يكن عند أي ما تعطيني ما أتحمّل به ، فرهنت داراً ، فتحملت معه ، فلما قدمنا عملت له على عمل » .

وفي هذا العمل تبدّو مواهب الشافعي ، واختباراته وذكاءه وعلمه ونبيل نسبه ، فيشيع ذكره عادلاً ممتازاً ، ويتحدث الناس باسمه في بطاح مكة ، ويبلغ الفقهاء والمحدثين الذين تلقى عنهم أو التقى بهم ذكره ، فيختلفون ، ومنهم من يلومه على دخوله في العمل ، وينصح له بتركه .

تولى عملاً بنجران فأقام العدل ونشر لواءه ، وكان الناس في نجران كما هم في كل عصر ، وفي كل بلد ، يصانعون الولاة والقضاة ويتملقونهم ، ليجدوا عندهم سبيلاً إلى نفوسهم ، ولسكنهم وجدوا في الشافعي عدلاً لا سبيل إلى الاستيلاء على نفسه بالمصانعة والملق ، ويقول هو في ذلك : « وليت نجران وبها بنو الحارث بن عبد المطلب ، وموالي ثقيف ، وكان الوالي إذا أتاهم صانعوهم فأرادوني على نحو ذلك ، فلم يجدوا عندي » .

سد الشافعي إذن باب المصانعة والملق لكيلا يصل إلى نفسه أحد ، وهو الباب الذي يلج منه صغار النفوس إلى كبراء النفوس ، ليحولوا نفوسهم عن مجرى العدل والحق ، فالشافعي إذ غلقه قد حصن نفسه من كل شر وظلم ، لأن كبار النفوس لا ينالون إلا بالمصانعة وتلق المتملقين لهم ، ولذا صار كله للعدل ، ولكن العدل دائماً مركب صعب لا يقوى عليه إلا أولو العزم من الرجال ، وهم يتعرضون لجشونة الزمان وأذاه ، وكذلك كان الشافعي .

١٥ - . محمّد : لقد نزل باليمن ، ومن أعمالها نجران ، وال غشوم ظلوم ، فكان الشافعي يأخذ على يديه ، ويمنع مظالمه أن تصل إلى من تحت ولايته ، وربما نال الشافعي ذلك الوالي بما يملكه العلماء من سيف يحسنون استعماله ، ويكثر من إرهافه ، وهو النقد ، فله كان مع الأخذ على يديه يناله بنقده ، ويسلقه بلسانه ،

فأخذ ذلك الوالى يكيد له ، بالدس والسعاية والوشاية ، وكلّ ميسر لما خلق له .
كان العباسيون يعدون خصومهم الأقوياء العلويين ، لأنهم يدلون بمثل نسبهم ،
ولهم من رحم رسول الله ﷺ ما ليس لهم ، فإذا كانت دولة العباسيين قامت
على النسب ، فأولئك يمتون بمثله ، وبرحم أقرب ، ولذا كانوا إذا رأوا دعوة علوية
قضوا عليها ، وهى فى مهدا ، ويقتلون فى ذلك على الشبهة لا على الجزم واليقين ،
إذ يرون أن قتل برىء يستقيم به الأمر لهم ، أولى من ترك متهم يجوز أن يفسد
الامن عليهم .

جاءهم الوالى الظالم من هذه الناحية الضعيفة فى نفوسهم ، واتهم الشافعى بأنه
مع العلوية ، فأرسل الى الرشيد : « إن تسعة من العلوية تحركوا ، ثم قال فى كتابه :
« إني أخاف أن يخرجوا ، وإن هاهنا رجلا من ولد شافع المطلبى لا أمرى معه
ولا نهى ، وفى بعض الروايات أنه قال فى الشافعى : « يعمل بلسانه ما لا يقدر عليه
المقاتل بسيفه » ، فأرسل الرشيد أن يحضر أولئك التسعة من العلوية ومعهم
الشافعى (١) .

(١) يزيد هنا أن تشير الى أموين : (أحدهما) أن الشافعى اشتهر بحبه لأولاد على رضى الله عنه ، كما
سفين ذلك فى موضع من كلامنا ، حتى نقد روى عنه كما جاء فى الانتقاء لابن عبد البر وغيره أنه قال :
ان كان رفضا حب أهل محمد فليشهد الثقلان أنى رافضى

(ثانيهما) أن الرواة قد اتفقوا على أن الشافعى قد اتهم بالعلوية ، وأن الرشيد قد أنزل به الحجة بسبب ذلك
وأحضره اليه ، ولكن اختلفوا أكان اتهم بهذه التهمة وهو بمكة أم كان وهو باليمن ، فى توالى التأسيس
لابن حجر ، ومنافى الشافعى للرازي ، وما نقله معجم الأبياء عن الأبرى أن التهمة كانت وهو باليمن ، وأنه
أخذ من اليمن الى الرشيد ، ولكن فى الانتقاء لابن عبد البر أن التهمة كانت وهو بمكة ، فقد جاء فيه على
لسان الشافعى : « دفع الى هرون الرشيد أن بمكة قوما من قريش استدعوا رجلا علويا كان اليمن ، ثم قدم
مكة مجاوراً ، فاجتمع اليه من قريش فتية جماعة يريدون أن يبايعوه ويقوموا فأمر الرشيد يحيى بن خالد بن برمك
أن يكتب الى عامه بمكة أن يعث اليه من مكة ثلاثمائة رجل كلهم من قريش مقلولة أيديهم الى أعناقهم ، فأشخصت
فيمن أشخصوا . . . ثم يقول فى رواية أخرى : « حل الشافعى من الحجاز مع قوم من العلوية تسعة ، وهو العاشر .
هذه بلا ريب روايات متناقضة فى ظاهرها ، وقد يصح الجمع بينها أن الشافعى اتهم وهو بمكة يزور أهله ،
وأن المتهم هو والى اليمن سعاية له ونما عليه ، وأما الاختلاف فى العدد لعله لأن التهمة موجهة الى العشرة
والآخرون قد استمروا بهم .

ويقول الرواة أنه قتل التسعة ، ونجا الشافعي بقوة حجته ، وشهادة محمد بن الحسن ، أما قوة حجته فكانت بقوله للرشيد ، وقد وجه إليه التهمة بين النطع والسيف : « يا أمير المؤمنين ، ما تقول في رجلين أحدهما يراني أخاه ، والآخر يراني عبده ، أيهما أحب إلي ؟ قال الذي يراك أخاه ؟ ، قال فذاك أنت يا أمير المؤمنين إنكم ولد العباس ، وهم ولد علي ؛ ونحن بنو المطلب ، فأنتم ولد العباس تروننا إخوانكم ، وهم يروننا عبيدهم . »

وأما شهادة محمد بن الحسن ، فذلك لأن الشافعي استأنس لما رآه في مجلس الرشيد عند الاتهام ، إذ أن العلم رحم بين أهله ، فذكر بعد أن ساق ما ساق أن له حظاً من العلم والفقه ، وأن القاضي محمد بن الحسن يعرف ذلك ، فسأل الرشيد محمداً ، فقال : « له من العلم حظ كبير ، وليس الذي رفع عليه من شأنه . قال : نخذه إليك ، حتى أنظر في أمره . » ، وبهذا نجا .

١٦ — كان قدوم الشافعي بغداد في هذه المحنة سنة ١٨٤ ، أي وهو في الرابعة والثلاثين من عمره ، ولعل هذه المحنة التي نزلت به ساقها الله إليه ليتجه إلى العلم لا إلى الولاية وتدير شئون السلطان ، فإنها قد رجعت إلى العلم يدرسه ويدارسه ويذكره ويذاكره ، ويخرج للناس الأثر الخالد من الفقه والتخريج ، ذلك بأنه نزل عند محمد بن الحسن ، وكان من قبل يسمع باسمه وفقهه ، وأنه حامل فقه العراقيين وناسره ، بل لعله التقى به من قبل .

أخذ الشافعي يدرس فقه العراقيين ، فقرأ كتب الإمام محمد وتلقاها عليه ، وبذلك اجتمع له فقه الحجاز وفقه العراق ، اجتمع له الفقه الذي يغلب عليه النقل ، والفقه الذي يغلب عليه العقل ، وتخرج بذلك على فحول الفقه في زمانه . ولقد قال في ذلك ابن حجر : « انتهت رياسة الفقه بالمدينة إلى مالك بن أنس فرحل إليه ولازمه وأخذ عنه ، وانتهت رياسة الفقه بالعراق إلى أبي حنيفة ، فأخذ عن صاحبه محمد بن الحسن حملاً ، ليس فيه شيء إلا وقد سمعه عاياً ، فاجتمع علم أهل الرأي ، وعلم أهل الحديث ، فتصرف في ذلك ، حتى أصل الأصول ، وقعد القواعد ، وأذعن له الموافق والمخالف ، واشتهر أمره ، وعلا ذكره ، وارتفع قدره ، حتى صار منه ما صار . »

أخذ الشافعي من علم محمد بن الحسن وكتبه ونقل عنه ، وقيد ما نقل ، حتى لقد قال : « حملت عن محمد بن الحسن وقر بعير ليس عليه إلا سماعي منه » ، وكان يحال محمد بن الحسن ويكبره ، ويرى فيه أستاذه ، ويثنى عليه وعلى علمه وأناته ، حتى لقد قال فيه : « مارأيت أحداً سئل عن مسألة فيها نظر ، إلا رأيت السكراهة في وجهه إلا محمد بن الحسن » ، وروى عنه الحديث ، ولم يقتصر على تلقي الرأي عنه ، ففي الأم : « أنبأنا محمد بن الحسن عن يعقوب بن إبراهيم عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « الولاء لحمة كلحمة النسب لا يباع ولا يوهب » . وكان محمد يعطيه من كرم المنزلة ما هو له أهل . حتى إنه كان يفضل مجلسه على مجلس السلطان . يروى أن محمداً خرج راكباً إلى دار الأمانة ، فرأى الشافعي قد جاء ، فثنى رجله ونزل ، وقال لغلामه : اذهب فاعتذر ، فقال له الشافعي : لنا وقت غير هذا ، قال : لا ، وأخذ بيده ، فدخل الدار .

كان الشافعي يلزم حلقة محمد بن الحسن ، ولكنه مع ذلك يعتبر نفسه من صحابة مالك ، ومن فقهاء مذهبه ، وحملة موطنه ، يحامى عليه ، ويذب عنه ، ويدافع عن فقه أهل المدينة ، ولذلك كان إذا قام محمد من مجلسه ناظر أصحابه ، ودافع عن فقه الحجازيين وطريقتهم ، ولعله كان لا يناظر محمداً نفسه إعظاماً لمكان الأستاذ . ولكن محمداً بلغه أنه يناظر أصحابه ، فطلب إليه أن يناظره ، فاستحيا وامتنع ، وأصر محمد ، فناظره مستكرها في مسألة كثر استنكار أهل العراق فيها لرأي أهل الحجاز ، وهي مسألة الشاهد واليمين^(١) ، فناقش الشافعي محمداً فيها ، ويقول الرواة من الشافعية أن الفلج كان للشافعي .

(١) الخلاف في مسألة الشاهد واليمين خلاف مشهور بين الحنفية والشافعية والمالكية ، وأساسها أن الحنفية يرون أن البيئة على من ادعى واليمين على من أنكر ، وعلى ذلك لا يمين على المدعى ، فإن كان معه بيئة مقبولة قضى بها ، وإلا يحلف المدعى عليه ، فإن حلف قضى له قضاء ترك ، وإن نكل قضى للمدعى ، ولا يمين على المدعى في أية حال . وقال المالكية والشافعية إذا لم يكن مع المدعى إلا شاهد واحد قضى له إذا حلف ، ويكون حلفه في مقام الشاهد الثاني ، وذلك يجوز في الأموال فتط ، وأما غير الأموال فلا توجه فيها باليمين للمدعى اقتصاراً على مورد النص . وقد ذكرت المناظرة في الأم - الجزء السابع .

أقام الشافعي في بغداد تلميذا لابن الحسن ، ومناظرا له ولأصحابه على أنه فقيه مدني من أصحاب مالك . ثم انتقل بعد ذلك إلى مكة ، ومعه من كتب العراقيين حمل بغير ، كما نقلنا عنه فيما أسلفنا من القول . ولم يذكر أكثر الرواة مدة إقامته في بغداد في هذه المقدمة ، ولا بد أنه أقام مدة معقولة تكفي للتخرج على أهل الرأي ومدارسهم ، ولعلها كانت نحو سنتين .

١٧ — عاد الشافعي إلى مكة ، وأخذ يلقي دروسه في الحرم المكي ، والتقى به أكبر العلماء في موسم الحج ، واستمعوا إليه ، وفي هذا الأبان التقى به أحمد بن حنبل ، وقد أخذت شخصية الشافعي تظهر بفقته جديد ، لاهو فقه أهل المدينة وحدهم ، ولا فقه أهل العراق وحدهم ، بل هو مزيج منهما ، وخلاصة عقل ألمعي أنضجه علم الكتاب والسنة ، وعلم العربية وأخبار الناس والقياس والرأي ، ولذلك كان من يتلقى من العلماء يرى فيه عالما هو نسيج وحده (٢) .

أقام الشافعي بمكة في هذه المقدمة نحو من تسع سنوات ، كما يستنبط من أخبار الرواة ، ولا بد أن الشافعي بعد أن رأى نوعين من الفقه مختلفين ، وبعد أن ناظر وجادل ، ورأى تشعب الآراء ، واختلاف الأنظار ، وتباين المشارب ، وجد أنه لابد من وضع مقاييس لمعرفة الحق من الباطل ، وأعلى الأقل لمعرفة ما هو أقرب للحق ؛ فإنه ليس من المعقول بعد أن شاهد وعين ما بين نظر الحجازيين والعراقيين من اختلاف ، ولأصحاب النظرين مكان من احترامه وتقديره ، أن يحكم الشافعي

(٢) جاء في معجم ياقوت عن الأبري مانصه : « قال اسحاق بن راهويه : كنا عند سفيان بن عيينة نكتب أحاديث عمرو بن دينار ، فجاءني أحمد بن حنبل فقال لي : قم يا أبا يعقوب حتى أريك رجلا لم تر عيناك مثله ، فقممت فأقني فقام زمزم ، فإذا هناك رجل عليه ثياب بيض تعلو وجهه السمرة ، حسن السمات ، حسن العقل ، وأجلسني إلى جانبه ، فقال له يا أبا عبد الله هذا اسحاق بن راهوية الحنظلي ، فرحب بي وحياني ، فذاكرته وذاكرني فانفجرت منه علم أعجبتني حفظه ، فلما طال مجلسنا قلت يا أبا عبد الله قم بنا إلى الرجل ، قال هذا هو الرجل ، فقلت يا سبحان الله ، أقمت من عند رجل يقول حدثنا الزهري ، فأتوهمت إلا أن تأتينا برجل مثل الزهري أو قريب منه فأتيت بنا إلى هذا الشاب ، فقال لي يا أبا يعقوب اقتبس من الرجل فإنه مارأت عيناى مثله ، وهذه القصة وأشباهاها تدل على نقاء أحمد بن حنبل للشافعي بمكة ، ولكن هل كان هذا أول لقاء ؟ لا تدل القصة على ذلك .

بيطلان أحد النظريين جملة من غير ميزان ضابط دقيق ، لهذا ففكر في استخراج قواعد الاستنباط ، ويصح لنا أن نفهم من مقامه الطويل في مكة بعيداً عن ضجة العراق ، وتناسر الآراء فيه ، أنه فعل ذلك ليتوافر له الانصراف الكافي ، والتأمل المبصر لاستخراج هذه القواعد ، فتوافر على السكتاب يعرف طرق دلالته ، وعلى الأحكام يعرف ناسخها ومنسوخها ، وخصائص كل منهما ، وعلى السنة يعرف مكانها من علم الشريعة ، ومعرفة صحيحها وسقيمها ، وطرق الاستدلال بها ، ومقامها من القرآن الكريم ، ثم كيف يستخرج الأحكام إذا لم يكن كتاب ولا سنة ، وما ضوابط الاجتهاد في هذا المقام ، وما الحدود التي ترسم للجهت فلا يعدوها ليأمن من شطط الاجتهاد . لأجل هذا طال مقامه ، وقد عهدناه صاحب سفر ، فهو لا بد في هذه الأثناء قد انتهى إلى وضع أصول الاستنباط ، وخرج بها على الناس ، ولعله عند ما انتهى إلى قدر يصح إخراجها وعرضه للجُمهرة من الفقهاء ، سافر إلى بغداد عش الفقهاء جميعاً ، إذ ضؤل أمر المدينة بعد وفاة مالك رضى الله عنه ، وبعد أن صار ببغداد أهل الرأي وأهل الحديث معا .

١٨ — قدم الشافعي ببغداد للمرة الثانية في سنة ١٩٥ ، وقد قدم ، وله طريقة في الفقه لم يسبق بها ، وجاء وهو لا ينظر إلى الفروع يفصل أحكامها ، وإلى المسائل الجزئية يفتي فيها فقط ؛ بل جاء وهو يحمل في عيسته قواعد كلية ، أصل أصولها ، وضبط بها المسائل الجزئية ، فقد جاء إذن بالفقه علماً كلياً ، لا فروعاً جزئية ، وقواعد عامة ، لا فتوى وأقضية خاصة . رأت فيه ببغداد ذلك ، فانتال عليه العلماء والمتفقهون ، وطلبه المحدثون وأهل الرأي جميعاً .

وفي هذه المقدمة ذكروا أنه ألف لأول مرة كتاب الرسالة الذي وضع به الأساس لعلم أصول الفقه . وجاء في مناقب الشافعي للرازي أنه : « روى أن عبد الرحمن بن مهدي التمس من الشافعي ، وهو شاب ، أن يضع له كتاباً يذكر فيه شرائط الاستدلال بالقرآن والسنة والاجماع والقياس ، وبيان الناسخ والمنسوخ ، ومراتب العموم والخصوص ، فوضع الشافعي رضى الله عنه كتاب الرسالة وبعثها إليه ،

فأما قرأها عبد الرحمن بن مهدي قال : ما أظن أن الله عز وجل خلق مثل هذا الرجل ، ، ثم يقول الرازي : وأعلم أن الشافعي رضي الله عنه قد صنف كتاب الرسالة وهو ببغداد ، ولما رجع إلى مصر أعاد تصنيف كتاب الرسالة ، وفي كل واحد منهما علم كثير .

وعلى هذا السياق يكون الشافعي قد كتب الرسالة ، وهو في بغداد ، ومثل ذلك جاء في تاريخ بغداد ، ولكن جاء في صدر ما نقلنا عن الرازي أنه ذكر أن الشافعي كان شاباً عندما اتقى ابن مهدي منه ، وهو في هذه المقدمة كان كهلاً ، إذ تجاوز الخامسة والأربعين ، إلا إذا اعتبرنا من في هذه السن شاباً ، وكذلك كان يعبر بعض الناس ، ويحتمل أنه ألف الرسالة بطلب ابن مهدي وهو بمكة ، وأرسلها إليه وهو بالعراق فنشرت به .

أخذ الشافعي ينشر بالعراق تلك الطريقة الجديدة التي استنها ، ويجادل على أساسها ، وينقد مسائل العلم على أصولها ، ويؤلف الكتب ، وينشر الرسائل ، ويتخرج عليه رجال الفقه ، ومكث في هذه المقدمة سنتين . ثم عاد بعد ذلك لإنها سنة ١٩٨ وأقام أشهراً فيها ، ثم اعتزم السفر إلى مصر ، فرحل إليها ، وقد وصر سنة ١٩٩ .

١٩ — ولماذا قصر الإقامة في بغداد هذه المقدمة الأخيرة ، ولم يقيم بها طويلاً ، وهي عش العلماء ، وقد صار له بها تلاميذ ومريدون ، والعلم ينتشر بين ربوعها ، فيشع في كل الآفاق ، ولم يكن لمصر في ذلك الألبان مكانة عليية كمكانة بغداد أو تقاربها ؟ سؤال يضطرب في النفوس ، ولعل الجواب عنه أنه في سنة ١٩٨ كانت الخلافة لعبد الله المأمون ، وفي عهد المأمون ساد أمران لم تدل حياة الشافعي ومنهجه العلمي على أنه يستطيب الإقامة في ظلها :

(أحدهما) — أن الغلبة في عهد المأمون صارت للعنصر الفارسي ، إذ أن المعركة التي قامت بين الأمين والمأمون كانت في الواقع بين معسكر العرب الذي يمثله الأمين وقواده ، ومعسكر الفرس الذي كان قواده وجنده من الفرس ،

وانتهت المعركة بغلبة الفرس ، وصار لهم بذلك النفوذ والغلب ، وما كان لهذا القرشي أن يرضى بالمقام في ظل سلطان فارسي في نفوذه وصيغته .

(ثانيهما) — أن المأمون كان من الفلاسفة المتكلمين فأدنى إليه المعتزلة ، وجعل منهم كتابه وحجابه وجلساءه ، والمقرئين إليه الأدنين ، والمحكمين في العلم وأهله ، والشافعي ينفر من المعتزلة ومناهج بحثهم ، ويفرض عقوبة على من يخوض مثل خوضهم ، ويتكلم في العقائد على طريقته ، فما كان لمثل الشافعي أن يرضى بالمقام معهم ، وتحت ظل الخليفة الذي مكن لهم ، حتى أداه الأمر بعد ذلك إلى أن أنزل بالفقهاء والمحدثين المحنة التي تسمى في التاريخ الإسلامي محنة « خلق القرآن » . ولقد يروى أن المأمون عرض على الشافعي أن يوليئه القضاء ، فاعتذر ، وهذا يتفق مع منطق تفكيره ، ومع سلسلة حياته التي علمناها من قبل .

لم يطب للشافعي المقام ببغداد ، وكان لابد من الرحيل منها ، ولم يجد مهاجرا وسعة إلا في مصر ، ذلك أن واليها قرشي هاشمي عباسي . قال ياقوت في معجمه : « وكان سبب قدومه إلى مصر أن العباس بن عبد الله بن العباس بن موسى بن عبد الله ابن عباس دعاه . وكان العباس هذا خليفة لعبد الله المأمون على مصر .

ولقد قال الشافعي عندما أراد السفر إلى مصر :

لقد أصبحت نفسي تتوق إلى مصر ومن دونها قطع المهامه والقفر
فوالله ما أدرى الفوز والغنى أساق إليها أم أساق إلى القبر
تساءل الشافعي في هذا الشعر أساق إلى الغنى والفوز في مصر أم يساق إلى القبر ، ولقد أجاب القدر عن سؤاله فساقه إليهما معا ، فقد نال الغنى بما كان يأخذه من سهم ذوى القربى الذي قد ناله بنسبه الشريف ، ونال الفوز بنشر عليه وآرائه ، وفقهه ، ثم ناله الموت ، فكان مسوقا إلى قبره بمصر ، فقد مات في آخر ليلة من رجب سنة ٢٠٤ وقد بلغ من العمر أربعة وخمسين عاما .

٢٠ — وقبل أن نختم الكلام في حياة الشافعي ، لابد من الإشارة إلى أمر علمي له صلة بحياته وتاريخه ؛ ذلك أن الشافعي بعد قدومه إلى بغداد سنة ١٩٥ ،

بل قبل ذلك في دراسته بمكة — كان صاحب طريقة جديدة في الفقه ، وصاحب آراء جديدة فيه تنفصل عن آراء مالك ، ولكنه لم يتجه إلى آراء مالك بنقد أو تزيف ، بل كان يلقي بآرائه ، خالفت أو وافقت رأى مالك من غير نقد له ؛ ولذلك كان يعد من أصحاب مالك ، وإن كان في جملة آرائه يخالفه قليلا أو كثيرا ، كما خالف بعض أصحاب مالك مالكا ، وكما خالف أصحاب أبي حنيفة شيخهم ، ولكنه حدث ما اضطر الشافعي إلى أن يتجه لآراء شيخه بالنقد والتزيف ، ذلك أنه بلغه أن مالكا تقدر آثاره وثيابه في بعض البلاد الإسلامية ، وأن من المسلمين ناسا يتحدث إليهم بحديث رسول الله ﷺ فيعارضون الحديث بقول مالك ، عندئذ ثور نفس الشافعي ؛ لأنه يرى أن الناس عدوا بمالك مرتبة المجتهد الذي يلتمس من أحاديث رسول الله ﷺ ، وأن الناس مقدمون على أمر خطير ، إذ يعارضون بأحاديث الرسول أقوال ناس يصيبون ويخطئون ، وما كان لأحد مع الحديث رأى ، لذلك يتقدم الشافعي الذي لقبه العلماء في عصره بناصر الحديث لنصرة الحديث ، ويجدد الطريق معينا ليسلكه ، وهو أن ينقد آراء مالك ، ويعلن الزيف منها ، ليعلم الناس أن مالكا بشر يخطئ ويصيب ، وأنه لا رأى له مع الحديث ، ويؤلف في ذلك كتابا سماه « خلاص مالك » ، ولكنه يتردد في إعلان وفاء لمالك شيخه وأستاذه ، والذي كان يقول عنه طول حياته إنه الأستاذ ، يتردد بين ارشاد الناس لما رآه أخطأ لمالك ، وهو يخشى على السنة من تقديسه ، وبين الوفاء لمالك ، فيطوى الكتاب سنة ، وهو متردد ، ثم يستخير الله فينشره .

يروى في هذا المقام الفخر الرازي : « أن الشافعي انما وضع الكتاب على مالك ، لأنه بلغه أن بالاندلس قلنسوة لمالك يستقي بها ، وكان يقال لهم قال رسول الله ﷺ فيقولون قال مالك ، فقال الشافعي ، ان مالكا آدمى قد يخطئ ويغلط ، فصار ذلك داعيا الشافعي إلى وضع الكتاب على مالك ؛ وكان يقول كرهت أن أفعل ذلك . ولكنه استخرت الله تعالى فيه سنة . وقال الربيع سمعت الشافعي رضى الله عنه يقول : « قدمت مصر ولا أعرف أن مالكا يخالف من أحاديثه

إلا ستة عشر حديثاً ، فنظرت فإذا هو يقول بالأصل ، ويدع الفرع ، ويقول بالفرع . ويدع الأصل .

ثم يبرر الفخر الرازي نقد الشافعي لأستاذه مالك بما كان من نقد أرسطو لأفلاطون فيقول : « وأقول إن أرسطاطاليس الحكيم تعلم الحكمة من أفلاطون ، ثم خالفه ، فقليل له ، كيف فعلت ذلك ؛ فقال أستاذي صديقي ؛ والحق صديقي ، فإذا تنازعا ، فالحق أولى بالصدقة ، فهذا المعنى بعينه هو الذي حمل الشافعي رضى الله عنه على إظهار مخالفة مالك . »

أظهر الشافعي خلاف مالك ، وما فعل ذلك إلا لله ، وكان عزيزاً عليه أن ينقد مالكا ؛ لأنه أستاذه ، وما كان يعبر عنه إلا بالاستاذ ، وقد جر ذلك عليه متاعب ومصاعب ، فأن مالكا كان بمصر له المكان الأول بين المجتهدين ، فثار على الشافعي المالكيون ينقدونه ويبحر حونه ، ويطعنون عليه ، حتى لقد ذهب جمهورهم إلى الوالى يطلبون إخراجه ، ويقول في ذلك الرازي : « لما وضع الشافعي كتابه على مالك ذهب أصحاب مالك الى السلطان ، والتسوا منه إخراج الشافعي . »

ولم ينقد الشافعي آراء مالك فقط ، بل نقد من قبل آراء العراقيين أبي حنيفة وأصحابه ، وغيرهم من فقهاء العراق ، وذكر خلافهم وزيف بعض آراءهم ، وذكر خلاف الأوزاعي ، ونقد آراءه في السير ^(١) ، ولكل هؤلاء أنصار من رجال الفقه في عهده ، يتعصبون لهم ، ويناخون عنهم ، فبنقدهم انبثق على الشافعي البثق الكبير من الجدل والمناظرة ، فكان يجادل ويصاول ، ويضع بجده ومناظراته ما ينبغي أن يكون عليه المجادل ، يستمسك بالحجة وحدها من غير أن يمس صاحب الرأي بسوء ، حتى لقد كان بخلافه صاحب فلسفة فقهية خاصة ، ولقد قال فيه أحمد بن حنبل : « الشافعي فيلسوف في أربعة أشياء : في اللغة ، واختلاف الناس ، والمعاني ، والفقه . »

وكان يميل في جدله دائماً الى نصره الحديث ، ورجال الحديث ، مع عليه بالجدل وأساليبه ، وقد بهت أهل الرأي في أول التقائه بهم في بغداد سنة ١٨٤ ، ويقول

(١) في المجموعة الفقهية للشافعي التي طبعها المرحوم الحيني بك هذه الكتب كلها .

الرازي في ذلك : « الناس كانوا قبل زمان الشافعي فريقين أصحاب الحديث ، وأصحاب الرأي ، أما أصحاب الحديث فكانوا حافظين لأخبار رسول الله ﷺ إلا أنهم كانوا عاجزين عن النظر والجدل ، وكلما أورد عليهم أحد من أصحاب الرأي سؤالاً أو اشكالا . سقطوا في أيديهم عاجزين متحيرين ، وأما أصحاب الرأي فكانوا أصحاب النظر والجدل ، إلا أنهم كانوا عاجزين عن الآثار والسنن وأما الشافعي رضي الله عنه ، فكان عارفاً بسنة رسول الله ﷺ محيطاً بقوانينها ، وكان عارفاً بآداب النظر والجدل قوياً فيه ، وكان فصيح الكلام ، قادراً على قهر الخصوم بالحجة الظاهرة ، وآخذاً في نصرة أحاديث رسول الله ﷺ وكل من أورد عليه سؤالاً أو اشكالا أجاب عنه بأجوبة شافية كافية ، فانقطع بسببه استيلاء أهل الرأي على أصحاب الحديث . »

ولما أصل الأصول ووضع القواعد ، وجد أن بعض الفقهاء من أهل الحجاز يخرج على هذه الأصول ، ولا يتقيد بها ، ومنهم شيخه ، فوجده يأخذ بالأصل ، ويترك الفرع ، ويأخذ الفرع ويترك الأصل ، فجادل أهل الحجاز أيضاً ، وبذلك قضى حياته كلها في نضال لأجل فقه هذه الشريعة ، وفي سبيلها ، ولأجل الحق ، وفي سبيل الحق ، حتى لقد زعم بعض المؤرخين أنه مات في سبيل ذلك ^(١) ، فكان بحق إمام الشريعة في عصره .

(١) جاء في معجم ياقوت : « كان بمصر رجل من أصحاب مالك بن أنس يقال له فتيان فيه حدة وطيش وكان يناظر الشافعي كثيراً ، ويجمع الناس عليهما ، فتناظرا يوماً في مسألة بيع الحر ، وهو العبد المهرن إذا اعتقه الرهن ، ولأمال له غيره ، فأجاب الشافعي بمواز يبعه على أحد أقواله ، ومنع فتيان منه ، لأنه بمضى عتقه بكل وجه ، وهو أحد أقوال الشافعي ، فظهر عليه الشافعي في الحجاج ، فضاق فتيان لذلك ذرعاً ، فشم الشافعي شتماً فيجأ ، فلم يرد عليه الشافعي حرفاً ، ومضى في كلامه في المسألة ، فرفع ذلك رافع إلى السرى (الوالي) فدعا الشافعي ، وسأله عن ذلك ، وعزم عليه ، فأخبره بما جرى ، وشهد الشهود على فتيان بذلك ، فقال السرى : لو شهد آخر مثل الشافعي على فتيان لضربت عتقه ، وأمر بفتيان فضرب بأسياط ، وطيف به على جبل ، وبين يديه مناد ينادي : هذا جزاء من سب آل رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ثم إن قوماً تعصبوا لفتيان من سفهاء الناس وقصدوا حلقة الشافعي حتى خلت من أصحابه وبقي وحده فهجموا عليه وضربوه فحمل إلى منزله ، فلم يزل فيه عيلاً حتى مات . وقد تفيد هذه الرواية أن الموت هو سبب الضرب ، وسواء أصبحت قصة الضرب أم لم تصح . فالمدكر في أغلب الروايات أن العلة التي مات بها الشافعي هي البواسير ، أصابه بسببها نزف شديد فلفى ربه راضياً مرضياً رحمه الله تعالى .

علم الشافعى ومصادره

٢٢ — أسلفنا لك القول فى حياة الشافعى ، وأدوارها ، وتنقلاته ورحلاته ، وذكرنا لك من علمه قليلا يوضح مناهج هذه الحياة وأطوارها ، ولكن مصدر علم الشافعى جدير بأن يفرد له بحث قائم بذاته ، لا أن يذكر فى عبر حياته ، وفى أثناء سرد الحوادث التى نزلت به ، لأنه الأساس الذى قام عليه فقهه ، وفقهه هو أب الموضوع الذى نعى بدرسه .

لقد شغل الشافعى الناس بعلمه وعقله ، شغلهم فى بغداد ، وقد نازل أهل الرأى وشغلهم فى مكة ، وقد ابتدأ يخرج عليهم بفقه جديد يتجه الى السكليات بدل الجزئيات ، والأصول بدل الفروع ، وشغلهم فى بغداد ، وقد أخذ يدرس خلافاً للفقهاء ، وخلافات بعض الصحابة على أصوله التى اهتدى إليها ، فما ذلك العلم الذى كان شغل العلماء الشاغل ، وما ينابيعه ؟ لقد ذكر بعض ذلك عرضاً فى حياته ، والآن نذكره فى باب قائم بذاته .

أجمع شيوخه وقرناؤه وتلاميذه الذين تلقوا عليه أنه كان علماً بين العلماء لا يجارى ولا يبارى ، وسجلوا ذلك فى شهادات دونها التاريخ ، فمالك شيخه يثنى عليه فى وقت لم يكن قد تكامل نموه ، وبلغ شأوه .

وعبد الرحمن بن مهدى بعد أن يقرأ رسالته فى الأصول التى كتبها إليه بطلبه يقول : « هذا كلام شاب مفهم » .

ومحمد بن عبد الله بن الحكم أحد تلاميذه بمصر يقول : « لولا الشافعى ما عرفت كيف أرد على أحد ، وبه عرفت ما عرفت ، وهو الذى علنى القياس رحمه الله فقد كان صاحب سنة وأثر وفضل وخير ، مع لسان فصيح طويل ، وعقل صحيح رصين » .

ولقد قال أحمد بن حنبل فيه : « يروى عن النبى ﷺ : أن الله عز وجل يبعث

لهذه الأمة على رأس كل مائة سنة رجلا يقيم لها أمر دينها ، فكان عمر بن عبد العزيز على رأس المائة ، وأرجو أن يكون الشافعي على رأس المائة الأخرى .
وقال داود بن علي الظاهري : « للشافعي من الفضائل ما لم يجتمع لغيره من شرف نسبه ، وصحة دينه ومعتقده ، وسخاوة نفسه ، ومعرفة بصحة الحديث وسقيمه وناسخه ومنسوخه ، وحفظ الكتاب والسنة ، وسيرة الخلفاء وحسن التصنيف » .

وهكذا تجد الشهادات تترى بمكاته من العلم في عصره ، وارجع إليها إن شئت المزيد في الكتب التي تصدت لترجمته وبيان مناقبه رضي الله عنه .

ولترك تلك الشهادات جانباً ، وإن كانت لها مكانتها ، فقد يتهم قائلوها بالتعصب له ، وقد يكون من المتعصبين عليه من يقول نقيضها ، وإن كان باطلاً ، واسكنها شهادة بشهادة ، ولئن تجاوزنا ذلك لنجد شهادة أقوم دليلاً ، وأبين بياناً ، وهي ما تركه من آثار ، من أقوال ماثورة ، أو فتاوى منشورة ، أو رسائل كتبها ، أو كتب أملاها ، أو خلافاً دونها أو مناظرات أقامها ، ففي كل ذلك الدليل على مقدار علمه ، ومقدار مواهبه ، واتساع أفقه ، وفصيح بيانه ، وقوة جنانه ، فكان أكبر من أديب ، وأكثر من فقيه .

٢٣ — أوتي رضي الله عنه علم العربية ، وأوتي علم الكتاب ، ففقه معانيه وطلب أسرارهم ومراميهم ، وقد ألقى شيئاً من ذلك في دروسه ، قال بعض تلاميذه : كان الشافعي إذا أخذ في التفسير ، كأنه شاهد التنزيل ، وأوتي علم الحديث لحفظ موطأ مالك ، وضبط قواعد السنن وفهم مراميها والاستشهاد بها ^(١) .

(١) لعله بمعنى السنة كان يسأله شيوخه أحياناً عما يفهم من يتصل به بالعربية وأخبار العرب جاء في معجم ياقوت : « تحدث بحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم : « أقروا الطير على مكناها » ، وكان الشافعي إلى جنب ابن عينة فالفت إليه ، فقال : يا أبا عبد الله ما معنى قول النبي صلى الله عليه وسلم : « أقروا الطير على مكناها » فقال الشافعي : إن علم العرب كان في زجر الطير والحط والاعتياف . وكان أحدهم إذا غدا من منزله يريد أمراً حضر أول طير يراه ، فإن سئح عن يساره فاجتاز عن يمينه قال هذا طير الأيمان . فعنى في حاجته —

ومعرفة الناسخ والمنسوخ منها ، وأوثق فقه الرأى والقياس ووضع ضوابط القياس والموازن ، لمعرفة صحيحه وسقيمه ، وكان هو يدعو إلى طلب العلوم ، فقد كان يقول : « من تعلم القرآن عظمت قيمته ، ومن كتب الحديث قويت حجته ، ومن نظر في الفقه نبل قدره ، ومن نظر في اللغة رق طبعه ، ومن نظر في الحساب جزل رأيه . ومن لم يصن نفسه لم ينفعه عليه ، .

وكان مجلسه للعلم جامعاً للنظر في عدد من العلوم ، قال الربيع بن سليمان : « كان الشافعى رحمه الله يجلس فى حلقة إذا صلى الصبح ، فيجيئه أهل القرآن فإذا طلعت الشمس قاموا ، وجاء أهل الحديث فيسألونه تفسيره ومعانيه ، فإذا ارتفعت الشمس قاموا ، فاستوت الحلقة لهذا كره والنظر ، فإذا ارتفع الضحى تفرقوا ، وجاء أهل العربية والعروض والنحو والشعر ، فلا يزالون إلى قرب انتصاف النهار . .

٢٤ — من أين جاءت للشافعى كل هذه المعرفة ؟ ومن الذى أوصله إلى هذه المنزلة من العلم ، والتأثير فى جيله ، حتى صار القطب الذى يدورون حوله ، ويتجهون صوبه ، ويقصدون إليه ؟

إن العناصر التى يكون لها الأثر فى توجه الإنسان إلى المعرفة ، ثم تحمله مقاديرها ونوعها — هى فى نظرى أربعة عناصر .

(أولها) — وهو العاد والدعامة لغيره من العناصر — مواهب الشخص واستعداداته ، ونزوعه .

(ثانيها) — من يصادقهم من الموجهين والشيوخ الذين يسنون له طريقاً من سبل المعرفة ومناهجها ، ويخطون فى نفسه الخطوط التى تنطبع فيها ولا تمحى . (ثالثها) — حياته واختباراته وتجاربه ودراساته الشخصية .

— ورأى أنه يستجيبها ، وإن صنع عن يمينه فر عن يساره قال هذا طير الأشائم ، فرجع وقال هذه حال مشومة . فيشبه قول رسول الله صلى الله عليه وسلم « وأقروا الطير على مكانتها ، أى لا تهيجوها ، فإن تهيجها ، وما تعلمون به من الطيرة لا يصنع شيئاً ، وإنما يصنع فيما توجهون فيه قضاء الله عز وجل ، ،

(رابعها) — العصر الذى أظله ، والبيئة الفكرية التى كنفته ولاسته وغذته ، ولتتكم فى كل عنصر من هذه العناصر ، فقد أثرت جميعها فى تكوين الشافعى ، وكان لكل منها مقادير متناسبة فى تكوينه وتوجيهه وتأثيره .

١ — مواهبه

٢٥ — لقد آتى الله الشافعى حظاً من المواهب يجعله فى الذروة الأولى من قادة الفكر ، وزعماء الآراء .

(١) — فقد كان الشافعى قوى المدارك ، كان قوياً فى كل قواه العقلية ؛ كان حاضر البديهة ، تنثال عليه المعانى انثيالاً فى وقت الحاجة إليها ، لم يكن به حبسة فكرية ، ولم يكن بمن تغلق عليه الأمور ، بل كان يلقى على ما يدرس ضوءاً من تفكيره ، فتتضح بين يديه الحقائق ، ويستقيم أمامه منطقها ، فيسلك به مسالكها وكان عميق الفكرة بعيد الغوص ، لا يكتفى من الأمور بدراسة ظاهرها ، بل يذهب بها إلى أعماق أغوارها ، كان بعيد المدى فى الفهم ، لا يقف عند حد حتى يصل إلى الحق كاملاً فيما يراه ، وكان يتجه فى دراسته للحوادث وأحكامها إلى وضع ضوابط عامة لها ، فكانت دراسته طلباً للكليات والنظريات العامة ، لا دراسة جزئية فقط ، ولا شك أن الدراسة الكلية تحتاج إلى عقل أقوى وفكر أنفذ ، وبصيرة ثاقبة ، ولا تحتاج الدراسات الجزئية إلى مثل هذا ، ولقد كان من نتيجة اتجاهه إلى الكليات من القضايا دون الجزئيات منها أن وضع علم أصول الفقه أو أساسه .

(٢) — وكان الشافعى قوى البيان واضح التعبير بين الالتقاء ، أوتى مع فصاحة لسانه ، وبلاغة بيانه ، وقوة جنانه ، صوتاً عميق التأثير يعبر بنبراته ، كما يوضح بعباراته ، لقي مالكا ، فأراد مالكا أن يقرئه الموطأ على بعض أصحابه فقال اقرأ عليك صفحاً ، فما أن قرأ الصفح ، حتى رغب مالكا فى سماعه منه حتى آخره ، وذلك لما فى صوته من تأثير عميق ، ولما له من حسن أداء ، وفصاحة نطق

ولعمق تأثير صوته كان إذا قرأ القرآن أبكى سامعيه .
روى في تاريخ بغداد عن بعض معاصريه أنه قال : « كنا إذا أردنا أن نبكى قلنا بعضنا لبعض ، قوموا بنا إلى هذا الفتى المطالبى نقرأ القرآن ، فإذا أتيناه استفتح القرآن ، حتى تنساقط الناس بين يديه ويكثر عجيجهم بالبكاء ، فإذا رأى ذلك أمسك عن القراءة » .
ويروى أيضا في هذا الكتاب أن ابن أبي الجارود قال عن الشافعى : « ما رأيت أحداً إلا وكتبه أكثر من مشاهدته ، إلا الشافعى ، فإن لسانه أكثر من كتابه » ،
وإذا كانت كتب الشافعى على أحسن ما تكون عليه الكتب من جودة تعبير ، وحسن تصوير للفكرة ، فكيف تكون حال مشافهته ، وهى أعلى عبارة ، وأكمل إشارة ، وأقوى أداء ، وأفصح بيان ، كما جاء على لسان بعض معاصريه فيما نقلناه ،
ولقد بلغ من إجادته البيان أن سماه ابن راهويه خطيب العلماء .

(٣) — وكان الشافعى نافذ البصيرة فى نفوس الناس ، قوى الفراسة كشيخه مالك فى معرفة أحوال الرجال ، وما تطيقه نفوسهم ، وتلك صفة لازمة للمناظر الأريب الذى يريد أن يجذب خصمه إليه ، كما هى لازمة للاستاذ الذى يلقي على تلاميذه القدر الذى يطيقونه من المعرفة ، فيوائم بين طاقتهم فى الفهم ، وطاقته فى التبيين ، والحائق العلمية المناسبة ، وكان بصر الشافعى بهذا مع قوة بيانه سبباً فى أن التف حول له أكبر عدد من الصحاب والتلاميذ .

يروى أنه عندما دخل بغداد كان يلتف به ستة من الصحاب ، ولكن ما ان دخل فى المسجد الجامع ، حتى اتسعت حلقة درسه ، فما بقيت فى المسجد حلقة لغيره ، وكانت قبله يقارب عددها الخمسين حلقة ، كما جاء فى تاريخ بغداد .

وقد كان لخبرته بنفوس الناس لا يعطى سامعيه من العلم إلا بمقدار ما يالفون ، ويجتهد فى ألا يعرفهم من نفسه إلا بما يطيقون ، جاء فى معجم ياقوت : « أنه كان يتناشد مع بعض معاصريه شعر هذيل ، فأثنى عليه الشافعى حفظاً ، وقال لمن كان يتناشد معه : « لا تعلم بهذا أحداً من أهل الحديث ، فإنهم لا يحتملون ذلك » ، وهكذا تجد الشافعى لا يحى الناس إلا بمقدار ما يطيقون ، ولا يجب أن يعلم

عنه أصحابه إلا ما يستسيغون ، وإن كان ما يخفيه عنهم هو علم مطلوب ، وأمر يعرفه الشرع ، ولا ينكره .

(٤) — وكان الشافعي صافي النفس من أدران الدنيا وشوائبها ، ولذلك كان مخلصاً في طلب الحق والمعرفة ، صادق النظر في الاتجاه إلى الحقائق ، يطلب العلم لله وينبج في طلبه إلى الطريق المستقيم ، وفي الحكمة المشرقية أن الاتجاه المخلص في طلب الحقائق يقذف في القلب بنور من المعرفة ، ويوجد في النفس صفاء تجعل الحقائق تتضح والعقل يدرك ، والفكر يستقيم ، ثم تجعل العبارات صادقة التعبير عن المعاني الصحيحة ، وبذلك يكون الرأي قوياً والتعبير سليماً .

وإن إخلاص الشافعي في طلب الحقائق لازمه في كل أدوار طلبه للعلم ، فإذا اصطدم إخلاصه مع ما يألّفه الناس من آراء ، أعلن آراءه في جرأة وقوة ، رأى في التاريخ وأخبار الصحابة مكانة على فضى في إعلان مكانته ، فيرمى بأنه رافضى فماتهم الرمية ^(١) بمقدار ما يهمه إعلان الحق ، والمعرفة . فيعتمد في احكام البغاة على قتال على مع الخارجين عليه جميعاً ، ويذكر فضل أبي بكر رضى الله عنه ، فيرمى بأنه ناصبي ، أى بمن يناصرون آل البيت العداوة ، فلا يلتفت إلى هذه ، كما لم يلتفت إلى الأولى ، بل يقول في هذا المقام :

إذا نحن فضلنا علياً فاننا روافض بالفضل عند ذوى الجهل
وفضل أبي بكر إذا ما ذكرته رميت بنصب عند ذكرى للفضل
فلا زلت ذا رفض ونصب كلاهما أدين به حتى أوسد في الرمل
وإذا اصطدم إخلاصه للحقائق بإخلاصه لشيوخه أثر الحقائق ، فلم يمنعه إخلاصه لمالك أن يخالفه ، ويعلن هذا الخلاف لما بلغه أن الناس في الأندلس

(١) ويقول في هذا شعراً جريئاً ، فيقول :

يا راكبا قف بالمحصب منى واهتف بقاعد خيفها والناهض
سحراً إذا فاض الحجيج الى منى فيضاً كملتظم الفرات القاض
ان كان رفض حب آل محمد فليشهد الثقلان أنى رافضى

يستسقون بقلسونه ، ويعارضون أحاديث رسول الله ﷺ بأقواله ، ولم يمنعه إخلاصه لمحمد بن الحسن من أن يناظره ، وأن يشد عليه في المناظرة ، وأن يغالب أصحاب محمد ، حتى ينتصف لأهل الحجاز منهم ، فيسمى ناصر الحديث ، وهكذا كان يسير في كل أدوار طلبه للعلم مستنيراً بنور الإخلاص للحق لذات الحق ، ولذا كان يستقبل مناظريه بإخلاص الحق ، فيظفر بهم ما دام الحق مطلبه . كان يعتقد أن أساس الشريعة الإسلامية كتاب الله وسنة رسوله ، وما كان ، يعتقد أنه أحاط بسنة رسول الله علماً ، فكان يبحث أصحابه على طلب الحديث ، وإن رأوا صحيحاً يخالف ما يقرره ، فليرفضوا رأيه ويأخذوا بالحديث . جاء في معجم ياقوت مسنداً إلى الربيع بن سليمان : « سمعت الشافعي ، وقد سأله رجل عن مسألة ، فقال يروي عن النبي ﷺ أنه قال كذا وكذا ، فقال له يا أبا عبد الله أتقول بهذا ، فارتعد الشافعي ، واصفر لونه ، وحال وتغير ، وقال أي أرض تقلني وأي سماء تظلني ، إذا رويت عن رسول الله ﷺ ، ولم أقل : « نعم على الرأس والعينين » ، ويقول الربيع أيضاً : « سمعت الشافعي يقول : ما من أحد إلا وتذهب عنه سنة لرسول الله ﷺ وتعزب ، فهما قلت من قول ، أو أصلت من أصل ، فيه عن رسول الله ﷺ خلاف ما قلت ، فالقول ما قال رسول الله ﷺ وهو قولي ، وجعل يردد هذا الكلام » .

وهناك نوع من الاخلاص يختص الله به صفوة عباده الذين يكونون قدوة الناس ، وأسوتهم ، وهو الفناء في الفكرة التي اختص بها المؤمن ، والاخلاص بهذا الشكل مرتقى صعب ، ومطلب عزيز ، فإن الذين يصاولون بالبيان ، وينازلون بالحجة ، ويقارعون بالدليل ، يندر فيهم من لم يدخله زهو ويناله حب علو ، ولكن الشافعي كان من هذا القليل النادر ، ولذا ما كان يغضب في جدال ، ولا يستطيل بحجة لسان في نزال ، لأنه يبغي الحق من جدله ، ولا يريد به علواً ، ولقد بلغ من زهده في جاه العلم ، وإخلاصه لطلب الحق وفنائه فيه أن كان يتمنى أن ينتفع الناس بعلمه من غير أن ينسب إليه ، فقد جاء في تاريخ ابن كثير أنه كان

يقول : وددت أن الناس تعلموا هذا العلم ، ولا ينسب إلى شيء منه ، فأوجر عليه ولا يحمدوني ، ولقد كسبه الاخلاص ذكاء قلب ، ونبل غرض ، وقوة نفس ، وتباعداً عن الدنيا ، وتسامياً عما لا يليق بالرجل الكامل . قال يحيى بن معين في وصفه : لو كان الكذب له مباحاً لكانت مروءته تمنعه أن يكذب ، وهذا أسمى ما يصل إليه المخلص الصدوق .

٢ — شيوخه

٢٦ — تلقى الشافعي الفقه والحديث على شيوخ قد تباعدت أما كنهم ، وتخالفت مناهجهم ، حتى لقد كان بعضهم معتزلياً ممن كانوا يشتغلون بعلم الكلام الذي كان الشافعي ينهى عنه ، واقد نال من كل خير ما عنده ، فأخذ منه ما يراه واجب الأخذ ، وترك منه ما يراه واجب الرد .

لقد أخذ عن شيوخ بمكة ، وشيوخ بالمدينة ، وشيوخ باليمن ، وشيوخ بالعراق ، ولقد جاء الفخر الرازي بأسماء بعض شيوخه فقال : اعلم أن مشايخه الذي روى عنهم كثيرون ، ونحن نذكر المشهورين منهم ، والذين كانوا من أهل الفقه والفتوى . إنهم تسعة عشر ، خمسة مكية ، وستة مدنية ، وأربعة يمانية ، وأربعة عراقية ، أما الذين من أهل مكة فهم سفيان بن عيينة ، ومسلم بن خالد الزنجي ، وسعيد بن سالم القداح ، وداوود بن عبد الرحمن العطار ، وعبد الحميد ابن عبد العزيز بن أبي زواد ، وأما الذين من أهل المدينة فمالك بن أنس ، وإبراهيم ابن سعد الانصاري ، وعبد العزيز بن محمد الداروردي ، وإبراهيم بن أبي يحيى^(١) الأسامي ، ومحمد بن سعيد بن أبي فديك ، وعبد الله بن نافع الصائغ ، صاحب ابن أبي

(١) يقول الفخر : « اتفقوا على أن إبراهيم بن أبي يحيى كان معتزلياً وهذا لا يضر بالشافعي ، لأن الشافعي كان يأخذ عنه الفقه والحديث لا أصول الدين . قال الشافعي كنت على عمل باليمن واجتهدت في الخير والبعد عن الشر ، ثم قدمت المدينة فاقبت ابن أبي يحيى وكنت أجالسه ، فقال تخالفوننا وتسمعون منا فإذا ظهر لأحدكم شيء دخل فيه » .

ذؤيب . . أما الذين من أهل اليمن فمطرف بن مازن ، وهشام بن يوسف قاضى صنعاء ، وعمر بن أبي سلمة صاحب الأوزاعي ، ويحيى بن حسان صاحب الليث بن سعد ، وأما الذين من أهل العراق فوكيع بن الجراح ، وأبو أسامة حماد بن أسامة الكوفيان ، واسماعيل بن علية ، وعبد الوهاب بن عبد المجيد البصريان .
هذا وقد تلقى الشافعى عن محمد بن الحسن كتبه سماعا منه ، وروى عنه أحاديث ، وتفقه فقه أهل العراق عليه ، فهو بهذا من أساتذته ، وإن أبى الفخر الرازى ذكر ذلك تعصبا ، ولكن العلم لا يخضع لتعصبه .

ومن هذا السياق الذى نقلناه وذكرناه يستفاد أن الشافعى قد تلقى العلم على عدة من الشيوخ أصحاب المذاهب والنزعات المختلفة ، وبذلك نقول إنه تلقى فقه أكثر المذاهب التى قامت فى عصره ، فتلقى فقه مالك عليه ، وكان هو الأستاذ والنجم اللامع فى شيوخه ، وتلقى فقه الأوزاعي عن صاحبه عمرو بن أبي سلمة ، وتلقى فقه الليث بن سعد فقيه مصر عن صاحبه يحيى بن حسان ، ثم تلقى فقه أبى حنيفة وأصحابه على محمد بن الحسن .

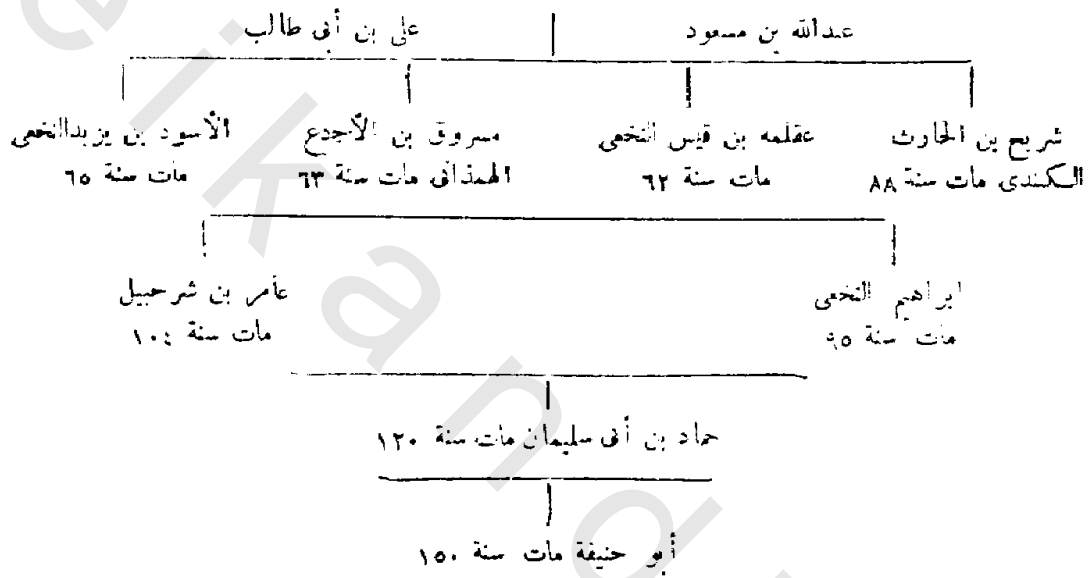
وهكذا اجتمع له فقه مكة والمدينة ، والشام ، ومصر ، والعراق ، ولم يجد حرجا فى أن يطلب الفقه عند من اشتهر بالاعتزال ، وعرف بأنه فى أصول الاعتقاد لا يسلك فى طلبها مسلك أهل الحديث والفقه ، وانساغ كل ذلك العلم الكثير فى نفس الشافعى ، فكان منه ذلك المزيج الفقهى المحكم الذى تلاقت فيه كل النزعات منسجمة متعادلة ، متآلفة النغم غير متنافرة ، وتولدت منه تلك المعانى الكلية التى صهرها الشافعى ، وقدمها للناس فى بيان رائع وقول محكم .

٢٧ — لانستطيع أن نبين ما أخذه عن كل واحد من ذكرناهم ، ولكن يجب أن نشير إلى أنه قال بعض كتاب الفقه فى هذا المقام إنه ظهر مدرستان^(١) للفقه استقامت كل واحدة على منهج واحد معين ، وأن الفقهاء كانوا ، إلا قليلا ، يسرون على منهج إحدى المدرستين لا يخالفونه إلى نهج الأخرى ، إحدى المدرستين

(١) وقد أخذت المدرستان تلاقيان فى عصر الشافعى كما ذكر القائلون هذا القول .

مدرسة الحديث وكانت بالمدينة ، والثانية مدرسة الرأي وكانت بالعراق (١) ،
يصح لنا أن نسايرهم فنضيف مدرسة ثالثة تعنى بتفسير القرآن ، وتعرف أسباب نزوله
ورواية التفسير المأثور فيه وتفهم القرآن على ضوء ذلك ولغة العرب وبعض
عاداتهم ، وتلك المدرسة هي مدرسة مكة التي اتخذها ابن عباس مقاما له .

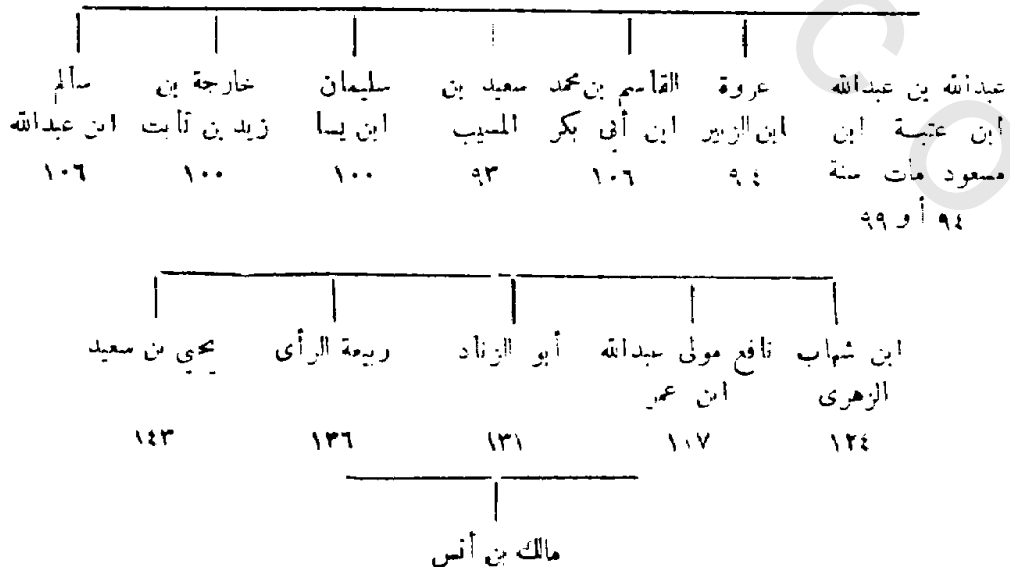
(١) ذكر الأستاذ الكبير أحمد أمين في كتابه ضحى الاسلام مدرسة أبي حنيفة . وبين أساندها من
الصحابة ثم التابعين ومن بعدهم في رسم يأتى سلسلته كما يأتى :



وبين في سلسلة مدرسة مالك في ذلك الرسم

عمر عثمان عبدالله بن عمر عائشة ابن عباس زيد بن ثابت

قراء المدينة السبعة



وعندى أن المدارس لا تتميز بالرأى والحديث، بل تتميز بمنهاج من تلقوا عنهم، وطريقة الرأى، وكثرة فتاوى الصحابة وقتلها، ومن المقرر أن الفقهاء السبعة الذين كانوا أساتذة الفقه الحجازى قد كان لهم رأى كثيرا، ومهما يكن فقد أخذ الشافعى من كل، فمدرسة الحجاز تخرج على شيخها مالك رضى الله عنه، ومالك تلقاها عن طائفة من تابعى التابعين، وأولئك تلقوا فقههم عن التابعين الذين اشتهروا بعلمهم بفتاوى الصحابة والآثار والرأى أيضا، ثم أولئك تلقوا عن الصحابة الذين كانوا يسرون على منهاج عمر وزيد وابن عمر بالمأثور، ان عرض لهم أمر تعرفوا حكمه من الكتاب فإن لم يجدوا، فمن المأثور عن النبي، والا افتوا بما فيه صلاح الناس، أما مدرسة العراق، فكان شيوخها أصحاب أبى حنيفة من بعده، وأبو حنيفة تلقاها عن بعض تابعى التابعين الذين، تلقوا عن تابعين تأثروا بفقه معاذ الذى نادى بالرأى بعد السنة وتلقوا عن عبدالله بن مسعود الذى كان يمثل طريقة عمر بن الخطاب أيضا.

وتلقى فقه القرآن وتفسيره فى مكة وتخرج على البقية الباقية ممن تأثروا طريق ابن عباس الذى أقام بها، وكان يدارس القرآن فيها، حتى لقد وجد مجلد فى التفسير ينسب إليه، ولقد وصفه عبدالله بن مسعود بأنه ترجمان القرآن، وقد سئل ابن عمر عن معنى آية، فقال لسائله انطلق الى ابن عباس فاسأله، فانه أعلم من بقى بما أنزل الله على محمد، وعن عطاء ما رأيت قط أكرم من مجلس ابن عباس، وأكثر فقه وأعظم خشية، إن أصحاب الفقه عنده، وأصحاب القرآن عنده، وأصحاب الشعر عنده يصدرهم كلهم عن واد واحد، وعن الأعمش: خطب

نم يذكر فى دراسة الشافعى أنه درس على المدرسين فسلسته هى سلسلتها معا ونحن نوافق أستاذنا الكبيرى جملة ما يدل عليه الرسم، وإن كنا نشير الى أمرين (أحدهما) ان عبد الله ابن مسعود لم يكن مخالفا لاتباع عمر كما نذكر فى صلب كلامنا وشيخ أهل الرأى من الصحابة فى نظر كل الباحثين هو عمر رضى الله عنه كما يدل على مسلكته فى مسائل كثيرة فدرسه الكوفة على هذا تنهى الى عمر عن طريق عبد الله بن مسعود.

(ثانيهما) - إن عبد الله بن عباس قد أقام فى مكة بعد أن اعتزل السياسة يدرس ويدرس، فكان له بذلك مدرسة خاصة تعنى بتفسير القرآن، وقد اتصل الشافعى بالمأخريين بها من أهل مكة كما اتصل بتلاميذ الأوزاعى وبتلاميذ الليث، فكان بذلك متصلا بكل الدراسات الفقهية فى عصره.

ابن عباس وهو على الموسم ، فجعل يقرأ ويفسر ، فجعلت أقول لو سمعته فارس والروم لأسلمت .

نشأ الشافعي في مكة ، حيث كان علماؤها أو بعضهم متأثرين بطريقة عبد الله ابن عباس ، وطريقة فهمه للدين ، فكانت مكة مكان حضائنه وتربيته ، ثم كانت مكان درسه ، وهو يرسم حدود طريقته ، ومسالك خطته . ولعله كان في ذلك الأبان يترسم طريق ابن عباس ، ويأخذ نفسه بسمتها ويربى نفسه على نحو مثاله ، فإن النابغة من النبغاء يكون له ، وهو يعمل في تكوين نفسه مثال كامل من العلم ، والفكر والخلق يترسم طريقه ، ويتبع خطاه ، يكون بين أنفسهما موامة ، وبين استعدادهما تقارب ، ومزايا ابن عباس كانت في ذلك الأبان تنشر وتذكر ، ويتحدث العلماء والمؤرخون ، ويخبرون عنها لمكان دولة الهاشمين ، وإن الماثلة كانت قائمة في الجملة فالشافعي كان فصيح البيان ، كما كان ابن عباس من قبل ، وكان يعني بعلم القرآن كما عني ابن عباس وأجاد ، وكان يعني بالشعر كما يعني بالفقه كما فعل ابن عباس ، ثم كان يحضر دروسه طالبو القرآن ، وطالبو الحديث ، وطالبو الفقه ، ورواة الشعر والعربية ، كما كان الشأن مع ابن عباس ، فهل لنا أن نتقّد أن الشافعي جعل من ابن عباس مثله الكامل ، وترسم خطاه ، وسار على مثل سبيله ، وسواء أصبح ذلك الفرض أو لم يصح ، فمن المؤكد أن الشافعي بدراسته في مكة وإقامته بها قد استفاد علما لم يكن بالعراق ، ولا بالمدينة ، وهو الأخذ بطريقة ابن عباس في العناية بدراسة القرآن ، والعناية بجملة ومفصله ، ومطلقه ومقيده ، وخاصه وعامه ، حتى خرج لفقهاء عصره بجديد في هذا الباب لم يتدارسوه ، وإن كانت موادهم أيديهم معدة مهياة .

٣ — دراساته الخاصة وتجاربه

٢٨ — لا يستفيد العالم عليه من مواهبه وشيوخه فقط ، بل إن دراسته الخاصة ، ومعالجته لأبواب العلم ، ورحلاته واختبارات لها شأن عظيم في ثقافته ، ولها الأثر الأكبر في إنتاجه ، وما يختص به من ثمرات عقلية ، وقد كان الشافعي

مع اتصاله بشيوخه في مكة والمدينة ، كثير النجعة ، محباً للرحلة ، رحل إلى هذيل صغيراً ، فتفصح بلغتها ، ثم كان معها يرحل برحيلها ، وينزل بنزولها مدة تقارب عشر سنين أو تزيد ، فأفاد خبرة ببلاد العرب وعاداتهم وطبائعهم ، وهم الذين نزل القرآن فيهم ، ومن عاداتهم ما يفسر بعض ما في القرآن الكريم .

وبعد ذلك رحل في طلب الحديث والفقه ، رحل إلى مالک ولازمه ، ثم رحل مع اتصاله بمالك إلى أطراف الجزيرة العربية دارساً متفهماً ، وبعد موت مالك رحل إلى اليمن عاملاً في بعض أعمال ولايتها ، وكان بنجران ، وعلم صلة الحاكم بالمحكوم ، ، وخبر عن كذب علاقات الناس ، ثم رحل إلى العراق ، ومصر ، ولا شك أنه في كل هذه الرحلات علم ما عليه معاملات الناس فيما بينهم ، وما تسير عليه عاداتهم ، وعرفهم ، وأثر كل ذلك في توجيه رأيه في العدل ، وفهمه ، وأثره في الناس ، فوضع لذلك المقاييس ، وجد واستنبط ، ولقد كان يرى في السفر فوائد جلية^(١) ولذا كان يقول :

سأضرب في طول البلاد وعرضها أنال مرادى أو أموت غريباً
فإن تلفت نفسى فله درها وإن سلت كان الرجوع قريباً
ولا شك أن الأسفار فوق ما تعطيه للفقيه من مادة وخبرة هي بطبيعتها تفتق ذهن ، وتنمي المدارك ، وترهف الحس ، وتعطى الفكر مادة من الصور توسع تصوره ، وتفتح له مسالك من الفروض العقلية ، والمسائل الواقعية ، وهي لهذا لازمة للفكر الذى يريد أن يضع قضايا كلية للحوادث الجزئية ، ولذلك كان أكثر الفلاسفة الذين أضافوا إلى آثار العقل الإنسانى آثاراً يضربون في الأرض ويسعون في منابها .

٢٩ — ولقد كانت رحلات الشافعى علمية ، فهو يتصل بالشيوخ ، ويدارس

(١) يروى له في فوائد السفر شعر جزل جاء فيه :

سافر تجدد عوضاً عن تفارقه وأصب فان لذيق العيش في النصب
انى رأيت وفوق الماء يفسده ان ساح طاب وان بحر لم يطلب
الاسد لولا فراق الغاب ما افترست والسهم لولا فراق القوس لم تصب
التبر كالترب ملقى في أماكنه والعود في أرضه نوع من الحطب

العلماء ، يأخذ عنهم ، ويعطيهم ، فدرس في سفره وحضره المذاهب المختلفة ، بعضها سماعاً ممن تلقوها ، وبعضها من الكتب كتبت فيها ، درس مذهب الأوزاعي ، وقد سجل فيما أثر عنه من كتب أثر هذه الدراسة ، ففي المجموعة الفقهية المطبوعة في مصر كتاب سير الأوزاعي ، فيه يناقش الشافعي آراء الأوزاعي في السير ، يخالفه في بعضها ، ويوافقه في الآخر ، ودرس مذهب الليث بن سعد ، حتى لقد روى أنه فضله على الإمام مالك في الفقه ، وقال : « الليث أفقه من مالك ، إلا أن أصحابه لم يقوموا به » ، وهذه كلمة لا تصدر عن الشافعي إلا إذا كان قد درس آراءه ، وعرف مقدار ما في هذه الآراء من قوة ، وما تدل عليه من مدى صاحبها في الفقه ، فالشافعي بلا ريب درس فقه الليث دراسة عميقة ، انتهت به إلى هذا الحكم الذي لام فيه أصحابه ؛ لأنهم ضيعوا فقهه ، ولم يقوموا بنشره والاستمساك به .

ثم درس دراسة عميقة فقه أهل العراق ، درس كتب محمد بن الحسن سماعاً على محمد نفسه ، ودرس كتب الخلاف بين العراقيين أنفسهم ، والمجموعة الفقهية التي بين أيدينا قد سجل فيها بعض هذه الدراسة ، وإنك لتجد فيها كتاب اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى الذي كتبه أبو يوسف ، يناقش آراء أبي حنيفة ، وابن أبي ليلى ، وأبي يوسف في اختياره ، ثم يختار هو من بين هذه الآراء ما يراه أقرب إلى الحق .

وفي الجملة نراه درس المذاهب المعروفة في عصره دراسة ناقد فاحص ، ومسترشد متفهم ، لا دراسة عائب ، ولا دراسة مقلد ، يتبع الأسماء ، والرجال . وإن رحلاته العلمية جعلته لا يقتصر في دراسته على فقهاء الجماعة الذين دخلوا في طاعة الخلفاء ، بل كان يدرس آراء الشيعة وغيرهم ، ووجدنا أثر ذلك في ثنائه على بعض علمائهم ، فقد روى عنه أنه قال كما جاء في تاريخ ابن كثير : « من أراد الفقه فهو عيال على أبي حنيفة ، ومن أراد السير فهو عيال على محمد بن إسحق ، ومن أراد الحديث فهو عيال على مالك ، ومن أراد التفسير فهو عيال على مقاتل بن سليمان » .

ومقاتل بن سليمان هذا الذي جعله الشافعي إمام التفسير هو شيعي زيدى ، فقد

جاء في الفهرس لابن النديم : ، مقاتل بن سليمان من الزيدية ، والمحدثين ، والقراء وله من الكتب كتاب التفسير الكبير ، وكتاب الناسخ والمنسوخ ، وكتاب القراءات ، وكتاب متشابه للقرآن ، وكتاب الجوابات للقرآن .

هو إذن شيعي ، ودرس الشافعي كتبه ، وانتهى من دراستها إلى الحث على قراءتها ، واعتبره إماماً في هذه المادة ، يؤم ، ويقصد إليه ، وهذا يدل بلا ريب على أنه كان يدرس كل ما يتصل بفقهه ، وما يؤثر فيه من أبواب الاجتهاد من غير تقيد بنحلة من يقرأ له ، لا يهمه إلا أن ينال العلم من غير نظر إلى صاحبه (١) .

٣٠ — درس الشافعي كل ما يمكن أن يفيد الفقيه الإسلامي ، الذي يريد أن يستنبط مذهباً فقهياً ينبع من الكتاب والسنة والحمل عليهما ، فدرس اللغة ، والقرآن ، والحديث ، وآراء من سبقوه ، وخلافهم ووافقهم ، غير مقيد بنحلة ، أو مذهب ، أو طائفة ، ورحل في سبيل ذلك رحلات علمية استفاد منها علماء كثيرأ ، وتجارب كبيرة ، واختباراً لطبائع الناس وأحوالهم وشئون اجتماعهم ، ولكن هل تعلم فيما تعلم اليونانية ؟ ليس عندنا في هذا علم مبني على رواية صحيحة صادقة ، فليس عندنا ما ينفي أو يثبت ، وإن كنا نميل إلى النفي ، لأنه قد ذكرأ أكثر شيوخه ومن التقى بهم ، فلو كان هناك من علمه اليونانية لذكره ، وقد رفعه المتعصبون له إلى أعلى الدرجات العلمية ، فلو كان ثمة ما يدل على تعلمه اليونانية ، لأعلنوه ، ولشادوا بذكر الشافعي فيه ، ولكننا لم نجد رواية صادقة قد تعلقوا بها .

ولقد رأينا بعض من درسوا الشافعي ينسب إليه تعلم اليونانية ، ويتعلق في ذلك بكلمة جاءت للفخر الرازي ، ذلك أن الرازي يروي أن الشافعي عند ما سيق إلى الرشيد متهماً قد سأله الرشيد عن علمه ، فكان بما جاء في هذه المجاوبة : قال الرشيد ، فكيف عليك بالطب ؟ قال الشافعي : أعرف ما قالت الروم ، مثل

(١) لا نريد أن نأخذ من هذا دليلاً على ميله إلى الشيعة الزيدية ، فإن ذلك لا يعد دليلاً ، لأن الشافعي كان يطلب العلم أن وجدته ، لا يهتم الوعاء الذي حمله إليه ، إنما يهتم ما في الوعاء ، ولقد اتهم الشافعي بالتشيع في عهد الرشيد ، رقيق بايع سرأ بعض العلويين .

ارسططاليس ، وبقراط ، وجالينوس ، وقرقوريوس ، وابوقليس بلغاتها ، وما نقله أطباء العرب ، وقننته فلاسفة الهند ، ونمقته علماء الفرس ،^(١) .

وهذه العبارة بصريحها تفيد أنه كان يعلم لغة الروم ، وهم اليونان على حد تعبير كثير من كتاب بعض مؤرخي الشرق ، ولكن هذه القصة التي ساقها الرازي في المناقشة التي جرت ، وتفصيلها على هذا النحو موضع نظر كبير ، وذلك لأن هذه القصة ، فيها أنه كان في مجلس الرشيد أبو يوسف ومحمد ، وجيء الشافعي لبغداد متهما كان سنة ١٨٤ أي بعد موت أبي يوسف بيقين ، لأنه مات سنة ١٨٣ ، ولأنه نسب في هذه الرواية إلى محمد وأبي يوسف أنهما حرصا على الشافعي ، وذلك لا يتفق مع أخلاق أهل العلم ، وما عرف عن هذين الأمايين الجليلين ، ولا يتفق مع ما اشتهر واستفاض ، وأصبح في حكم المقطوع به تاريخاً من أن الأمام الشافعي عند ما جاء بغداد في هذه الرحلة اتصل بالأمام محمد ، ودرس كتبه على طريق السماع منه ، ولأن هذه القصة تشتمل على مناقشات فقهية أجاب الشافعي فيها إجابات لا تتفق مع المذهب الشافعي . وقد حاول الرازي الدفاع في بعضها ، ولذلك رفض ابن كثير وابن حجر هذه القصة ، وقال ابن حجر فيها : « وأما الرحلة المنسوبة إلى الشافعي المروية من طريق عبد الله بن محمد البلوي فقد أخرجها الآبري والبيهقي وغيرهما مطولة ومختصرة ، وساقها الفخر الرازي في مناقب الشافعي بغير اسناد معتمداً عليهما ، وهي مكذوبة ، وغالب ما فيها موضوع ، وبعضها ملفق من روايات ملفقة

(١) وقد رد ابن القيم تلك الرواية ، فقد جاء في كتاب مفتاح السعادة بعد ذكر رواية علمه بالطب اليوناني بلغته ما نصه : « إنها كذب مقترى على الشافعي ، واللبلاء فيها عند محمد بن عبد الله البلوي هذا ، فإنه كذاب وضاع ، وهو الذي وضع رحلة الشافعي ، وذكر فيها مناظرته لأبي يوسف بحضرة الرشيد ، ولم ير الشافعي أبا يوسف ، ولا اجتمع به قط ، وإنما دخل بغداد بعد موته . ثم إن في سياق الحكاية ما يدل من له عقل أنها كذب مقترى ، فإن الشافعي لم يعرف لغة هؤلاء اليونان البتة ، حتى يقول إنني أعرف ما قالوه بلغاتهم ، وأيضاً فإن في هذه الحكاية أن محمد بن الحسن ، وثى بالشافعي إلى الرشيد ، وأراد قتله وتعظيم محمد للشافعي ومحبة له ، وتعظيم الشافعي له ، وتناؤه عليه هو المعروف ، وهو يدفع هذا الكذب ، راجع مفتاح السعادة ص ٥٦٥ .

وأوضح ما فيها من الكذب قوله فيها إن أبا يوسف ومحمد بن الحسن حرصا الرشيد على قتل الشافعي ، وهذا باطل من وجهين : « أحدهما » أن أبا يوسف لما دخل الشافعي بغداد كان قد مات ، ولم يجتمع به الشافعي ، « والثاني » أنهما كانا أتقى من أن يسعيا في قتل رجل مسلم ، لاسيما وقد اشتهر بالعلم ، وليس له إليهما ذنب إلا الحسد على ما أتاه الله من العلم ، هذا ما لا يظن بهما ، وإن منصبهما ، وجلالهما ، وما اشتهر من دينهما ليصد عن ذلك .

وإذا كانت القصة قد رفضت من المحققين من الرواة ، لاشتغالها على ما يدل على بطلانها ، ولأن راويها ليس من الصادقين في رواياتهم ، فليس من التحقيق العلي التمسك بشيء مما جاء فيها ، إلا إذا ثبت بدليل غيرها ، أي برواية أخرى أصدق أنباء وأتقى خبراً ، ولم نجد خبر تعلمه اليونانية في غير هذه الرواية ، فليس لنا حينئذ أن نقبله ، ولنا في هذا إلا متبعين ما يوجه أسلوب البحث العلي ، فإن مسائل التاريخ لا يصح أخذها إلا بما يرجح صدقه ، وليس في روايته ، أو في روايته ما يدل على كذبه .

وليس لنا غرض خاص في نفي تعلم الشافعي لليونانية ، فإن الشافعي إمام قد وضحت مناهج بحثه ، وتبينت مصادر علمه ، ووسائل استنباطه في المسائل التي استنبط أحكامها ، والقضايا الكلية التي ضبط موازينها ، فلا يزيدنا علماً بمذهبه كونه كان يعلم اليونانية ، ولا يغض من استنباطه كونه كان يعلمها .

٤- عصر الشافعي

٣١ — ولد الشافعي في العصر العباسي ، وعاش فيه ، وكانت الفترة التي استغرقت حياة الشافعي من ذلك العصر ، هي فترة استقرار الأمر لهذه الدولة ، وتمكين سلطانها ، وازدهار الحياة الإسلامية فيها ، وقد امتاز ذلك العصر بميزات كان لها الأثر الأكبر في إحياء العلوم ، ونهضة الفكر الإسلامي ، واقتباس العلماء من فلسفة اليونان ، وآداب الفرس ، وعلم الهند ، ولذا ذكر كلمة موجزة فيما امتاز به ذلك العصر من مظاهر فكرية واجتماعية ^(١) .

٣٢ — ان المدن الإسلامية كانت تموج بعناصر مختلفة من فرس وروم وهنود ونبط ، وكانت بغداد موطن الحكم ، وحاضرة العالم الإسلامي تموج بأمشاج مختلفة ، من أجناس متباينة الأرومة ، مختلفة الجرثومة ، وكانت الوفود تجيء إليها من كل بقاع العالم الإسلامي ، وكل يحمل حضارة جنسه في أطواء نفسه ، ومكامن حسه ، وإن المجتمع الذي يكون على هذه الشاكلة تسكثرفيه الأحداث ، الاجتماعية إذ تبدو فيه مظاهر مختلفة من تفاعل تلك الخواص الجنسية ، ولكل حادثة حكمها من الشرع ، فإن الشريعة الإسلامية شريعة عامة ، تحكم بالاباحة أو المنع في كل الأحداث ، دقيقها وجليلها ، ومن شأن دراسة هذه الأحداث أن توسع عقل الفقيه وتفتق ذهنه إلى استخراج المسائل ، وتوسع فيه ناحية الفرض والتصور ، ووضع ضوابط عامة لجنس الفروع المتباينة .

٣٣ — ولقد نشطت في ذلك العصر حركة الترجمة ، وتولاها الخلفاء العباسيون بالتنمية ، والتشجيع ، وزخرت اللغة العربية بأرسال من الأفسكار اليونانية ، جاءت من عدة طرائق ، جاءت من طريق الفرس الذين كانوا متأثرين باليونان وجاءتها من طريق السريان الذين كانوا أعظم ناقلين لفلسفة اليونان في ذلك الألبان

(١) قد كتبنا في كتابنا (تاريخ الجدل) فصلا في بيان الظواهر الاجتماعية والفكرية التي اختص بها العصر العباسي الأول ، فارجع إليه في الصفحات من ٢٤١ الى ٢٤٩ .

وجاءتها من اليونانية نفسها ، فان بعض الموالى كان يجيد اليونانية والعربية ، فنقل إليها طرائف من أفكارها ، فجاءت الفلسفة اليونانية أحياناً خالصة ، وأحياناً لابسة ثوباً فارسياً ، وأحياناً مرتدية بمسوح يهودية ومسيحية عن طريق السريان .

ولقد كان لذلك أثره في الفكر الاسلامى ، وكان تأثيره مختلف الأنواع على حسب قوة العقل والدين ، عند من نال من هذه الفلسفة ، فن الناس من كانت له عقول قوية مستقيمة ، ولهم إيمان صادق ، فكانوا بقوة عقولهم ، وقوة إيمانهم يسيطرون على ما يرد إليهم من أفكار ، فتهضمها نفوسهم ، ويستفيدون منها نماء في تفكيرهم ، ومداركهم ، ورياضة لعقولهم ، ومنهم من لا تقوى نفوسهم على احتمالها ، فتضطرب عقولهم عند ورودها ، بين قديمها وجديدها ، فتكون في فوضى فكرية لا استقرار فيها ، ولذا رأينا قوماً بعضهم شعراء ، وبعضهم كتاب ، وبعضهم ينتسبون للعلم ، قد غزتهم تلك الأفكار ، فلم تقو على هضمها عقولهم ، وهجروا أفكارهم القديمة الصالحة ، فاضطربوا ، وصاروا حائرين .

ولقد وجد بجوار هؤلاء زنادقة كانوا يعلنون آراء مفسدة للجماعة الإسلامية ويتناجون بأمور هادمة للأسلام ، ويدبرون الأمر كيداً لأهله ، وتهويناً لشأنه ومنهم من كانوا يريدون نقض الحكم الاسلامى ، واحياء الحكم الفارسى القديم كما حدث من المقنع الخراسانى الذى خرج على الدولة العباسية في عهد المهدي .

٣٤ - جرد خلفاء بنى العباس السيف للخارجين المنتقضين من هؤلاء الزنادقة ، وجردوا السوط للمفسدين في الجماعة الإسلامية الذين يريدون أن تشيع في المسلمين الأباحية ، والخروج عن أوامر الشرع ، وحظيرة الدين ، وجردوا للذين يبشون بين المسلمين العقائد الفاسدة بحجج مموهة — العلماء للرد عليهم ، فتصدى من أولئك العلماء من سموا في تاريخ الفكر الاسلامى بالمعتزلة^(١) ، نازلهم أولئك العلماء بالحجج الدامغة ، والأدلة القوية ، فقربهم منهم الخلفاء ،

(١) سند ذكر كلمة عن المعتزلة في هذا البحث لصالحهم بعصر الشافعى .

وأذنوا بحالهم ، وفتحوا لهم باب قصورهم في عهد المنصور ، وعهد المهدي ، ثم في عهد المأمون ، والمعتمد ، والواثق ، وكان منهم في عهد هؤلاء الخلفاء الثلاثة الوزراء ، والحجاب ، والكتاب ، بل كان المأمون يعد نفسه منهم .

وقد كان تجرد هؤلاء العلماء للرد على الزنادقة والمجوس وغيرهم ممن التحموا معهم في جدال ذوداً عن الاسلام ، وذباً عن حياضه — سبياً في أن أخذوا يسلكون في الاستدلال للعقائد ، والمحاماة عليها طرائق جديدة لم تسكن مألوفة في الاستدلال عند السلف الصالح من الصحابة والتابعين ، ثم هم في هذا السبيل قد قبسوا من الفلسفة ما يرهفون به سلاحهم ، ويقوون به احتجاجهم ، ثم هم كانوا مأخوذين بطريق خصومهم في الهجوم والدفاع ، فسرت إليهم مسائل مما يخوض فيه أولئك الخصوم ، ثم تورطوا بعد ذلك في إثارة مسائل فلسفية لم تسكن مما يفكر فيها العلماء المسلمون ، من الصحابة والتابعين ، تكلموا في إرادة الإنسان وأفعاله ، وسلطان الله عليهما ، وتكلموا في صفات الله سبحانه وتعالى ، أهى شيء غير الذات أم هي والذات شيء واحد ؟ تكلموا في كل ذلك فأعرض الفقهاء مستنكرين عملهم ، وذلك فوق ما رأوهم قد خالفوا به طريقة السلف الصالح في الاستدلال للعقائد ، وطريقة المحدثين والفقهاء .

وكان طبعياً ألا يلتقي هذان الفريقان اللذان يخدمان الدين الإسلامي ، لاختلاف عقليتهما ، ومنطق تفكيرهما ، فالفقهاء والمحدثون يتعرفون دينهم من الكتاب والسنة ، وعملهم العقلي فهم نصوص الكتاب الكريم ، والسنة النبوية ، واستنباط الأحكام من عبارتهما أو إشارتهما ، أو الاجتهاد بالرأى إن لم يكن نص ، هذا أقصى ما يسيرون فيه . أما المعتزلة فيرون اثبات العقائد بالأقيسة العقلية ، وهم لذلك يستخدمون المنطق والبحوث الفلسفية .

ولقد كان مجرى الأمور يوجب أن يكون كل فيما خصص فيه ، هؤلاء لفهم نصوص الكتاب الكريم ، والسنة النبوية ، واستنباط قانون إسلامي منهما ، أو تحت ظلهما ، وأولئك لبيان العقيدة الإسلامية والذود عنها بالطرق التي تلزم

الخصوم وتقطعهم ، ويستعان في ذلك بكل ما يؤدي إلى الانتصار والفلبج في النزال . ولكن بعض خلفاء بني العباس حاولوا أن يحملوا العلماء على بعض آراء المعتزلة في مسألة جوهرية ، هي ما تسمى في التاريخ الإسلامي بمسألة 'خلق القرآن' (١) ، حاول المأمون والمعتصم والواثق حمل الفقهاء والمحدثين على أن يقولوا مقالة المعتزلة في هذه المسألة ، وأخذوهم فيها بالعنف والأذى لا بالرفق والهوادة ، فكان المعتزلة بذلك هم الخصوم للفقهاء والمحدثين .

وإذا كان علم الكلام في عصر الشافعي كان قائماً على تعاليم المعتزلة وأساليبهم ، فقد بغض إلى الشافعي ذلك العلم واستنكر الاشتغال به ، لأنه لم يفهم منه إلا الصورة التي رآها في المعتزلة ، لذلك نستطيع أن نقول إن أثر المعتزلة في نفس الشافعي كان سلبياً في جملته ، وإيجابياً من ناحية ، ومن تأثره بهم الإيجابي مسلكه في الجدل الفقهي وقوة احتجاجه ، فقد كان يجادل بعض فقهاء الرأي ممن ادرجوا في سلك المعتزلة ، كبشر المريسي ، وأولئك قد تمرسوا بالجدل وأتقنوه ، فلعل الشافعي قد درس طرائقهم في الجدل ، وكيف يؤتى الخصم ، وكيف تنتزع الحجة من أقواله ، فان ذلك مما اشتهر به الشافعي ، وفاضت به كتبه ، وعلى أية حال فالعصر في جملة نواحيه كان عصر جدل واحتجاج .

٣٥ — وإن الفرق الإسلامية التي كانت تمتشق السيف لانتزاع الملك من الأمويين ، وهم الشيعة والخوارج قد قل سيفهم ، وضعفت شوكتهم ، فسكنت الفتن ، ولكن منتحلي هذه النحل قد حولوا جهادهم في سبيلها من امتشاق السنان إلى امتشاق القلم ، فقد أخذوا ينظمون آراءهم ، ويدونون حججهم ، ويدافعون عنها بالدليل والبرهان ، عند ما تمكنهم الفرصة ، وتواترهم النهضة ، فتكونت مذاهب الشيعة ، فكان منهم الإمامية الاثنا عشرية ، ولهم فقه ، وكان منهم الإمامية الاسماعيلية ، وكانت

(١) هذه المسألة شغلت العقل الاسلامي في عهد ثلاثة من خلفاء بني العباس المأمون والمعتصم والواثق ، وقوامها هل القرآن مخلوق لله سبحانه وتعالى ؟ قال المعتزلة ذلك ، لأن الله خلقه وأنزله على رسوله ، وقال بعض المحدثين والفقهاء القرآن : غير مخلوق ، لأنه كلام الله وكلام الله غير مخلوق ، وتوقف بعض الفقهاء والمحدثين . وقد نزل بالفرقيين من الفقهاء والمحدثين أذى شديد (راجع مسألة خلق القرآن في كتاب تاريخ الجدول للثؤلف ص ٣٩٥)

فهم فلسفة، واجتماعات، ودعايات، وكان منهم الزيدية، ولهم فقه عظيم في هذا العصر. وقد كشفت بعض الآثار الاسلامية في ميلانو، فوجد مخطوط منسوب للإمام زيد المتوفى سنة ١٢٢ وهو في الفقه، وسواء أصبح ذلك المخطوط في نسبه إلى الإمام زيد أم لم يصح، فما لاشك فيه أن فقه الشيعة كان يدرس ويعلم في عصر الشافعي، وقد رأيت فيما أسلفنا لك من القول أن الشافعي كان مطلعاً على آثار مقاتل بن سليمان، وهو شيعي زيدي، فهو بلا ريب قد أوتي علماً بهذه النحلة، أو على الأقل بفقهاها، وإن لم يذكر اسمها في كتبه، فانه قد ذكر مجادلات كثيرة ولم يعلم أسماء أصحابها.

٣٦ — ولقد كان من طبيعة انصراف طوائف من الناس للعلوم المختلفة يدرسونها، ويذاكرونها، أن يتجه العلماء إلى تدوين علومهم، وهذا ما امتاز به العصر العباسي، فقد كان العصر الأموي، الاتجاه العلي في، إلى التلق بالاستماع، وخصوصاً في العلوم الدينية، أما في العصر العباسي، فقد أخذ العلم يدون، وأخذت العلوم تتميز، وصار لكل علم علماء قد اختصوا به، ويتفنون فيه، ويضبطون قواعده، فالخليل بن أحمد يضبط بحور الشعر، بوضع علم العروض، وعلماء اللغة يضعون الضوابط لعلم النحو والصرف، وهكذا...

كذلك الفقه، والحديث، قد أخذ الفقهاء والمحدثون، في تدوينهما في آخر العصر الأموي، وهذا العصر؛ فقد كان فقهاء المدينة يجمعون فتاوى عبد الله ابن عمر، وعائشة، وابن عباس، ومن جاء بعدهم من كبار التابعين في المدينة، وينظرون فيها، ويستنبطون منها، ويفرضون عليها، كما كان العراقيون يجمعون فتاوى عبد الله بن مسعود، وقضايا علي، وفتاواه، وقضايا شريح، وغيره من قضاة الكوفة، ثم يستخرجون منها، ويستنبطون^(١). فلما جاء العصر العباسي، اتسعت آفاق التدوين في الحديث، مرتباً ترتيباً فقهياً، ولم يكن الأمر مقصوراً على هؤلاء المحدثين، فقد بينا أن فقهاء الشيعة قد أخذوا يدونون آراءهم، وقد كتب الإمام

(١) ضحى الاسلام ج ١ ص ٦٢١.

أبو يوسف كتاب الخراج ، وكتاب الخلاف بين أبي حنيفة وابن ليلى ، ودون محمد بن الحسن فقه أبي حنيفة، وأصحابه ، وهكذا . ولقد ذكر ابن النديم في الفهرست ، كتباً كثيرة منسوبة إلى أبي حنيفة وأصحابه .

وإذا كان الفقه قد دون في عصر الشافعي ، فقد وجد فقه من سبقوه ، ومن عاصروه ، مدونا ، مقررأ ، فسمع بعضه على من كتبه ، وقرأ الآخر مما لم يتيسر له سماعه على صاحبه ، فكانت المادة الفقهية بين يديه ناضجة غير فجأة ، فلا بد أن يستسيغها ، وأن يهضمها ، وأن يأتي منها بشيء جديد يتناسب مع مواهبه ، وثقافته ، فكان مذهبه ، ثم كانت أصوله .

٢٧ — ولقد اتسعت رقعة الدولة الإسلامية ، فهي من الأندلس غرباً إلى المالك التي تصاقب الصين شرقاً .

ولقد كثرت فيها الحواضر الإسلامية، والمدائن التي كانت تتخذ لها مكاناً في الشهرة العلمية ، وقد تفرق في القديم أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم في تلك المدائن فكان لكل صحابي تلاميذ ، وآراء فقهية توائم ما عليه أهل تلك المدائن ، ثم إن كل مدينة كانت لها مظاهرها الاجتماعية والتجارية والعلمية ، وتريد أن تكون لها المكانة السامية ، بكثرة علمائها وفقهائها .

وقد وصف أستاذنا المرحوم ، الحضري بك ، طيب الله ثراه ، أحوال تلك المدن ، في العصر العباسي الأول ، في كتابه ، « تاريخ التشريع الإسلامي » ، فقال : « إذا أطلت على منتهى المملكة الإسلامية ، من جهة الغرب ، حيث جزيرة الأندلس ، وجدت مدينة قرطبة تستعد إلى مسامات بغداد، تحت نظر الأمير الجليل عبد الرحمن بن معاوية مؤسس الدولة الأموية في الأندلس ، وتجد في أفريقيا مدينة القيروان التي ورثت عظمة المدن الأفريقية الرومانية ، وانتقل إليها جماها ، وتجد بعد ذلك مدينة القسطنطينية حاضرة مصر ، وقد جمع مسجدها الأعظم حلقات العلماء الذين أبقوا لهم أكبر الآثار في الاجتهاد والاستنباط ، وهم الذين أظهروا للناس كافة — فقه الأئمة المجتهدين على اختلاف مذاهبهم . . . والمطلع على ما كتبه

مؤرخو هذا البلد يرى له من الحضارة في العلم والتجارة والصناعة ما لا يقل عن مدينة بغداد ، ثم تجد مدينة دمشق ، فهي وإن زایلها أبهة الخلافة لم تزل حافظة لتلك العظمة التي ورثها إياها بنو أمية ، ولا تزال السكوفة والبصرة آهلتين بالعلماء والحكماء ، ومع قرب بغداد منهما لم تستطع بعظمتها أن تكسف شمسها ، لأن البصرة كانت الثغر الأعظم لتجارة الهند ، والسكوفة مقر العنصر العربي . وإذا توجهت إلى الشرق رأيت مدن مرو ، ونيسابور وغيرهما من المدن العظام . وقد استلزمت الحضارة اتساع نطاق التجارة ، والزراعة ، والصناعة ، وكل ذلك قد بلغ أشده في هذا الدور ، حتى صارت الرقعة الإسلامية تزهر بحضارتها على كل حضارة سبقتها ، لأنها خلاصة حضارات مختلفة .

ولا مرأ في أن لذلك أثراً كبيراً في الفقه ، لأنه يمكن القائم به من وضع المسائل المختلفة ؛ ليستنبط الجواب عنها .

ولا شك أن ذلك كان له الأثر الكبير في ثقافة الشافعي ، وخصوصاً أن فقه هذه المدائن كان يدون ، وينشر في الأقاليم المختلفة ، ويتناوله العلماء بالنقد والتمحيص في مناظراتهم ، ثم إن الشافعي قد رحل إلى كثير من هذه الأقاليم ، فهو قد رحل إلى أطراف الجزيرة العربية وجاب صحراءها ، ورحل إلى اليمن عاملاً في بعض ولاياتها ، ورحل إلى السكوفة ، والبصرة ، وناقش علماءها ، وأخذ عنهم ، ورد عليهم ، وكتاب الأم يسجل لنا أنه ناقش علماء البصرة الذين ينكرون حجية الحديث ، وهكذا أخذ في التطواف والتردد بين مكة ، وبغداد دارساً ، متعرفاً ، قارئاً ما يدونه العلماء في كل مدينة وإقليم ، حتى ألقى عصا التنسيار في مصر ، وهناك ألقى بكل ثمرات هذه الدراسة وكل نتائج هذه التجارب .

٣٨ — ولقد كان خلفاء الدولة العباسية نزعة دينية ، وإن انغمسوا في الترف واجترعوا من اللهو ، واستساغوا بعض المحرمات ، أو حاموا حول حماها ، وأوغلوا في بعض المشتبهات مما هي بين الحلال والحرام ، إن أخذنا بأبعد الأخبار عن الاهتمام ولماذا نزعت تلك الدولة هذا المنزع ؟ الجواب عن ذلك أنها دولة قامت على أساس

نسبها إلى النبي صلى الله عليه وسلم واتصالها به ، فهي قامت بسلطان يمت إلى صاحب الشرع بسبب ، إذ يمتون هم إليه بنسب ، وما كان للدولة الأموية أن تدعى مثل هذه الدعوى لأن مؤسسها انتزع ذلك الأمر ممن هو أقرب إلى الرسول نسباً ، وأوثق بهذا الدين سبباً ، وهم علي وأولاده من بعده رضى الله عنهم . ولهذا النزعة الدينية عند خلفاء بني العباس قربوا إليهم العلماء . ورفعوا درجاتهم ، وأجروا عليهم الأعطيات ، وسهلوا لهم طرائق العلم .

ولقد كان العلماء المقربون في عهد المهدي ، والهادي ، والمأمون ، والمعتصم ، والواثق — المعتزلة ، ليحاربوا بهم الزنادقة ، ومن يهاجمون المبادئ الإسلامية من غير المسلمين . أما في عهد الرشيد ، فقد كان الفقهاء والمحدثون والوعاظ هم المقربين ، وروى أنه حبس المعتزلة ، ومنعهم من الاشتغال بعلم الكلام ولعل ذلك كان مما يرغب الشافعي في المقام في بغداد في عهد الرشيد ، حتى إذا جاء المأمون جافاها ، كما بينا في حياته . ولقد كان لتقريب الرشيد للفقهاء آثار واضحة فقد كان كثير الاستماع لنصائحهم ، يطلبها إن ضنوا بها ، ويستمع إليها ، وإن خشنت ألفاظها ، وقست عباراتها ، فهو يستمع إلى رسائل مالك ناصحاً له مرشداً ، ويستمع إلى غيره .

ولقد يروى أنه طلب من الشافعي أن يعظه عندما جادله في تهمته العلوية ، وأثبت رأيه بين يديه .

ولذلك كان للفقهاء مكانة في عصر الرشيد : يعتزون بعزة العلم ، ويعلمون بعلمه . وذلك مما يشجع الفقه ، ويحبب أهل الذكاء والنبيل في طلبه ، ونعم الفقهاء بهذه المسكنة في عهد الأمين أيضاً ، وإن لم يقر بهم إليه ، كما قر بهم أبوه ، ولم يستمع إليهم كما كان يستمع أبوه ، فلما جاء عهد المأمون لم ينلهم أذى في أوله ووسطه ، ولكن في آخر عهده نزلت بهم كارثة خلق القرآن التي ابتدعها ، فناههم ما ناههم .

فالشافعي إذن قد عاش في عصر كان للفقهاء والحديث فيه مكان ، وكان للفقهاء والمحدثين فيه درجات عالية عند الخليفة الذي صادف عصره شباب الشافعي وكهولته .

٣٩ — ولقد اشتد الجدل في العصر العباسي الأول ، وقوى أمره ، حتى صار موضع مباراة العلماء ، ومسابقة الأدباء ومنازلة الكتاب ، ومناط التقدير لكل عالم مستبحر ، وكل نجيب شاد ، يريد أن يتخذ من العلم طريقاً للمجد ، ومن البحث وسيلة للعلو . ولقد زاد حركة المناظرات نمواً تشجيع الخلفاء لها ، فعقدت لها المجالس ، في قصورهم وقصور الأمراء ، ومنهم من كان يشترك في المناظرات ويخوض غمارها ، وأعظم من اشتهر بذلك المأمون ، فقد كان له علم وفلسفة .

وكان بجوار ذلك الجدل الذي يبعث عليه حب السبق والعلو — مناظرات دينية تبعث عليها الحمية للدين والمذهب ، فكان بين المحدثين والفقهاء ، وبين المعتزلة مناقشات يدفع اليها الأخلاص من جانب الفقهاء ، وقد يدفع اليها الأخلاص من جانب بعض المعتزلة أيضاً . ثم كان بين الفقهاء أنفسهم مناظرات ، ففي الحج ، وفي البيت الحرام وفي الحرم النبوي . تقوم المناظرات بين الفقهاء ، وفي مدائن الإسلام في بغداد ، والبصرة ، والكوفة ، ودمشق . والفسطاطس تقوم المناظرات بين أصحاب الاتجاهات المختلفة من الفقهاء . وحيثما سار الفقيه وجد من يناظره .

ولم تقتصر المناظرات على المشافهات بينهم . بل تجاوزتها إلى المكاتبات والرسائل ، فمالك يبلغه أن الليث بن سعد في مصر يفتي بغير ما عليه أهل المدينة التي فيها كانت الهجره . وبها نزل القرآن ، فيكتب اليه ، ويرد عليه الليث رداً يفيض بالاخلاص ، ونفاذ الفكرة في فهم الفقه ، وتتبع الأثر .

ولنثبت رساله الليث ^(١) ، لأنها تكشف عن الاتجاه الفقهي في ذلك العصر ، وهي جامعة بين فقه الرأي والحديث جمعاً متناسباً ، وها هي ذي ، كما جاءت في إعلام الموقعين لابن القيم ^(٢) .

« سلام عليك فاني أحمد الله اليك الذي لا إله إلا هو ، أما بعد عافانا الله وإياك ، وأحسن لنا العاقبة في الدنيا والآخرة .

(١) الليث بن سعد توفي بمصر سنة ١٧٥ . أي قبل أن يحج إليها الشافعي بسنين ، ونعله الثقي به في مجلس مالك .

(٢) الجزء الثالث ص ٧٢ طبعة منبر الدمشقي . وقد شرحنا مافي الرسالة من فقه في كتاب مالك ، كما نقلنا فيه رسالة مالك إلى الليث ، فارجع اليه .

قد بلغنى كتابك تذكريه من صلاح حالكم الذى يسرنى ، فأدام الله ذلك
لكم ، وأتمه بالعون على شكره ، والزيادة من احسانه . وذكريه نظرك فى
الكتب التى بعثت بها إليك ، وإقامتك إياها ، وختمك عليها بخاتمك ، وقد أتتني
جزاك الله عما قدمت منها خيراً ، فانها كتب انتهت اليها عنك ، فأحببت أن أبلغ
حقيقتها بنظرك فيها ، وذكرت أنه قد أنشطك ما كتبت إليك فيه من تقديم
ما أتاني عنك ، إلى ابتدائي بالنصيحة ، ورجوت أن يكون لها عندى موضع ، وانه
لم يمنعك من ذلك فيما خلا ، إلا أن يكون رأيك فيها جميلاً ، إلا لأنى لم أذكر
مثل هذا ، وأنه بلغك أنى أفتى الناس بأشياء مخالفة لما عليه جماعة الناس عندكم ؛
وإنى يحق على الخوف على نفسى ، لاعتماد من قبل على ما أفتيتهم به ، وإن الناس
تبع لأهل المدينة التى إليها كانت الهجرة ، وبها نزل القرآن ، وقد أصبت بالذى
كتبت به بعد ذلك ، ان شاء الله تعالى ، ووقع منى بالموقع الذى تحب ، وما أجد
أحدًا ينسب إليه العلم أكره لشواذ الفتيا ، ولا أشد تفضيلاً لعلماء أهل المدينة الذين
مضوا ، ولا آخذ لفتياهم فيما اتفقوا عليه منى ، والحمد لله رب العالمين ، لاشريك له .
وأما ما ذكرت من قيام رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمدينة ، ونزول القرآن
بها بين ظهرانى أصحابه ، وما عليهم الله منه ، وأن الناس صاروا به تبعاً لهم فيه ، فكما
ذكرت ، وأما ما ذكرت من قول الله تعالى : « والسابقون الأولون من المهاجرين
والأنصار ، والذين اتبعوهم بإحسان ، رضى الله عنهم ، ورضوا عنه ، وأعد لهم
جنات تجري من تحتها الأنهار خالدين فيها أبداً ذلك الفوز العظيم » ، فإن كثيراً
من أولئك السابقين الأولين خرجوا إلى الجهاد فى سبيل الله ابتغاء مرضاة الله ،
فجندوا الأجناد ، واجتمع إليهم الناس ، فأظهروا بين ظهرانهم كتاب الله ، وسنة
نبيه ، ولم يكتموا شيئاً علموه ، وكان فى كل جند منهم طائفة يعلمون كتاب الله
وسنة نبيه ، ويحتمدون برأيهم فيما لم يفسره لهم القرآن والسنة ، وتقدمهم عليه
أبو بكر ، وعمر ، وعثمان الذين اختارهم المسلمون لأنفسهم ، ولم يكن أولئك الثلاثة
مضيعين لأجناد المسلمين ، ولا غافلين عنهم ، بل كانوا يكتبون فى الأمر اليسير
لإقامة الدين ، والحذر من الاختلاف - بكتاب الله وسنة نبيه ، فلم يتركوا أمراً فسرره

القرآن . أو عمل به النبي صلى الله عليه وسلم أو ائتمروا فيه بعده ، إلا علموا هموء .
فإذا جاء أمر عمل فيه أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم بمصر ، والشام ، والعراق
على عهد أبي بكر ، وعمر ، وعثمان ، ولم يزالوا عليه ، حتى قبضوا ، لم يأمرهم بغيره
فلا نراه يجوز لأجناد المسلمين أن يحدثوا اليوم أمراً لم يعمل به سلفهم من أصحاب
رسول الله صلى الله عليه وسلم والتابعين ، مع أن أصحاب رسول الله صلى الله
عليه وسلم قد اختلفوا بعد في الفتيا في أشياء كثيرة ، ولولا أني قد عرفت أن قد
علمتها كتبت بها إليك ، ثم اختلف التابعون في أشياء بعد أصحاب رسول الله
صلى الله عليه وسلم — سعيد بن المسيب ، ونظراؤه أشد الاختلاف ، ثم اختلف
الذين كانوا من بعدهم ، فحضرهم بالمدينة وغيرها ، ورأسهم يومئذ ابن شهاب ،
وربيعة بن عبد الرحمن ، وكان من خلاف ربيعة لبعض ما قد مضى ، ما قد عرفت
وحضرت ، وسمعت قولك فيه ، وقول ذوى الرأي من أهل المدينة ، يحيى بن سعيد
وعبيد الله بن عمر ، وكثير بن فرقد ، وغير كثير ممن هو أسن منه ، حتى اضطررت
ما كرهت من ذلك إلى فراق مجلسه ، وذا كرتك أنت . وعبد العزيز بن عبد الله
بعض ما نعت به على ربيعة من ذلك ، فكنتما من الموافقين فيما أنكرت ،
تكرهان منه ما أكرهه ، ومع ذلك بحمد الله عند ربيعة خير كثير ، وعقل أصيل
واسان بليغ ، وفضل مستبين ، وطريقة حسنة في الاسلام ، ومودة صادقة لآخوانه
عامه . ولنا خاصة ، رحمه الله وغفر له ، وجراه بأحسن من عمله ، وكان يكون
من ابن شهاب اختلاف كثير إذا لقيناه ، وإذا كاتبه بعضنا ، فربما كتب له في
الشيء الواحد على فضل رأيه وعلمه بثلاثة أنواع ، ينقض بعضها بعضا ، ولا يشعر
بالذى مضى من رأيه في ذلك ، فهذا الذى يدعونى إلى ترك ما أنكرت تركى إياه .
وقد عرفت أيضاً عيب انكارى إياه أن يجمع أحد من أجناد المسلمين بين
الصلاتين ليلة المطر ، ومطر الشام أكثر من مطر المدينة بما لا بعلمه إلا الله ،
لم يجمع منهم إمام قط في ليلة مطر . وفيهم أبو عبيدة بن الجراح ، وخالد بن الوليد
وزيد بن أبى سفيان ، وعمر بن العاصى ، ومعاذ بن جبل . وقد بلغنا أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال . « أعلمكم بالحلل والحرام معاذ بن جبل » ، ويقال :

« يأتي معاذ يوم القيامة بين يدي العلماء برتوة »^(١) وشرح حبل بن حسنة، وأبو الدرداء وبلال بن رباح، وكان أبو ذر بمصر، والزبير بن العوام، وسعد بن أبي وقاص، وبحمص سبعون من أهل بدر، وبالعراق ابن مسعود، وحذيفة بن اليمان، وعمران بن حصين، ونزلها أمير المؤمنين على كرم الله وجهه سنين، وكان معه من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، فلم يجمعوا بين المغرب والعشاء قط. ومن ذلك القضاء بشهادة الواحد ويمين صاحب الحق، وقد عرفت أنه لم يزل يقضى بالمدينة به، ولم يقض به أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، بالشام ولا بحمص ولا بمصر ولا بالعراق، ولم يكتب به إليهم الخلفاء الراشدون، أبو بكر، وعمر، وعثمان وعلي، ثم ولي عمر بن عبد العزيز، وكان كما علمت في إحياء السنن، والجد في إقامة الدين والأصابة في الرأي، والعلم بما مضى من أمر الناس، فكتب إليه زريق بن الحكم إنك كنت تقضى بالمدينة بشهادة الواحد، ويمين صاحب، فكتب إليه عمر بن عبد العزيز، إنا كنا نقضى بذلك بالمدينة، فوجدنا أهل الشام على غير ذلك فلا يقضى إلا بشهادة رجلين عدلين، أو رجل وامرأتين، ولم يجمع بين المغرب والعشاء قط ليلة المطر، والمطر يسكب عليه في منزله الذي كان بمخناصر.

ومن ذلك أن أهل المدينة يقضون في صدقات النساء أنها متى شامت أن تتكلم في مؤخر صداقها تسكمت، فدفع إليها، وقد وافق أهل العراق أهل المدينة، وأهل الشام وأهل مصر، ولم يقض أحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولا من بعدهم لامرأة بصداقها المؤخر إلا أن يفرق بينهما موت، أو طلاق، فتقوم على حقها.

ومن ذلك قولهم في الأيلاء إنه لا يكون عليه طلاق حتى يوقف وإن مرت الأربعة الأشهر، وقد حدثني نافع عن عبد الله بن عمر، وهو الذي كان يروى ذلك التوقيف بعد الأشهر: أن الأيلاء الذي ذكر الله في كتابه لا يحل للمولى إذا بلغ الأجل إلا أن ينفي كما أمر الله، أو يعزم الطلاق، وأنتم تقولون إن لبث بعد

(١) رتوة معناها خيرة.

الأربعة الأشهر التي سن الله في كتابه، ولم يوقف، لم يكن عليه طلاق، وقد بلغنا أن عثمان بن عفان، وزيد بن ثابت، وقبيصة بن ذؤيب، وأبا سلة بن عبد الرحمن بن عوف قالوا في الأيلاء إذا مضت الأربعة الأشهر فهي تطليقه بانه، وقال سعيد بن المسيب، وأبو بكر بن عبد الرحمن بن هشام وابن شهاب: إذا مضت الأربعة الأشهر، فهي تطليقة، وله الرجعة في العدة.

ومن ذلك أن زيد بن ثابت كان يقول: إذا ملك الرجل امرأته، فاختارت زوجها، فهي تطليقه، وإن طلقت نفسها ثلاثا، فهي تطليقه، وقضى بذلك عبد الملك ابن مروان، وقد كان ربيعة ابن عبد الرحمن يقوله، وقد كان الناس يجتمعون على أنها إن اختارت زوجها لم يكن فيه طلاق، وإن اختارت نفسها واحدة، أو اثنتين كانت له عليها الرجعة، وإن طلقت نفسها ثلاثا بانت منه، ولم تحل له، حتى تنكح زوجا غيره، فيدخل بها ثم يموت أو يطلقها، إلا أن يرد عليها في مجلسه، فيقول إنما ملكتك واحدة، فيستحلف، ويحلى بينه وبين امرأته.

ومن ذلك أن عبدالله بن مسعود كان يقول، أيما رجل تزوج أمة ثم اشتراها، فاشترأه أياها ثلاث تطليقات، وكان ربيعة يقول ذلك، وإن تزوجت المرأة الحرة عبداً، فاشترته فثل ذلك.

وقد بلغنا عنكم شيء من الفتيا مستكرها، وقد كنت كتبت إليك في بعضها فلم تجبني في كتابي، فتخوفت أن تكون استثقلت ذلك، فتركت الكتاب إليك في شيء مما أنكره، وفيما أوردت فيه على رأيك. وذلك أنه بلغني أنك أمرت زفر ابن عاصم الهلالي، حين أراد أن يستسقى أن يقدم الصلاة قبل الخطبة، فأعظمت ذلك، لأن الخطبة في الاستسقاء، كهية يوم الجمعة، إلا أن الإمام إذا دنا من فراغه من الخطبة، فدعا، حول ردائه، ثم نزل فصلى، وقد استسقى عمر بن عبد العزيز وأبو بكر محمد بن عمرو بن حزم وغيرهما، فكلهم يقدم الخطبة والدعاء قبل الصلاة، فاستهتر الناس كلهم فعل زفر بن عاصم من ذلك، واستذكروه.

ومن ذلك أنه بلغني أنك تقول في الخليطين في المال إنه لا تجب عليهما الصدقة، حتى يكون لكل واحد منهما ما تجب فيه الصدقة، وفي كتاب عمر بن الخطاب أنه

يجب عليهما الصدقة ، ويراदान بالسوية ، وقد كان يعمل به في ولاية عمر بن العزيز قبلكم وغيره ، والذي حدثنا به يحيى بن سعيد ، ولم يكن بدون أفاضل العلماء في عصره ، فرحمه الله ، وغفر له ، وجعل الجنة مصيره .

ومن ذلك أنه بلغني أنك تقول إذا افلس الرجل ، وقد باعه رجل سلعة ، فتقاضى طائفة من ثمنها ، أو أنفق المشتري طائفة منها أنه يأخذ ما وجد من متاعه ، وكان الناس على أن البائع إذا تقاضى من ثمنها شيئاً ، أو أنفق المشتري منها شيئاً ، فليست بعينها .

ومن ذلك أنك تذكر أن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم لم يعط الزبير بن العوام إلا لفرس واحد ، والناس كلهم يحدثون أنه أعطاه أربعة أسهم لفرسين ، ومنعه الفرس الثالث ، والأمة كلها على هذا الحديث ، أهل الشام ، وأهل مصر ، وأهل العراق ، وأهل إفريقية ، لا يختلف فيه اثنان ، فلم يكن ينبغي لك ، وإن كنت سمعته من رجل مرضى - أن تخالف الأمة أجمعين .

وقد تركت أشياء كثيرة من أشباه هذا ، وأنا أحب توفيق الله إياك ، وطول بقائك ، لما أرجو للناس في ذلك من المنفعة ، وما أخاف من الضيعة ، إذا ذهب مثلك ، مع استئناسي بمكانك ، وإن نأت الدار ، فهذه منزلتك عندي ، ورأى فيك فاستيقنه ، ولا تترك الكتاب إلى بخبرك وحالك ، وحال ولدك وأهلك ، وحاجة ، إن كانت لك ، أو لأحد يوصل به ، فإني أسر بذلك

كتبت إليك ، ونحن صالحون معافون ، والحمد لله ، نسأل الله أن يرزقنا وإياكم شكر ما أولانا ، وتمام ما أنعم به علينا . والسلام عليك ورحمة الله ،

ومن هذا الكتاب يتبين لك أمران : (أحدهما) أن الجدل بين الفقهاء كان يجري في كل مسائل الفقه المتشعبة ، وأن ذلك الجدل كان يسوده طلب الحقيقة ، لا التعصب للرأى ، ولذلك سادته نزاهة القول ، ورفق الخطاب ، وهذوء النفس ، لأن شرف الغاية ملأها ، فبعد الهوى ، والغضب ، والحدة ، وجفاء القول يكون حيث يخالط الرأى الهوى ، فتختفي الحقائق وسط زوايع من الأحاسيس المتضاربة ، والآهواء المتنازعة ، والآثرة التي لا تألف الحق ولا يألفها .

(ثانيهما) - أن الليث في عرضه المسائل التي خالف فيها مالكا رضى الله

عنهما ، يتبين آراء الصحابة والتابعين المختلفة ، ثم يختار من بينها ما يراه رأى الكثرة ، ويكون اعتناقه لا يعد شذوذاً ، وهذا يدل على أن الدراسة في ذلك الوقت كانت تشمل دراسة آراء الصحابة والتابعين وفقهاء الأمصار ، ويوازن الدارس بينها ، ويختار منها ما يكون أصح للناس ، واعتنقه الكثرة .
والشافعي رضى الله عنه كان معنياً بدراسة آراء الفقهاء الذين سبقوه ، أو عاصروه ونقدتها نقداً يتصل بالرواية والدراية ، ويختار من بينها ما يتفق مع نزعتة ، ولا يكون منافياً للروايات الصحيحة عن النبي صلى الله عليه وسلم .

٤ - وإن شئت أن تسمى عصر الشافعي عصر المناظرات الفقهية المثمرة فسمه ، وإن شئت أن تقول إن الفقه الاسلامي الذي استنبط كان مديناً لهذه المناظرات المخلصة الشريفة في غايتها فقل . ولقد انبعثت فيها مسائل كانت موضوع النظر ، ومدار البحث ، وكانت القطب الذي تدور حوله الاتجاهات المختلفة للفقهاء ثم كانت المناظرات سجلاً للأدلة الفقهية ، والأصول التي استمدت منها الآراء المختلفة في الفروع ، وذلك أن الفقهاء عندما دونوا كتبهم كانوا الا قليلاً منهم يدونون الفروع وأحكامها من غير ذكر أدلتها ، والأصول التي انبثت عليها ، فكانوا يذكرون الحادثة الجزئية ، والحكم الشرعي الذي ارتأوه لها من غير أن يبينوا شيئاً سوى ذلك ، ولكن عندما تصطدم الآراء في المناظرات الفقهية يدلى كل واحد بحجته ، ويبين المسلك الذي سلكه ، فالمناظرات اذن كانت هي المنبعث الذي انبعثت منه الأصول المذهبية .

ولما دون الشافعي مذهبه ، أو أملاه ، أو روى عنه ، جاء لابساً ثوب المناظرات لأنه كان ثمرة لكثير منها ، وكان ذكره مقترناً بأدلتها ، ولعل الشافعي رضى الله عنه ، وقد كان العالم المجلى في هذه المناظرات قد انتفع أبلغ ما يكون الانتفاع منها في وضع أصول الفقه ، فقد أنضجت المناظرات المختلفة ، والموازنات بين الآراء المختلفة فكره ، فجمع من هذه الأشقات المتباينة تلك القواعد العامة للاستنباط .
ولقد كانت المناقشات تدور حول مسائل كثيرة ، تعد ينابيع الفقه الاسلامي ومصادره ، فلنذكر إجمالاً بعض هذه المسائل ، والاختلاف حولها في عصر الشافعي ، لنعرف إلى أى مدى تأثر الشافعي بسابقه ، ثم أعطى لاحقيه ثمرات اجتهاده

١ - السنة والرأى

٤١ - لقد وجد من لدن وفاة النبي صلى الله عليه وسلم إلى عصر الشافعى جماعة من الفقهاء اشتهروا بالرأى ، وجماعة اشتهروا بالرواية ، فكان من فقهاء الصحابة من اشتهر بالرأى ، وجماعة منهم اشتهروا بالحديث وروايته ، وكذلك التابعون وتابعوهم ثم الأئمة المجتهدون أبو حنيفة ، ومالك ، وفقهاء الأمصار ، منهم من اشتهر بالرأى ، ومنهم من اشتهر بالحديث ، ولنبين ذلك بعض التبيين ، متوخين الإيجاز .

يقول الشهر ستافى فى الملل والنحل : « إن الحوادث والوقائع فى العبادات والتصرفات ، مما لا يقبل الحصر والعدد ، ونعلم قطعاً أنه لم يرد فى كل حادثة نص ، ولا يتصور ذلك أيضاً ، والنصوص إذا كانت متناهية ، والوقائع غير متناهية ، وما لا يتناهى لا يضبطه ما يتناهى ، علم قطعاً أن الاجتهاد والقياس واجب الاعتبار حتى يكون بصدد كل حادثة اجتهاد ، ومن أجل ذلك كان الصحابة بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم أمام حوادث لا تتناهى ، ولا تحصر ، وبين أيديهم كتاب الله ، والمعروف من سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فلجئوا إلى الكتاب يعرضون عليه ما جد من حوادث ، فان وجدوا حكماً صريحاً حكموا به ، وإن لم يجدوا فى الكتاب الحكم واضحاً اتجهوا إلى المأثور عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، واستشاروا ذاكرات أصحابه ، ليعلنوا حكم النبي صلى الله عليه وسلم فى أمثال قضاياهم فإن لم يكن بينهم من يحفظ حديثاً اجتهدوا آراءهم ، ومثلهم فى ذلك مثل القاضى المقيد بتصوص قانون إذا لم يجد فى النص ما يحكم به فى قضية بين يديه ، طبق ما يراه عدلاً وإنصافاً .

هكذا كانوا يسرون ، يعرضون القضية على الكتاب ، ثم على السنة ، وإلا فالرأى ولقد جاء فى كتاب عمر لأبى موسى الأشعرى : « الفهم الفهم فيما تلجج فى صدرك بما ليس فى كتاب ولا سنة ، اعرف الاشباه والأمثال ، وقس الأمور عند ذلك . »

٤٢ — أخذ الصحابة بالرأى ، ولكن اختلفوا فى مقدار أخذهم ، ففريق أكثر منه ، وفريق أخذ به قليلا ، وكان يغلب عليه التوقف ، إن لم يجد نصا من كتاب ، أو سنة متبعة .

والحق فى أمرهم رضى الله عنهم أنهم كانوا يتفقون فى الاعتماد على الكتاب والسنة المعروفة ، إن وجدت ، فإن لم يجدوا سنة معروفة عندهم اتجه المشهورون من فقهاءهم إلى الرأى ، ولقد كان بعضهم يتشكك فى حفظه لحديث رسول الله ، أو فتواه فى الأمر ، فيؤثر ألا يحدث ، وأن يفتى برأيه خشية أن يقع فى الكذب على رسول الله ، صلواته وسلامه عليه ، يروى أن عمران بن حصين كان يقول : والله إن كنت لأرى أنى لو شئت لحديثت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم يومين متتابعين ، ولكن أبطأنى عن ذلك أن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم سمعوا كما سمعت ، وشهدوا كما شهدت ، ويتحدثون أحاديث ما همى كما يقولون وأخاف أن يشبه لى كما يشبه لهم . وقال أبو عمرو الشيبانى : « كنت أجلس إلى ابن مسعود حولا ، لا يقول : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فإذا قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم استقلته رعدة ، وقال هكذا ، أو نحوذا ، أو قريب من ذا . وكان عبد الله بن مسعود هذا يؤثر الفتوى برأيه ، ويتحمل تبعته إن كان خطأ ، عن أن يقع فى الكذب على رسول الله ، ولقد قال بعد أن أفتى فى مسألة برأيه : أقول هذا برأى ، فإن كان هذا صوابا فمن الله ، وإن يكن خطأ فمنى ومن الشيطان ، ، ولقد كان يطير فرحاً إذا وافق رأيه حديثاً نقله بعض الصحابة ، كما هو مشهور فى مسألة المفوضة التى قضى لها بمهر مثلها ، فشهد بعض الصحابة بأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد قضى بمثل ما قضى به .

ولقد كان الفريق الثانى يأخذ على الذين يفتون بأرائهم أنهم يفتون فى دين الله بغير سلطان من كتاب أو سنة

والحق أنه كان الصحابة بين حرجين دينيين انبعثا من قوة وجدانهم الدينى (أحدهما) أن يكثروا من التحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، لى يعرفوا أحكام الأحداث التى تحدث ، وفى ذلك خشية

الكذب عليه . جاء في كتاب حجة الله البالغة للدهلوى : « قال عمر رضى الله عنه حين بعث رهطاً من الأنصار إلى الكوفة : انكم تأتون الكوفة ، فتأتون قوماً لهم أزيز بالقرآن ، فيأتونكم ، فيسألونكم عن الحديث ، فأقلوا الرواية . »
(ثانيهما) — أن يفتوا بآرائهم؛ فيما لم يشتهر فيه أثر عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وفى ذلك تهجم على التحليل والتحريم بآرائهم ، فمنهم من اختار الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم والوقوف عند الأثر ، ومنهم من اختار الرأى فيما لم يشتهر عن الرسول ، فأفتى برأيه ، فإن علم حديثاً بعد ذلك رجع عن رأيه إلى الحديث ، وقد روى ذلك عن كثير من الصحابة ، منهم عمر رضى الله عنه .

٤٣ — جاء بعد الصحابة تلاميذهم ، وهم التابعون ، وفى عهدهم حدث أمران :
(أحدهما) — أن المسلمين انقسموا إلى أحزاب وشيع ، وكانت ريج الخلاف شديدة عنيفة هائجة ، فكان بأسهم بينهم شديداً ، وسهل عليهم أن يتراموا بالفاظ الكفر والفسوق والعصيان ، وأن يتراشقوا بنبال الموت ، وأن تشجر السيوف .
لقد انقسمت الأمة إلى خوارج وشيعة ، وأموية ، وساكنون رضوا ببلاء الله الذى نزل ، وبعثوا عن الفتنة ، فلم يخوضوا فيها ، وكان الخوارج فرقا مختلفة .
أزارقة ، وإباضية ، ونجدات ، وأسماء أخرى . والشيعة كانوا فرقا متباينة ، ومنهم من شذفى آرائه حتى خرج بها عن الإسلام ، إن كان قد دخل فيه ، إذ منهم من كانوا دخلاء فى الإسلام أظهر الدخول فيه ، لإفساده على أهله ، فلا يهمهم أن يقوم عمود هذا الدين ، إنما مهمتهم أن ينقضوا أساسه ، لتستعيد ملتهم القديمة قوتها وسلطانها أو على الأقل ليثأروا لها من أزالوا شوكتها ، أو يعيش المسلمون فى ظلام الفتن الطخياء ، فيطفقوا نور الله .

ولقد صاحب هذا (على أنه نتيجة له) أن قلت الحريجة الدينية عند بعض الناس ، فكثرت التحدث بالكاذب عن رسول الله ﷺ ، حتى لقد أفرع الأمر المؤمنين ، وأخذوا الآهبة للقضاء على هذه الموضوعات وكشفها ، ففكر عمر ابن عبد العزيز فى تدوين السنة الصحيحة ، ودراستها ، وتحرى الصادق من بين الأحاديث المروية .

(ثانيهما) — أن المدينة قد نقص سلطانها العلي ، فقد كانت في عهد الصحابة خصوصاً في عهد عمر الذي يعد العهد الذهبي للاجتهاد الفقهي عيش العلماء والفقهاء من الصحابة ، لا يخرجون منها إلا وهم متصلون اتصالاً علياً بها ، يتراسلون في المسائل التي تحدث ، لأن سنة عمر كانت تقضي باحتجاز الصحابة من قرش داخل ربوع الحجاز لا يعدوه كبراً لهم ، فلا يتجاوز الحرتين كبار المهاجرين والأنصار إلا بإذن منه ، وهو عليهم رقيب ، فلما قضى عمر ، وخرجوا إلى الأقاليم . صار لكل طائفة منهم مدرسة فقهية تروى عنه ، وتسلك طريقه ، فلما جاء عصر التابعين وهم تلاميذ أولئك الفقهاء الذين بقوا في المدينة أو نزحوا عنها ، صار لكل مصر فقهاء فتباعدت الأنظار بتباعد الأمصار واختلافها ، إذ كل مأخوذ بعرف أقليمه ، والمسائل التي ابتلى بها ذلك الأقليم ، ثم هو قبل ذلك متبع طريقة الصحابي الذي نزل بذلك الأقليم ، وناقل أحاديثه التي رواها ، وانتشرت بينهم عنه ، فظهرت بسبب ذلك ألوان مختلفة من الفكر الفقهي ، وكل يتحرى فيما يفتي به أن يكون تحت ظل الدين يستمد من القرآن الكريم والسنة النبوية .

٤٤ — قد رأينا في عصر الصحابة أنهم كانوا يسرون على مناجين

(أحدهما) يكتر فيه الرأي ، وتقل الرواية ، ويرجع إليها إن وجدت بعد الرأي .

(ثانيهما) يغلب عليه الرواية ولا يعدل عنها ، ويؤثر ألا يفتي حيث لا رواية عن أن يتهم على دين الله برأيه ، وفي عصر التابعين اتسعت الفرقتان المناهجتان ، وصار كل منهما في مدى أوسع مما سار فيه السابقون ، فقد رأينا الذين يؤثرون الرواية يزيدون في الاستمسك بطريقتهم ، ويرون فيها عصمة من الفتن التي ادلهمت واشتدت ، فانهم لم يجدوا العصمة إلا في الأخذ بالسنة ، والآخرون يرون كثرة الكذب على الرسول وأسباب ذلك الكذب ، ثم يرون بسبب الأحداث التي تجدد ، ضرورة الحكم ، ثم تغزوهم أفكار جديدة بالاحتكاك بالأمم التي فتحت الإسلام بلادها ، ثم كانت كثرة التابعين من الموالي وهم من ورثة الحاملين لتلك المدينة القديمة . لذلك اتسعت

المسافة بين الطريقين ، ولم تعودا قريبتين وقد كانت من قبل كذلك ، حتى كان يعسر التمييز بينهما .

وأساس الاختلاف ليس في الاحتجاج بالسنة ، بل في أمرين في الأخذ بالرأى ، وفي تفريع المسائل تحت سلطانه ، فقد كان أهل الأثر لا يأخذون بالرأى إلا اضطراراً ، كما يضطر المسلم إلى أكل لحم الخنزير ، ولا يفرعون المسائل فلا يستخرجون أحكاماً لمسائل لم تقع ، بل لا يفتنون إلا فيما يقع من الوقائع ، ولا يعدون المسائل الواقعة إلى النظر في أمور مفروضة ، أما أهل الرأى فيكثرون من الافتاء بالرأى ما دام لم يصح لديهم حديث في الموضوع الذى يجتهدون فيه ، ولا يكتفون في دراستهم باستخراج أحكام المسائل الواقعة ، بل يفرضون مسائل غير واقعة ويضعون لها أحكاماً بأرائهم ، وكان أكثر أهل الحديث بالحجاز ، وإن كان فيه فقه رأى ليس بقليل ، لأنه موطن الصحابة الأول ومكان الوحي ، ولأن بعض التابعين الذين أقاموا به تخرجوا على صحابة لم يكتثروا من الرأى ، ومن كان منهم تلميذاً لصحابي أكثر من الرأى اكتفى برواية آرائه ، وأكثر أهل الرأى كانوا بالعراق ، لأنهم تخرجوا على عبد الله ابن مسعود ، وهو من كان يتخرج في الرواية عن رسول الله ﷺ خشية أن يشبه له ولا يتخرج في الاجتهاد برأيه ، وإن صح الحديث عنده في الموضوع الذى اجتهد فيه رجع إلى الحديث ، ولأن أكثر رواة الحديث كانوا بالحجاز ، ولأن بالعراق فلسفة وعلوم ، وكانت به مدارس قديمة ، وإن من يتأثرون بهذه الطريقة يلائمهم الاجتهاد بالرأى ، وخصوصاً أن أسباب الرواية لم تتوافر عندهم .

٤٥ — اتسعت فرجة الاختلاف بين فقهاء الرأى وفقهاء الحديث في عصر التابعين ، كما رأيت ، فلما جاء عصر تابعي التابعين وعصر المجتهدين أصحاب المذاهب ، كانت الفرجة أكثر اتساعاً ، فكان الخلاف أشد في مطلع عصر المجتهدين أصحاب المذاهب ، ثم لما التقى الفريقان فيه أخذ كل يقبس من الآخر ، فأهل الحديث خرجوا عن التوقف واضطروهم خروجهم إلى الأخذ بالرأى في بعض

الأحوال ، وأهل الرأي لما رأوا السنة قد دون بعضها ، والآثار قد أخذوا في تمحيصها ، أخذوا يؤيدون آراءهم بالحديث ، ويعدلون عنها إن صح لديهم حديث لم يكونوا على علم به عند إفتائهم بما كانوا قد ارتأوه بآرائهم .
وولنوضح ذلك بعض التوضيح ، لأن هذا هو العصر الذي عاش فيه الشافعي وتلقى عن شيوخه ، ودرس كتبهم ، ولكننا نتوخى الإيجاز

في هذا العصر لم تنقطع موجة الكذب على الرسول صلوات الله وسلامه عليه ، وكان اتجاه الفرق للدفاع عن آرائها بالقول (يجرى على الألسنة ، أو الأقلام) سبياً في شيوخ أحاديث انتحلها الفرق انتحالاً ، ونشروها بين جمهور المسلمين .
وقد ذكر القاضي عياض بعض الكاذبين ، وأسباب كذبهم على رسول الله ﷺ فقال :
« هم أنواع ، منهم من يضع عليه ما لم يقله أصلاً ، إما ترافعاً واستخفافاً ، كالزنادقة وأشباههم ، وإما حسبة بزعمهم ، وتديناً . كجهلة المتعبدية الذين وضعوا الأحاديث في الفضائل والرغائب ، وإما إغراباً وسمعة ، كفسقه المحدثين ، وإما تعصبا واحتجاجاً كدعاة المبتدعة ومتعصبي المذاهب ، وإما اتباعاً لهوى أهل الدنيا فيما أرادوه ، وطلب العذر لهم فيما أتوه ، وقد تعين جماعة من كل طبقة من هذه الطبقات عند أهل الصنعة وعلم الرجال . . . ومنهم من لا يضع متن الحديث ، ولكن ربما وضع للبتن الضعيف إسناداً صحيحاً مشهوراً ، ومنهم من يقلب الأسانيد أو يزيد فيها ، أو يعتمد ذلك أما للأغراب على غيره ، وإما لرفع الجهالة عن نفسه . ومنهم من يكذب ، فيدعي سماع ما لم يسمع ، ولقاء من لم يلق ، ويحدث بأحاديثهم الصحيحة عنهم ، ومنهم من يعتمد إلى كلام الصحابة وغيرهم ، وحكم العرب والحكام فينسبها إلى النبي ﷺ ،^(١) .
كانت هذه الموجة من الكذب في عصر الاجتهاد وانشاء المذاهب سبباً في أمرين (أحدهما) — اتجاه المحدثين إلى تمحيص الرواية الصادقة واستخراجها من بين الدخيل ليتميز الحديث من الطيب ، فدرسوا رواة الأحاديث ، وتعرفوا أحوالهم ، وعرفوا الصادق من غير الصادق ، وجعلوهم في الصدق مراتب ، ثم درسوا

(١) راجع كتاب تاريخ التشريع الاسلامي لأستاذنا المرحوم محمد بك الحضري ص ٨٣ .

الأحاديث ووازونها بالمعروف من هذا الدين بالضرورة والأحاديث المشهورة المستفيضة التي لا يشك في صدقها والقرآن الكريم . فإن وجدوها غير متنافرة معها ردوها ، ثم اتجه الأعلام من الأئمة إلى تدوين الصحيح من الأحاديث ، فدون مالك موطأه ، وجمع سفيان بن عيينة كتاب الجوامع في السنن والآداب ، وألف سفيان الثوري الجامع الكبير في الفقه ، والأحاديث ، وهكذا .

(ثانيتها) — أن الفقهاء وأهل الرأي أكثروا من الافتاء بالرأى خشية أن يقعوا في الكذب على رسول الله ﷺ .

٤٦ — واقد كان العراق في أكثر فقهه ، الرأى كان عصر السابق ، لأن الفقهاء الذين تخرجوا فيه إنما تخرجوا على التابعين وتابعي التابعين الذين اشتهروا بالرأى وأكثروا من الافتاء به . قال الدهلوى في كتابه حجة الله البالغة بعد أن ذكر أهل الحديث :

« كان يازاء هؤلاء في عصر مالك وسفيان وبعدهم قوم لا يكرهون المسائل ولا يهابون الفتيا ، ويقولون على الفقه بناء الدين فلا بد من إشاعته ، ويهابون رواية أحاديث رسول الله ﷺ والرفع إليه ، حتى قال الشعبي : على من دون النبي أحب إلينا . وقال ابراهيم أقول قال عبد الله وقال علقمة أحب إلينا . . ولم يكن عندهم من الأحاديث والآثار ما يقدرون به على استنباط الفقه على الأصول التي اختارها أهل الحديث ، ولم تنشر صدورهم للنظر في أقوال علماء البلدان وجمعها والبحث عنها واتهموا أنفسهم في ذلك ، وكانوا اعتقدوا في أئمتهم أنهم في الدرجة العليا من التحقيق ، وكانت قلوبهم أميل شيء إلى أصحابهم ، كما قال علقمة : هل أحد منهم أثبت من عبد الله (بن مسعود) ، وقال أبو حنيفة ابراهيم أفقه من سالم ، ولولا فضل الصحبة لقلت علقمة أفقه من ابن عمر ، وكان عندهم من الفطانة والحدس ، وسرعة انتقال الذهن من شيء إلى شيء ما يقدرون به على تخريج جواب المسائل على أقوال أصحابهم ، وكل ميسر لما خلق له ، وكل حزب بما لديهم فرحون ، فمهدوا الفقه على قاعدة التخريج ، اه ملخصاً . ونرى من هذا

أنه يجعل السبب في كون أهل العراق أكثر من الأخذ بالرأى هو اعتقادهم وجوب الفتيا وعدم هيبتهم المسائل والاجابة عنها والتفريع فيها ، واعتقادهم أن الفقه هو بناء الدين وهيبتهم التحديث عن رسول الله ﷺ وعدم أخذهم بأقوال أهل البلدان الأخرى ، وتعصبهم لمشايخهم ، وتخرج المسائل على أقوالهم .

٤٧ — ومهما تكن الأسباب التي جعلت العراقيين يكثر من الرأى والحجازيين والشاميين دونهم في الكثرة ، فيجب أن نشير هنا إلى ما نوهنا عنه سابقا ، وهو أن أهل الرأى والحديث يتفقون في أن الأخذ يجب أن يكون بالكتاب والسنة الصحيحة ، ثم يفترون بعد ذلك في أن أهل الحديث يتهيون الرأى ولا يتهيون الرواية عن الرسول ، ولا يأخذون بالرأى إلا مضطرين إذا لم يعرفوا حديثا . وأما أهل الرأى فيتهيون التحديث ولا يتهيون الافتاء متحمسين تبعاته ويرجعون عنه إن صح عندهم بعد الافتاء حديث ، وقد تضافت بذلك الأخبار . وقد ترتب على ذلك أن أهل الرأى يرفضون الأخذ بالأحاديث الضعيفة أما أهل الحديث فقد قبل بعضهم الأخذ بها إذا لم يقيم دليل على وضعها ، وكان الإمام مالك ، وهو إمام أهل المدينة في ذلك العصر يأخذ بالمنقطع والمرسل ، والموقوف ، وعمل أهل المدينة ، ^(١) . جاء في كتاب أعلام الموقعين لابن القيم : « وأما مالك فإنه يقدم

(١) يجب أن نقرر هنا أن مالكا وفهماء الحجاز قد كانوا يكثر من الرأى وإن لم تكن نوافيه كاهل العراق وكانوا كما يقرر الشاطبي وغيره ، يردون بعض الأحاديث لمعارضتها للقرآن أو الحديث آخر ، أو لاصل كل من تابع أحكام الشريعة . ولقد عقد لذلك الشاطبي في الموفقات فصلا ، ذكر فيه أن عائشة وابن عباس وعمر ابن الخطاب ردوا أحاديث تخالفها لبعض الأصول الإسلامية كفائدة رفع الحرج ، وكانت تلك المخالفة سببا في تكذيب نسبتها إلى الرسول عندهم ، وذكر أن مالكا اعتمد ذلك الأصل ، وهو رد الحديث إذا خالف القرآن أو القطعي ، أو الأصل العام ، ثم قال : « ألا ترى إلى قوله (أى قول مالك) في حديث غسل الأناء من ولوغ الكلب سبعا ، جاء الحديث ولا يدري ما حقيقته ، وكان يضعه ويقول : يؤكل صيده فكيف يكره لعبه . . . وإلى هذا المعنى أيضا يرجع قوله في حديث خيار المجلس . حيث قال بعد ذكره : « وأيس لهذا عندنا حد معروف ، ولا أمر معمول به فيه ، إشارة إلى أن المجلس مجهول المدة ، ولو شرط أحد الخيار مدة مجهولة لبطل إجماعا ، فكيف يثبت بالشرع حكم لا يجوز شرطا بالشرع ، فقد رجع إلى أصل إجماعى ، وأيضا فإن قاعدة الغرر والجهالة قطعية وهى تعارض هذا الحديث الظنى . . . ومن ذلك أن مالكا أهمل اعتبار حديث ، من مات وعليه صوم صام عنه ونهه وقوله : « رأيت لو كان أيك دين الحديث ، لما فاته لاصل القرآن الكلى المقرر في نحو قوله تعالى : « ولا تزر وازرة وزرة أخرى ، « وأن ليس للانسان إلا ما سعى . . . »

الحديث المرسل والمنقطع والبلاغات وقول الصحابي على القياس ، (١) ،

— وأنكر مالك حديث الكفاء القدور التي طبخت من الأبل والغنم قبل القسم (أي قسمة الغنائم في الحرب) تعويلاً على أصل دفع الحرج الذي يعبر عنه بالمصالح المرسله ، فأجاز أكل الطعام قبل القسم لمن احتاج إليه قاله ابن العربي . ونهى عن صيام ست من شوال مع ثبوت الحديث فيه تعويلاً على أصل سد الذرائع ، ولم يعتبر في الرضاع خمسا ولا عشرة للأصل القرآني في قوله تعالى : « وأما تكم اللاتي أرضعنكم » وفي مذهبه من هذا كثير . فمالك كما ترى يرد الأحاديث بخالفها لأصول العامة ، ولقد قال في تعليل ذلك الشاطبي ، « لأن الأصول قطعية وخبر الواحد ظني » .

وقد نقل الشاطبي في هذا المقام اختلاف الأئمة في أخذها بخبر الواحد عند معارضته الأصول كلاما هذا نصه : قال ابن العربي إذا جاء خبر الواحد معارضا لقاعدة من قواعد الشرع هل يجوز العمل به . أم لا ؟ فقال أبو حنيفة لا يجوز العمل به . وقال الشافعي يجوز ، وتردد مالك في المسألة . قال (أي ابن العربي) ومشهور قوله والذي عليه الممول أن الحديث أن عضدته قاعدة أخرى قال به ، وإن كان وحده تركه ، ثم ذكر مسألة مالك في ولوغ الكلب قال : « لأن هذا الحديث عارض أصليين عظيمين أحدهما قول الله تعالى : « فكلوا مما أمسكن عليكم » . الثاني أن غلة العاهارة هي الحياة ، وهي قائمة في الكلب . . وحديث العرايا إن صدمته قاعدة الربا عضدته قاعدة المعروف وفرد أهل العراق مقتضى حديث المصرة ، وهو قول يماثل لما رآه مخالفا للأصول ، وأنه قد خالف أصل الحراج بالضمان ، ولأن تلف الشيء إنما يغرم مثله أو قيمته ، وأما غرم جنس آخر من الطعام أو العروض فلا ، وقال مالك فيه ليس بالموطأ ولا الثابت ، (راجع الموافقات الجزء الثالث ص ١٠ وما يلها طبعة الدمشقي

والمراد بحديث العرايا ما روى عن زيد بن ثابت رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رخص في العرايا أن تباع بخرصها كيلا ، والعرايا جمع عرية وهي النخلة ، وهي في الأصل هبة ماعلى النخلة من تمر . ثم أطلقت على التمر نفسه ، فيجوز بيعه بثمنه تمرا ، وتقديره يكون بالخرص والحدس ، وهذا البيع فيه مظنة الربا ، لأنه يجوز أن يكون أحد المبيعين أكثر كيلا من الآخر ، فيتحقق ربا الفضل ، ولكن رخص فيه النبي صلى الله عليه وسلم لأنه رفع للحرج عن أهل البيت الذي يكون عنده تمر ، وليس عنده رطب جني ، ولأن المعروف جرى به ، ولأن التسامح يجري به ، ! وهو في الأصل عطية وعرية .

وحديث المصرة هو ما رواه أبو هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لا تصروا الأبل والغنم ، فمن ابتاعها بعد ، فهو بخير النظرين بعد أن يحلبها إن شاء أمسك ، وإن شاء ردها وصاعا من تمر » ، والتصرية حبس اللبن في الضرع أياما حتى يجتمع ويكثر ، فيظن المشتري أن دواها كثير ، والمصرة هي التي صنع بها ذلك وقد رد مقتضى ذلك الحديث كثيرون من الفقهاء وضعفوه لما ذكره صاحب الموافقات انقا .

وباستفاد من ذلك نقول أن فقهاء الحجاز كانوا يردون بعض الأحاديث ، ويضعفونها إذا خالفت أصلا إسلاميا استقام عندهم ، وهذا مالك مع أخذه بالأحاديث المرسله ، والآثار المتقطعة يخالف الحديث إن خالف قاعدة معلومة من الكتاب أو السنة ، وإنما يأخذون بالحديث ويقلون على الرأي إذا لم تكن ثمة قاعدة (١) لإعلام الموقعين الجزء الأول ص ٢٦ . والحديث المرسل هو الذي يذكره التابعي مفسوياً إلى النبي من غير أن يذكر الصحابي الذي روى عنه ، والمنقطع ما لم يذكر فيه التابعي ولا الصحابي . وفي ذلك كله نظر فارجع إليه في كتاب مالك .

٤٨ — ولقد وجد في ذلك العسر الذي كان خصباً بالجدل والخلاف طائفة أنكروا الاحتجاج بالسنة والأخبار المنسوبة للنبي ﷺ . ولقد ذكرهم الشافعي في الأم، وذكر مناظرته لهم ، ولقد نقل حججهم على لسان أحدهم فقد جاء في الأم : قال لي قائل ينسب إلى العلم بمذهب أصحابه . أنت عربي ، والقرآن نزل بلسان من أنت منهم ، وأنت أدري بحفظه ، وفيه لله فرائض أنزلها ، لو شك شك قد تلبس عليه القرآن بحرف منها استتبهته ، فإن تاب ، وإلا قتلته ، وقد قال الله عز وجل في القرآن تديناً أكل شيء ، فكيف جاز عند نفسك ، أو لأحد في شيء فرضه أن يقول : مرة الفرض فيه عام ، ومرة الفرض فيه خاص ، ومرة الأمر فيه دلالة ، وإن شاء ذو إباحة ، وكثير ما فرقت بينه من هذا ، عندك حديث ترويه عن رجل عن آخر ، أو حديثان ، أو ثلاثة ، حتى تبلغ رسول الله ﷺ ، وقد وجدتكم ومن ذهب مذهبك لا تبرئون أحداً لقيتموه ، وقدمتموه في الصدق والحفظ ، ولا أحداً لقيت ممن لقيتم من أن يغلط وينسى ويخطئ في حديثه . بل وجدتكم تقولون لغير واحد منهم أخطأ فلان في حديث كذا . وفلان في حديث كذا ، ووجدتكم تقولون : لو قال رجل لحديث أحللتكم به ، وحرمتكم من علم الخاصة — لم يقل هذا رسول الله ﷺ إنما أخطأتم أو من حدثكم وكذبتم أو من حدثكم لم تستنبطوه ، ولم تزيدوه على أن تقولوا له بئس ما قلت ، أفيجوز أن يفرق بين شيء من أحكام القرآن وظاهره واحد ، عند من سمعه بخبر من هو كما وصفتم ، وتقيون أخبارهم مقام كتاب الله ، وأنتم تعطون بها ، وتمنعون .

هذا ما نقله الشافعي عن المخالف وقد رد عليه ، ولا يهمننا الآن رد الشافعي فسنعرض له في بحثنا عند الكلام في فقهه ، إنما يهمننا هنا أن تبين ما يرمى ذلك الكلام إليه ، إنه يفهم منه أن أحكام القرآن يجب أن تفهم من عبارات القرآن نفسه ، وأن الأخبار التي كانت شائعة لا تصلح لتخصيص القرآن ، لأن الشك في صدق الرواة وحفظهم وضبطهم كثير ، ولأنها لا تبلغ مبلغ القرآن بدليل أن من شك في شيء مما جاء في القرآن كفر واستتيب ، فإن تاب قبل منه وإلا قتل وأن

أخبار الخاصة أى رواية الآحاد لا يستتاب مكذبها ولا من يخطئ الآخذين بها ، ومن يحللون ويحرمون بناء عليها .

ويستفاد من ظاهر هذا الكلام أنهم لا يرفضون الاستدلال بالسنة إن صدقت وقام الدليل القاطع على صدق نسبتها إلى النبي ﷺ ، إنما هم يرفضون الأخبار لشك في نسبتها إليه ، فإن انتفى الشك زال سبب المنع ، فوجب الأخذ بها .

ولكن قسم الشافعى هؤلاء الذين رفضوا الأخذ بهذا النوع من الأخبار إلى قسمين ، فقال : « ولقد ذهب فيه (أى الخبر) أناس مذهبين ، أحد الفريقين لا يقبل خبرا وفى كتاب الله البيان . . وقال ما لم يكن فيه كتاب الله فليس على أحد فيه فرض ، وقال غيره ما كان فيه قرآن يقبل فيه الخبر ، ومذهب الضلال فى هذين المذهبين واضح لست أقول بواحد منهما » (١) .

٤٩ - هذه مثرات مختلفة كانت تثار حول الآثار فى ذلك العصر المزدهم بالآفكار ، وذلك المضطرب الواسع الذى اصطخب بالآراء المتنازعة ، فقوم رفضوا الاستدلال بها ، لشك فى نسبتها إلى النبي ، وقوم استعانوا بها فى فهم القرآن لافى زيادة أحكام على ما جاء به ، وقد طوت لجة التاريخ هاتين الطائفتين ، وبقيت الطائفتان الأخريان التى استكثرت من رأى ، ولم تقبل إلا الأخبار التى لا ضعف فيها ، ولا شك فى سندها ، فلا تقبل الضعيف ، ولو لم يقم الدليل على كذبه ، والتى استكثرت من الرواية ، وقللت من رأى ، وكانت الهوة بينهما واسعة قبل عصر الشافعى .

٥٠ - أما فى عصر الشافعى ؟ فقد أخذ الفريقان يتقاربان ، وذلك لالتقاء الفريقين واجتماعهما للبدارسة والمذاكرة أو الجدل والمناظرة ، وأكثرهم يريدون رفع منار الشريعة ، ويرجون لها وقارا . ولأنه لما وجد التدوين فى عصرهم أخذ

كل فريق يقرأ علم الآخر ، ولأن كثرة الحوادث ، وعدم تناهيها اضطر أهل الحديث أن يخوضوا في الرأي ، وتدوين الصحاح ، وتميزها ، وسهولة تعرفها ، وإطلاع أهل الرأي على أكثر ما روى عن الصحابة عن النبي ، ونقلهم لما رواه أهل البلدان المختلفة من أحاديث وآثار - جعل بين أيديهم طائفة كبيرة من الأحاديث فتقاربوا بها من أهل الحديث .

فأبو يوسف من أصحاب أبي حنيفة وفقهاء الرأي يقبل على دراسة الآثار وحفظها ، والاستشهاد بها على ما انتهى إليه من آراء ، فإن وجد رأيا ارتآه من قبل يخالف السنة عدل عنه إلى الرأي الذي يتفق مع الحديث . ولقد قال فيه ابن جرير الطبري انه كان يعرف بحفظ الحديث ، وأنه كان يحضر المحدث ، فيحفظ خمسين أو ستين حديثا ، ثم يقوم فيمليها على الناس .

ومحمد يطلب الحديث ، ويأخذه عن الثوري ، ثم يلزم مالكا رضى الله عنه ثلاث سنوات ويأخذ عنه ، وهكذا ترى الشقة بين أهل العراق وأهل الحجاز ، قد أخذت تضيق ، حتى تقاربا .

وكل ذلك في شباب الشافعي ، فلما جاء دوره ، كان هو الوسط الذي التقى فيه فقه أهل الرأي وأهل الحديث معا ، فلم يأخذ بمسلك أهل الحديث في قبولهم لكل الأخبار ما لم يقم دليل على كذبها ، ولم يسلك مسلك أهل الرأي في توسيع نطاق الرأي ، بل ضبط قواعده ، وضيق مسالكه ، وعبدها ، وسهلها وجعلها سائغة ، على ما سنبين في فقهه . ولقد قال فيه الدهلوي في حجة الله البالغة : « نشأ الشافعي في أوائل ظهور المذاهب ، (أبي حنيفة ومالك) ، وترتيب أصولها وفروعها ، فنظر في صنيع الأوائل ، فوجد فيه أمور اكبحت عنانه عن الجربان في طريقهم ، وموضع بيان القيود التي قيد نفسه بها هو فقهه .

٥١ - قد بينا بإيجاز اختلاف فقهاء الرأي وفقهاء السنة ، ولكن ما الرأي الذي كان يجري الكلام حوله ، أهو القياس الفقهي الذي هو الحاق أمر غير منصوص

على حكمة بأمر آخر منصوص على حكمة لاشتراكهما في علة الحكم ، أم هو أعم من ذلك ؟ إن المتتبع لمعنى كلمة الرأى فى عصر الصحابة والتابعين يجدها عامة لا تختص بالقياس وحده ، بل تشملها وتشمل سواه ، ثم اذا نزلنا الى ابتداء تكوين المذاهب نجد فيها هذا العموم أيضا ، ثم اذا توسطنا فى عصر المذاهب نجد كل مذهب يختلف فى تفسير الرأى الجائز الأخذ به عن المذاهب الأخرى . يفسر ابن القيم الرأى الذى أثر عن الصحابة والتابعين بأنه ما يراه القلب بعد فكر وتأمل وطلب لمعرفة وجه الصواب مما تتعارض فيه الأمارات ، وإن المراجع لفتاوى الصحابة والتابعين ومن سلك مسلكهم يفهم من معنى الرأى ما يشمل كل ما يفتى فيه الفقيه فى أمر لا يجد فيه نصا ، ويعتمد فى فتواه على ما عرف من الدين بروحه العام أو ما يتفق مع أحكامه فى جملتها فى نظر المفتى ، أو ما يكون مشابها لأمر منصوص عليه فيها ، فيلحق الشبيه بشبيهه ، وعلى ذلك يكون الرأى شاملا للقياس ، والاستحسان ،^(١) والمصالح المرسله ، والعرف .

(١) يعرف أبو الحسن الكرخى ، وهو من فقهاء الخيفة الاستحسان : « بأن يعدل المجتهد عن أن يحكم فى المسألة بمثل ما حكم به فى نظائرها إلى غيره لدليل أقوى يقتضى العدول عن الدليل الأول المثبت لحكم هذه النظائر ، ويدخل فى هذا التعريف ما يقوله بعض الفقهاء من أن الاستحسان هو القياس الحق . وقد عرف الاستحسان فى المذهب المالكي بأنه الأخذ بمصلحة جزئية فى مقابل دليل كلى ، وليس المراد مطلق مصلحة ، بل المصلحة التى تجعل جانب الاستدلال بها أقوى ، وبذلك يتفق التعريف مع قول ابن العرابى فى أحكام القرآن : « ان الاستحسان هو العمل بأقوى الدليلين ، وتعريف المالكية هذا (وفيه نظر) يتقارب مع تعريف الخنفيه ، ولقد قال الشاطبى فى الموافقات : « إن مقتضى الاستحسان الرجوع الى تقديم الاستدلال المرسل على القياس ، فإن من استحسان لم يرجع الى مجرد ذوقه وتشبهه ، وإنما رجع الى ما علم من قصد الشارع فى الجملة فى أمثال تلك الأشياء المعروضة ، كالمسائل التى يقتضى فيها القياس أمرا ، إلا أن ذلك الأمر يؤدى الى فوائد ومصالحه من جهة أخرى ، أو جلب مفسدة لذلك » .

والمصالح المرسله هى المصالح التى يتلقاها العقل بالقبول ، ولا يشهد أصل خاص من الشريعة بالنائها أو اعتبارها . فما يشهد له الشارع بالألغاء مرفوض بالاتفاق ، وما يشهد له بالاعتبار يكون من الاوصاف المناسبة المقبولة فيقبل بالاتفاق ، ويدخل فى باب القياس .

والاستحسان والمصالح المرسله متقاربان فى المعنى فى نظر المالكية ، ألا ترى أنهم يعرفونه بأنه الأخذ بمصلحة جزئية فى مقابل دليل كلى . فالاستحسان فى جملة : معناه عند المالكية يتقارب مع المصالح المرسله ، ويذهبا فرق دقيق ، ولعل النص الذى روى عن مالك بأن الاستحسان تسعة أعشار العلم المراد به ما يشمل المصالح

وقد كان أبو حنيفة وأصحابه يأخذون بالقياس والاستحسان والعرف، ومالك يأخذ بالاستحسان والمصالح المرسلة والعرف، ولقد اشتهر الأخذ بالمصالح المرسلة في ذلك المذهب، ولذلك كانت فيه مرونة وقابلية لكل ما يجد في شئون الناس في العصور المختلفة، مع أنه مذهب لم يكثر من القياس، كأبي حنيفة وكذلك الاستحسان قد اتسع له المذاهب المالكية، حتى لقد قال فيه مالك: إنه تسعة أعشار العلم، ولكن ذلك كله إذا لم يكن نص، ولا فتوى صحابي ولا عمل لأهل المدينة.

جاء الشافعي فوجد ذلك الاستدلال المرسل للأحكام من غير نص يعتمد عليه، فلم يأخذ بذلك الاتجاه غير المقيد في استنباط الأحكام، ورأى أنه لا رأى في الشريعة إلا إذا كان أساسه القياس، بأن يلحق الأمر غير المنصوص على حكمة بالأمر الآخر المنصوص، والرأى في هذه الحال حمل على النص؛ وليس بدعاً في الشرع. أما الاستدلال المطلق والتعليل المطلق للأحكام من غير البناء على العلة في المنصوص على حكمه، فهو البدع في الشرع، ولذلك قال من استحسنت فقد شرع، ولقد وضع للقياس ضوابطه وموازينه، ودافع عنه وأيده، حتى فاق الحنفية في تحريره وإثباته، وحتى لقد قال الرازي في ذلك: «والعجيب أن أبا حنيفة كان تعويله على القياس، وخصومه كانوا يذمونه بسبب كثرة القياسات، ولم ينقل عنه، ولا عن أحد من أصحابه، أنه صنف في إثبات القياس ورقة، ولا أنه ذكر في تقريره شبهة، فضلاً عن حجة، ولا أنه أجاب عن دلائل خصومه في إنكار القياس، بل أول من قال في هذه المسألة، وأورد فيها الدلائل هو الإمام الشافعي».

— المرسلة. ولهذا نحن نعدّها شيئين متغايرين على النظر الحنفى الذى يقبل أحدهما ويرد الآخر أما النظر، المالكية فهما متقاربان فيه، وسنبين الفرق في موضعه إن شاء الله تعالى.

٢ — فتوى الصحابي والتابعي وما عليه أهل المدينة

٥٢ — وقد كانت من المسائل التي جرت حولها المناقشات ، وكان أهل الحديث وأهل الرأي يميلون إلى الأخذ بها ، فتاوى الصحابة ، لأن الاتباع أولى من الابتداع ، ولأن الصحابة هم الذين شاهدوا ، فلرايهم موضعه من الصواب ، أو مكانه من فهم الدين ، وأنهم أئمة تقتدى بهم ، ولقد تأثر بأرائهم أكثر الفقهاء حتى لقد روى عن أبي حنيفة أنه كان يقول : « إذا لم أجد في كتاب الله ، ولا سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم أخذت بقول أصحابه من شئت ، وأدع قول من شئت ، ثم لا أخرج من قولهم إلى قول غيرهم ، فإذا انتهى الأمر إلى إبراهيم والشعبي ، والحسن ، وابن سيرين ، وسعيد بن المسيب ، فلي أن اجتهد . كما اجتهدوا ، ، وإذا كان ذلك قول أبي حنيفة إمام أهل العراق في آراء الصحابة وأقوالهم ، فلا بد أن يكون غيره أكثر تأثراً بفتاواهم ، والمأثور عنهم رضوان الله تبارك وتعالى عليهم .

ولقد كثر المأثور من فتاوى الصحابة في ذلك العصر كثرة عظيمة شغلت عقول الفقهاء ، واتخذوها نبراساً لهم في اجتهدهم ، فتأثروهم في اجتهدهم ، واتبعوا مثل طريقتهم ، وتأثروا بهم فاحترموا آراءهم ، وجعلوها معتمداً إذا لم يكن كتاب ولم يكن سنة ، فإذا اجتمعوا على رأي التزم من بعدهم من المجتهدين الأخذ به ، وإن قال أحدهم رأياً لم يعرف له مخالف ، أخذ الآكثرون من الفقهاء به ، وإن اختلفوا فيما بينهم سار الكثيرون من المجتهدين على أن يختاروا من آرائهم ما يتفق مع نزعاتهم ، على ألا يخرجوا من دائرة هذه الآراء إلى غيرها ، سار الفقهاء في عصر التابعين والمجتهدين على ذلك النمط وإن لم يتخذوه أصلاً قائماً بذاته ، ولا قاعدة فقهية مستمدة من أصول الدين وأحكامه ، ولعلمهم انما كانوا يعملون ذلك ، لأنهم يرون أن الصحابة قد نزل القرآن على الرسول بشهودهم وعيانهم ، ولا بد أن يكونوا قبسوا جملة آرائهم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وليس لأحد

اجتهاد في أمر ينسب إلى الرسول صلى الله عليه وسلم أو يمت إليه بسبب ، فهم لم يجعلوا آراءهم مجرد اجتهاد فقهي ، بل هي أقرب إلى السنة منها إلى الاجتهاد .
ثم إن اتباعهم كان باعتبارهم المعلمين الأولين الذين بشروا بالفقه الإسلامي في الآفاق ، وأنهم النجوم التي أضاءت بنور الاسلام في الآفاق .

٥٣ — جاء الشافعي في ذلك العصر ، وتخرج على شيوخ الحجاز ، فتخرج على مالك رضي الله عنه ، الذي كان يرى أن آراء الصحابة يجب الأخذ بها ، بل آراء بعض كبار التابعين ، يجب أن تقدم على الرأي ، بل عمل أهل المدينة يقدم على الرأي ، وهكذا فكان طبعاً أن يتأثر بذلك ، وقد تأثر به أبو حنيفة نفسه إمام القائلين ، وقدمه على رأيه . ولذلك أثر عن الشافعي أنه كان يقول في آرائهم : « رأيهم لنا خير من رأينا لأنفسنا »^(١) ، ولقد جاء في أعلام الموقعين : « قال الشافعي في الرسالة القديمة . . . هم فوقنا في كل علم وجهاد وورع وعقل وأمر استدرك به عليهم وآراؤهم لنا أحمد وأولى بنا من رأينا »^(٢)

وينقل ابن القيم عن كتابه اختلاف مالك : « العلم طبقات : الأولى الكتاب والسنة ، الثانية الاجماع فيما ليس كتاباً ولا سنة ، الثالثة أن يقول الصحابي ، فلا يعلم له مخالف ، الرابعة اختلاف الصحابة » (الخامسة القياس) وهكذا .
ولقد كان لرأي الصحابي مقامه في اجتهاد الشافعي ، وسنين ذلك عند الكلام في أصوله ، وقد مهدنا له الآن .

أما مذهب التابعي فإن فقهاء الحديث كانوا يؤثرونه أحياً على القياس ، وفقهاء الرأي قد رأينا قول شيخهم أبي حنيفة أن له أن يجتهد كما اجتهدوا ، وقد كان الشافعي من أصحاب المسلك الثاني على ما ستراه جلياً واضحاً في أصوله .

٥٤ — ولنتقل إلى المسألة التي أثارها مالك واستمسك بها أشد الاستمسك رضي الله عنه ، وهي مسألة عمل أهل المدينة ، فقد أخذ بعملهم لأن الناس تبع

(١) أعلام الموقعين ج ٢ ص ١٤٣ .

(٢) أعلام الموقعين ج ٢ ص ١٩١ .

لأهل المدينة التي إليها كانت الهجرة ، وبها نزل القرآن ، كما جاء في رسالة مالك إلى الليث ورد الليث عليه ، وقد كانت هذه المسألة مثار جدل كبير بين فقهاء هذا العصر ، ولقد ذكر ابن القيم أن أخذ مالك رضي الله عنه بعمل أهل المدينة لم يكن منه إلزاماً لغيرهم من أهل الأمصار ، ولا على أنه حجة في الدين لا تصح مخالفته بحال ، بل على أنه اختيار منه ، لقد قال في أعلام الموقعين : « ومالك نفسه منع الرشيد من ذلك (حمل الناس على العمل بمذهبه) وقد عزم عليه . » وقال : « قد تفرق أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم في البلاد ، وصار عند كل طائفة منهم علم ليس عند غيرهم ، وهذا يدل على أن عمل أهل المدينة ليس عنده حجة لازمة لجميع الأمة ، وإنما هو اختيار منه لما رأى عليه العمل ، ولم يقل قط في موطنه ولا غيره لا يجوز العمل بغيره ، بل هو يخبر اخباراً مجرداً أن هذا عمل أهل بلده فانه رضي الله عنه وجزاه عن الاسلام خيراً ، ادعى اجماع أهل المدينة في نيف وأربعين مسألة ، ثم هي ثلاثة أنواع :

- (أحدها) لا يعلم أن أهل المدينة خالفهم فيه غيرهم .
- (الثاني) ما خالف فيه أهل المدينة غيرهم ، وإن لم يعلم اختلافهم فيه .
- (الثالث) ما فيه الخلاف بين أهل المدينة أنفسهم ، ومن ورعه رضي الله عنه لم يقل إن هذا اجماع الأمة الذي لا يحل خلافه ، ^(١) ، وقد جعل القسم الأول ، مقدماً على الحديث الصحيح ، وجعل القسم الثاني مقدماً على خبر الواحد وذلك في الأمور النقلية ، أي الأمور التي لا تكون بالاجتهاد .

٥٥ — وقد علمت من حياة الشافعي أنه كان تلميذاً لمالك ، وأنه مكث الشطر الأكبر من حياته العلمية لا يناقضه ، وقد يخالفه ، وأنه عندما رحل إلى بغداد رحلته الأولى سنة ١٨٤ كان يعد من أصحاب مالك ، وكان يزود عن فقه أهل المدينة ، وأنه قامت من أجل ذلك المناظرات بينه وبين محمد بن الحسن رضي الله عنهما . وإذا كان كذلك فلا بد أن يكون قد تأثر برأي شيخه في ذلك ، واقتدت عنه

أقوال في احترام أهل المدينة ، فلقد روى البيهقي في كتابه مناقب الشافعي ، عن
يونس بن عبد الأعلى قال : « ناظر الشافعي رضي الله عنه في شيء ، فقال والله ما أقول
بك إلا نصحاً ، إذا وجدت أهل المدينة على شيء ، فلا يدخلن قلبك شك أنه الحق
وكل ما جاءك وقوى كل القوة ، لكنك لم تجد له أصلاً ، وإن ضعف فلا تبعاً به
ولا تلتفت إليه ، وترى من هذا أنه أخذ بعمل أهل المدينة ، وعد مخالفته
للحديث قدحاً فيه يوجب عدم الالتفات إليه .
ويظهر أن ذلك القول كان قبل أن يقرر لنفسه مذهباً في الاجتهاد والاستنباط ،
فانه بعد تقرير ذلك المذهب سترى أنه لا يقدم على الحديث شيئاً الا كتاب الله ،
وسننهم ذلك في موضعه ان شاء الله تعالى .

٣ - الجدل حول الاجماع

٥٦ - قد تبين مما سبق أن جمهور الفقهاء قد أخذوا بآراء الصحابة إذا اجتمعوا على رأى ، ولم يكن له مخالف ، يستوى فى ذلك من فقهاء الجماعة الاسلامية فقهاء الرأى وفقهاء الحديث ، ثم رأينا أن مالكا يأخذ برأى أهل المدينة إذا ، اجتمعوا على أمر ، ويقدمه على الحديث الصحيح ، إذ يعتبر مخالفة الحديث لذلك الاجماع النقلي من أسباب القدح فيه ، لهذا ، ولحديث : « لا تجتمع أمتى على ضلالة » ، وحديث : « ان الله أجاركم من ثلاث : أن يدعو عليكم نبيكم فتهلكوا ، وأن ينصر أهل الكذب منكم على أهل الصدق ، وأن تجتمعوا على ضلالة » انبعثت فكرة كون الاجماع حجة فى الدين ، وكان سبباً فى أن الكثرة كانت تعتبر الاجماع دليلاً تحتج به فى مجادلتها ، فأحد المتناقشين يدعى الاجماع فى دعواه ، والآخر ينكره عليه ، ولم يكن الذين لم يأخذوا بالاجماع معترضين على مبدئه ، بل كانوا معترضين على وجوده .

دخل الاجماع عنصراً من عناصر الجدل ، يتنازعه الطرفان فى بعض القضايا سلباً وإيجاباً ، وكثر فى المناظرات ، وأخذ بعض المتعصبين لآرائهم ينتحلونه كلها أحل بهم الدليل ، وأعوزتهم الحجة ، وكان الشافعى ، وهو الذى صال وجال مع المناظرين من فرق الفقهاء المختلفة . الغلاة منهم والمقتصدون ، ممن كانوا يهاجمون فى جدالهم بالاجماع ، لذلك كان ذلك الموضوع من الموضوعات التى احتلت مكاناً فى جدله ، ثم احتلت مكاناً فى بحوثه .

أخذ الشافعى بمبدأ الاجماع ، وكان الناس قبله يلهجون به من غير أن يتجهوا إلى معرفة أصله من الكتاب ، مكتفين بمعرفة أصله من السنة فى الحديثين اللذين نوهنا عنهما من قبل ، فلما درسه الشافعى بين أصله من الكتاب ، وهو قوله تعالى : ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى ، ويتبع غير

سبيل المؤمنين نوله ماتولى ، ونصله جهنم ، وساءت مصيرا ، ^(١) ، وليس من اتباع المؤمنين الخروج بقول يخالف ماعليه جماعة العلماء منهم .

وجد الشافعى الحقائق الشرعية تحمله على الأخذ بأن الاجماع حجة ، فلم يجد مناصا من أن يعترف به ، ثم يضبطه ، ويضع له المقاييس والموازن التى تكشف بطلان دعوى من يدعيه من غير برهان ، ولسكنه وجد بجوار ذلك دعوى الاجماع فى المجادلات لاتقوم على أى أساس علمي ، وأنه إن ترك المجادلين والمحامين على المذاهب يدعونه ، أدى ذلك إلى الفوضى العلمية وسقط الاستدلال الفقهي ، فكل منتحل فكرة يدعيه ، فلا يطالب بدليل سواه ، ولذلك جعل الاجماع فى مرتبة بعد الكتاب والسنة ، فليس لأحد أن يرفض الكتاب ، أو السنة ، ولو خبر آحاد بالاجماع .

ثم كان يشغل الوطأة على من يجادله ، ويستمسك بالاجماع لتأييد مدعاه ، حتى لقد كان يذهب به فرط الحملة وشدة الوطأة على خصمه إلى إنكار وجود الاجماع ، حتى لقد قال فى إحدى المناقشات : « دعوى الاجماع خلاف الاجماع » ، وقد جاء فى الأم على لسان الشافعى : « أو ما كفناك عيب الاجماع أنه لم يرد عن أحد بعد رسول الله ﷺ دعوى الاجماع ، إلا فيما لا يختلف فيه أحد إلا عن أهل زمانك ، فقال (أى مناظره) فقد ادعاه بعضهم ، قلت أقمدت ما ادعى منه ، قال لا ، قال فكيف صرت إلى أن تدخل فيما ذمت فى أكثر مما عبت ، ألا تستدل من طريقك أن الاجماع هو ترك ادعاء الاجماع ، ولا تحسن النظر لنفسك إذا قلت هذا ، إجماع ، فيوجد من سواك من أهل العلم من يقول لك معاذ الله أن يكون هذا إجماعا بل فيما ادعيت أنه إجماع اختلاف من كل وجه ، فى بلد ، أو أكثر من يحكى لنا عنه من أهل البلدان ، ^(٢) .

والشافعى مسلم بوجود بعض الاجماع ، لامنكر لوجوده من كل الوجوه وقد

(١) فى هذا الاستدلال نظرو سنيبه .

(٢) الأم الجزء السابع ص ١٥٨ .

سأله مناقشه في صدر مناظرته : « فهل من إجماع ؟ قلت نعم بحمد الله كثير في جملة
الفرائض التي لا يسع أحدا جهلها ، فذلك الاجماع هو الذي لو قلت أجمع الناس
لم تجد حولك أحدا يعرف شيئا يقول لك ليس هذا باجماع ، ^(١) .
ولنكتف بهذا القدر في هذا التمهيد ، مرجئين تمام القول في ذلك إلى الكلام
في أصول الشافعي .

(١) الأم الجزء السابع ص ١٥٢ .

٤ - عبارات النصوص

٥٧ - لم يكن الخلاف بين الفقهاء مقصورا على أنواع الأدلة ، ومراتبها ، وقوتها ، بل كان أقوى وأعمق في دلالات النصوص الفقهية . وقد جرحهم ذلك إلى مناقشات حوا. الألفاظ ، ونوع دلالاتها ، وإن المناظرات إذا انتقلت إلى الألفاظ ومدلولاتها كان المضطرب واسعا ، والميدان متراعى الأطراف . ولقد زاد المناظرة قوة واحتداما اعتماد بعض الصيغ العربية ، في تعيين المراد منها - على القرائن ، وما يحف بالموضوع ، وقد يستعان في تعيين المراد بالسنة ، أو عرف العرب ، فمثلا لفظ الفعل الأمر يدل بطريق الاشتراك على الإباحة ، وعلى الإرشاد ، وعلى الطلب على وجه النذب ، وعلى الطلب على وجه الحتم واللزوم ، وإذا جاء ذلك اللفظ في نص قرآني ، أو نبوي ، كان محتملا لتلك المعاني في ذاته ، وتعيين إحداها بقرينة لفظية ، أو أثر ، أو تفسير للنبي أو قرينة المقام والحال ، فإذا قال الله تعالى : « وإذا حللتم فاصطادوا » ، فلفظ الأمر في ذاته يحتمل الإباحة ، والإرشاد والطلب ، ولكن اقترانه بإذا حللتم مما يدل على أنه قبل الحل كان الصيد محرما لأحرام الحج ، فكان المراد الإباحة وهكذا في كل صيغة أمر .

وقد جر هذا إلى نوعين من الخلاف : (أحدهما) اختلاف في قوة القرائن ومدلولها ، فبعضهم يأخذ بقرينة والآخر يهملها ، وذلك خلاف في فهم النص الجزئي (ثانيهما) خلاف في القاعدة العامة في الأمر ، الأصل فيه الطاب اللازم ، حتى يقوم الدليل على سواه أم الأصل الإباحة والإرشاد حتى يقوم الدليل على الطلب لازما أو غير لازم .

وكذلك النهي قد يكون للتحريم أو السكراهة والإرشاد ، والقرائن هي التي تعين المراد ، فيختلف العلماء في النصوص الجزئية ، ثم يختلفون في أصل دلالة النهي أعلى التحريم حتى يقول الدليل أم على سواه ؟ .

ولا يقف الاختلاف في دلالات النهي عنده ، بل يتعمقون ، فيختلفون في النهي إذا ورد على عقد موصوف بوصف أبلغه ويبيذه ، أله وجود إذا عقد مع

ذلك الشرط ، أم لا يبطل العقد ، ولكنه يكون عقداً منها عنه يجب أن يفسخه عاقداه ، وإن لم يفعلوا تحملا الاثم . قال الحنفية إن العقد ينعقد ولكن يجب فسخه ، وقال غيرهم العقد لا ينعقد ، وكذلك إذا نهى الشارع عن الطلاق في حال معينة فأوقع الشخص الطلاق في هذه الحال ، أيقع مع إثم موقعه أم لا يقع ، لأن الشارع نهى عنه فيكون باطلا ؟ قال جمهور فقهاء الجماعة يقع مع الاثم ، وقال الشيعة لا يقع لمكان النهي .

ثم كان الخلاف يجري حول دلالات الألفاظ المشتركة في تعيين أحدهما دون الآخر ، كما جرى الخلاف بين الصحابة ، ثم التابعين ، ثم المجتهدين في تفسير معنى القرء في قوله تعالى : « والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء » ، فقد فسر بعض الصحابة القرء بالطهر ، وفسره بعضهم بالخوض ، واختلف التابعون والمجتهدون تبعاً لاختلاف الصحابة .

ثم جرى الاختلاف في دلالة العام الذي يشتمل مدلوله على عدة آحاد أدلالته عليه قطعية أم دلالاته ظنية ؟ كما اختلفوا في الجمع بين النصوص إذا تواردت في موضوع ، وفي تقييد المطلق بالمقيد ، وهكذا في كل هذه الأمور جرى الخلاف . وكان متسع الأفق متراعى المدى ، عميق الفكرة وقد كان الشافعي يجادل الفقهاء في هذه الموضوعات ، ولما اتجه إلى تدوين أصول الاستنباط ، كان لهذه المسائل مكان كبير فيها ، وعاوناه على تجميعها عليه بالعربية ودراسته لأساليبها ، وسترى ذلك واضحا عند ما نبين ذلك .

خلاصة القول عصره

٨ - هذا عصر الشافعي رضي الله عنه ، عصر التقت فيه الحضارات القديمة ، حضارات الهند وفارس واليونان في صقع واحد تحت ظل ذلك الدين الجديد ، وتم المزاج بين تلك الحضارات المتباينة أصولها ، فالتقت في ذلك الجيل متألفة النغمات ، غير مضطربة ولا متنازعة إلا في بعض الأحوال عند بعض الناس من لم يندمجوا في ذلك الجديد ، ويأترفوا معه ، بل أرادوا به خبالاً ولم يرجوا له وقاراً . وهو عصر الحصب العقلي المستقل المنتج ، فهؤلاء المحدثون يشمرون عن ساعد الجد ، ليتميز الصحيح في المروى عن رسول الله ﷺ ، ويضعون ضوابط ومقاييس يتعرفون بها الثقات من الرجال . ويخرجون بها الشاذ من المرويات ، ويدينون ما يصح أن يكون حجة في الدين ، وما لا يصح ، ثم يدونون ما صح عندهم ورجح صدقه على مقتضى مقاييسهم .

وهذه الفرق المختلفة كل فرقة تجرد سيف الحجة لتشق الطريق لدعايتها ، وتعبد السبيل لأرائها ، كل فرقة لها مذهبها الفقهي تنشره ، وتناظر فيه ، وتدعم أصوله بحجج من الكتاب والسنة ، والشافعي يخالط الفرق المختلفة ، ويجتمع بأحاديثها ، ويناقش المتصدين لبيان حججها الفقهية ، وأدائها المذهبية ، ويقبس من علمائها ما يراه صالحاً ، وما يرى الحجة فيه .

وهؤلاء العلماء من فقهاء ومحدثين ينتقلون في البلاد ، وينتجعون الأقاليم والأداني طلباً للحديث ، وطلباً للفقه ، وطلباً للقرآن ، فيلتقي الشافعي بهم ، وخصوصاً في البيت الحرام الذي كان مؤتمراً علمياً يلتقي فيه العلماء من كل فج عميق ، يتبادلون فيه الأنظار العلمية المختلفة ، ويتناظرون في تعرف صحيح الآراء من سقيمها ، ولقد كان الحرم المكي مقام الشافعي في نشأته الأولى ، عند ما أخذ يدرس مستقلاً بعد مزاييلته بغداد للمرة الأولى التي درس فيها فقه أهل الرأي واستمع إليهم وجادلهم وسمع عن محمد بن الحسن كتبه .

ثم هاهم أولاء فقهاء الرأى ، وفقهاء الحديث يلتقون فى مكان واحد ، ويتناظرون طلبا للحقيقة . ف يأخذ كل مما عند الآخر ، وقد كانوا يظنون كل الظن أن لاتلاقيا ، فنجد فقهاء الحديث يأخذون بالرأى ، وفقهاء الرأى يؤازرون آراءهم بالحديث ، أو يهذبون آراءهم لتلتقى مع الحديث الصحيح الذى وجدوه بعد ما تفقدوه ، أو يعبدون عن بعض هذه الآراء ، لمباينتها لما علموا من حديث .

ثم هذا علم الصحابة الذين تفرقوا فى الأمصار فى عهد الخلفاء الراشدين يلقى على الفقهاء جميعا بسبب النجعة والارتحال ؛ ففقهاء البلدان يجتمعون ويتبادلون ما توارثوه عن الصحابة ، كل بماورثه ، وما وصل إليه عليه ، فيدرسون تلك الآراء ويختار كل فقيه من هذه الآراء ما يكون أقرب إلى نزعته ، أو ما يكون أقوى دليلا فى نظره ، أو ما يراه أصلاح للناس فى بيئته وعصره ، ثم يتناقشون فيما يرجح كل واحد منهم ، وفيما يدع ويذر .

ثم هذا الفقه يجمع فى الكتب ويدون فيها بعد أن دونت السنة ، فيرى الفقيه آراء غيره مدونة مبسوطه ، فيقرؤها ويدرسها ، وينقدها ، ويقبل ما يراه أقرب إلى الكتاب والسنة .

ثم فى هذا العصر الذى كثرت فيه المناظرات كما رأيت ، أخذ الفقه يتجه انجهاها كليا بعد أن كان نظرا جزئيا ، فبعد أن كان المفتى أو الفقيه يفتى فيما يقع من الحوادث ، وما يسأل عنها ، ثم يفتى فى صور جزئية يفرضها ، أخذ الدرس يتجه إلى الأصول التى تتفرع منها الأحكام الجزئية ، ويبنى عليها ، ثم أخذوا يشقون الطريق الذى يجب اتباعه ، ومكان الأدلة بعضها بالنسبة لبعض ، وبعبارة جامعة اتجه تفكيرهم فى مناظراتهم إلى وضع مقاييس الاستدلال الفقهى وأصول الاستنباط ؛ كانوا يتناقشون حول الأحاديث التى يجب الأخذ بها ، أيؤخذ بالمرسل مع الحديث المتصل أم لا يؤخذ إلا بالمتصل ؟ ثم ما مقام السنة من الكتاب ، وما قوتها ، أهى مبنية له ، أم تزيد بالأحكام على أحكامه ، وهل تبلغ من القوة درجة أن

تنسخ بعض أحكامه . وأخذوا يتكلمون في النسخ متى يكون ، وكيف يكون ،
وهكذا عرضت على بساط البحث المسائل الكلية فتجادلوا فيها ، واختلفوا في
مسالكهم فيها ، كما اختلفوا في الفروع ، ولكن الاختلاف هنا لم يكن بكثرة
الاختلاف في الفروع ، ثم عرضت قوة الألفاظ في الدلالة ، وكيف تفهم
النصوص الفقهية ، وتستخرج الأحكام من ثنايا العبارات .

جاء الشافعي في ذلك العصر ، وفي وسط ذلك اللجب العلى القوى عاش
وخاض غمرات المناظرات وأخذ من تلك الثروة العنسية العظيمة ، وبقوة مواهبه
ودراساته ، وحسن اتجاهاته ، وفي ظل عصره ، خرج على الناس بآرائه ومذهبه .

هـ - الفرق

٥٩ - التقى الشافعي بأحاد من المنتسبين للفرق الإسلامية ، وتلقى الحديث عن بعضهم ، ودرس آراءهم كما يدل على ذلك ماقاله عن مقاتل بن سليمان ، كما بينا ، فكان من الحق أن نشير بإمامة موجزة إلى الفرق التي عاصرتة ، ويظن أنه عرف آراءها ، وهي :

١ - الشيعة

٦٠ - الشيعة أقدم الفرق الإسلامية ، وقد ظهوروا بمذهبهم السياسي في آخر عصر عثمان رضي الله عنه ، ونما وترعرع في عهد علي رضي الله عنه ، إذ كان كلها اختلط رضي الله عنه بالناس ازدادوا إعجابا بمواهبه وقوة دينه وعلمه ، فاستغل الدعاة ذلك الإعجاب ، وأخذوا ينشرون نحلتهم بين الناس ، ولما جاء العصر الأموي ووقعت المظالم على العلويين ، واشتد نزول أذى الأمويين بهم ، ثارت دفائن المحبة لهم ، والشفقة عليهم ، ورأى الناس في عليّ وأولاده شهداء هذا الظلم ، فأتسع نطاق المذهب الشيعي ، وكثرت أنصاره .

وقوام هذا المذهب : - ١ - أن الإمامة ليست من مصالح العامة التي تفوض إلى نظر الأمة ، ويتعين القائم بها بتعيينهم ، بل هي ركن الدين ، وقاعدة الإسلام ، ولا يجوز لنبي إغفالها ، وتفويضها إلى الأمة ، بل يجب عليه تعيين الإمام لهم ، ويكون معصوما عن الكبائر والصغائر ، (١) .

٢ - وأن علي ابن أبي طالب كان هو الخليفة المختار من النبي (ص) . وأنه أفضل الصحابة رضوان الله تبارك وتعالى عليهم ، ويظهر أن الشيعة ليسوا وحدهم الذين كانوا يرون تفضيل علي رضي الله عنه على سائر الصحابة ، بل إن من بعض السابقين من الصحابة من كان يرى ذلك ، ومنهم عمار بن ياسر ، والمقداد بن الأسود ، وأبو ذر الغفاري ، وسلمان الفارسي ، وجابر بن عبد الله ، وأبي بن كعب .

(١) مقدمة ابن خلدون .

وحذيفة ، وبريدة ، وأبو أيوب ، وسهل بن حنيف ، وعثمان بن حنيف ، وأبو الهيثم ، وخزيمة بن ثابت ، وأبو الطفيل عامر بن وائلة ، والعباس بن عبد المطلب وبنوه ، وبنو هاشم كافة ، وكان الزبير من القائلين به في بدء الامر ، ثم رجع ، وكان من بنى أمية قوم يقولون بذلك ، منهم خالد بن سعيد بن العاص ، ومنهم عمر ابن عبد العزيز (١) .

ولم يكن الشيعة على درجة واحدة ، بل كان منهم المغالون في تقدير علي وبنيه ، ومنهم المعتدلون والمقتصدون ، وقد اقتصر المعتدلون في تفضيله على بقية الصحابة من غير تكفير لأحد ، وقد حكى ابن أبي الحديد نحوه المعتدلين ، وهو منهم ، فقال : « كان أصحاب النجاة والخلاص والفوز في هذه المسألة ، لأنهم سلكوا طريقة مقتصدة ، قالوا : هو أفضل الخلق في الآخرة ، وأعلام منزلة في الجنة ، وأفضل الخلق في الدنيا ، وأكثرهم خصائص ومزايا ومناقب ، وكل من عاداه أو حاربه أو أبغضه ، فانه عدو الله سبحانه وتعالى ، وخالد في النار مع الكفار والمنافقين ، الا أن يكون ممن قد ثبتت توبته ، ومات على توبته وحببه . فأما الأفاضل من المهاجرين والأنصار الذين ولوا الإمامه قبله ، فلو أنكر إمامتهم وغضب عليهم ، وسخط فعلهم ، فضلا عن أن يشهر عليهم السيف ، أو يدعو إلى نفسه ، لقلنا إنهم من الهالكين ، كما لو غضب عليهم رسول الله (ص) وآله ، لأنه قد ثبت أن رسول الله (ص) قال له : حربك حربي ، وسلمك سلمي ، وأنه قال : اللهم وال من والاه ، وعاد من عاداه ، وقال له : لا يحبك إلا مؤمن ولا يبغضك إلا منافق . ولكننا رأينا رضى إمامتهم وبايعهم وصلى خلفهم وأنكحهم ، وأكل فيهم ، فلم يكن لنا أن نتعدى فعله ، ولا نتجاوز ما اشتهر عنه ، ألا ترى انه لما برى من معاوية برئنا منه ، ولما لعنه لعناه ، ولما حكم بضلال أهل الشام ، ومن كان فيهم من بقايا الصحابة كعمرو بن العاص وعبد الله ابنه ، وغيرهم ، حكمنا

أيضا بضلالهم . والحاصل أننا لم نجعل بينه وبين النبي ﷺ إلا رتبة النبوة ، وأعطيناه كل ما عدا ذلك من الفضل المشترك بينه وبينه ، ولم نطعن في أكابر الصحابة الذين لم يصح عندنا أنه طعن فيهم ، وعاملناهم بما عاملهم به عليه السلام ،^(١) .

٦١ — أما الغالون المتطرفون من الشيعة ، فقد رفعوا عليا إلى مرتبة النبوة حتى لقد زعم بعضهم أن النبوة كانت له ، وأن جبريل أخطأ ، وذهب إلى النبي ﷺ^(٢) بل إن منهم من رفع عليا إلى مرتبة الاله ، قالوا له هو أنت (الله) . ومنهم من زعم أن الاله حل في الأئمة على وبنيه ، وهو قول يوافق مذهب النصاري في حلول الاله في عيسى ، ومنهم من ذهب إلى أن كل روح امام حلت فيه الالهية ، تنتقل إلى الامام الذي يليه .

وقد أجمع أكثر الشيعة الروافض على أن آخر إمام يفرضونه لا يموت ، بل هو حي يرزق باق ، حتى يرجع فيملا الأرض عدلا ، كما ملئت جورا وظلما . فطائفة قالت إن علي بن أبي طالب حي لم يموت وهم السبئية ، وطائفة قالت إن محمد بن الحنفية حي برضوى عنده غسل وماء ، وطائفة قالت إن يحيى بن زيد لم يصاب ، ولم يقتل بل هو حي يرزق ، والاثنان عشرية يقولون إن الثاني عشر من أئمتهم وهو محمد بن الحسن العسكري ، ويلقبونه المهدي ، دخل في سرداب بدارهم بالحلة وتغيب حين اعتقل مع أمه ، وغاب هناك ، وهو يخرج آخر الزمان ، فيملا الأرض عدلا ، وهم ينتظرونه لذلك ، ويقفون كل ليلة بعد صلاة المغرب بباب هذا السرداب ، وقد قدموا مركبا ، فيهتفون باسمه ، ويدعونه للخروج حتى تشتبك النجوم ، ثم ينفضون ، ويرحئون الأمر إلى الليلة الآتية ، وبعض هؤلاء يقول إن الامام الذي مات سيرجع إلى حياته الدنيا ، ويستشهدون لذلك بما وقع في القرآن الكريم من قصة أهل الكهف والذي مر على قرية ، وقتل بني إسرائيل حين ضرب بعظام البقرة ، التي أمر بذبحها^(٣) .

(١) شرح نهج البلاغة .

(٢) وهم الغرابية وسماوا بذلك لأنهم قالوا انه يشبه النبي (ص) كما يشبه الغراب الغراب

(٣) مقدمة ابن خلدون تصرف

وبعض الشيعة خلطوا بهذه الآراء آراء اجتماعية خطيرة مفسدة للنسل هادمة للأديان ، فاستحلوا الخمر والميتة ونكاح المحارم ، وتأولوا قوله تعالى : « ليس على الذين آمنوا وعملوا الصالحات جناح فيما طعموا ، إذا ما اتقوا وآمنوا وعملوا الصالحات ، » .

وزعموا أن مافى القرآن من تحريم الميتة والدم ولحم الخنزير كناية عن قوم يلزم بغضهم ، مثل أبي بكر، وعمر، وعثمان ومعاوية . وكل مافى القرآن من الفرائض التي أمر الله بها كناية عن تلزم موالاتهم مثل علي والحسن والحسين وأولادهم^(١) .

٦٢ — ومن ذلك نرى أن الشيعة مزيج من الآراء ، ومرتع لكثير من الأفكار ، ونحلة قد ضلت بها أوهام كثيرة ، ودخلت عليها خواطر باطلة، ومبادئ من ملل قديمة ، وقد أرادوا أن يلبسوها بلباس الاسلام ، فضاقت عن أن تسع بعضهم عقيدة الاسلام السامية النقية وهي عقيدة التوحيد .

وقد تساءل بعض العلماء الأوروبيين عن أصل الشيعة ، وفيها مبادئ لاشك أن بعضها دخیل فی الاسلام ، فقد ذهب الأستاذ (وهوسن) إلى أن العقيدة الشيعية نبتت من اليهودية^(٢) أكثر مما نبتت من الفارسية ، مستدلاً بأن مؤسسها عبد الله بن سبأ وهو يهودى .

ويميل الأستاذ (دوزى) إلى أن أصلها فارسى ، فالعرب تدين بالحرية ، والفرس يدينون بالملك ، وبالوراثة في البيت المالك ، ولا يعرفون معنى لانتخاب الخليفة، وقد مات محمد ولم يترك ولدا ، فأولى الناس بعده ابن عمه علي بن أبي طالب فمن أخذ الخلافة منه، كأبي بكر وعمر وعثمان والأمويين فقد اغتصبها من مسنحها . وقد اعتاد الفرس أن ينظروا إلى الملك نظرة فيها معنى إلهي ، فنظروا هذا النظر نفسه إلى علي وذريته ، وقالوا إن طاعة الامام أول واجب ، وإن طاعته طاعة الله^(٣) .

(١) الملل والنحل للشهرستاني ، والخطط المقريزي .

(٢) إن هذا رأى الشعبي كما جاء في العقد الفريد .

(٣) فجر الاسلام للأستاذ أحمد أمين بك .

ويقول (فان فلوتن) : قد ثبت بالفعل أن من مذاهب الشيعة ما كان مباءة للعقائد الآسيوية القديمة كالبوذية والمناوية وغيرهما ^(١) .

والحق الذي لا مريية فيه أن الشيعة كانت مع تقديسها لآل البيت مستراةا لكثير من الديانات القديمة الآسيوية ، ففيها من المذاهب الهندية مبدأ التناسخ الذي يقول إن روح الانسان تنتقل إلى إنسان غيره ، فقد طبق بعضهم ذلك المذهب على أئمتهم ، وقالوا إن روح الامام تنتقل إلى الذي يليه ، وأخذوا من البرهمية القديمة والمسيحية مبدأ حلول الاله في الانسان ، وأخذوا من اليهودية شيئا كثيرا ، وقال في ذلك ابن حزم في بيان أن عقيدة رجوع الأئمة مأخوذة من اليهودية : « سار هؤلاء في سبيل اليهود القائلين إن إلياس عليه السلام وفتحاس بن العازار بن هارون عليه السلام أحياء إلى اليوم ، وسلكت هذا السبيل بعض الصوفية ، فزعموا أن الخضر واليأس عليهما السلام حيان إلى الآن ، وادعى بعضهم أن إلياس يلقي في الفلوات والخضر في المروج والرياحين وأنه متى ذكر حضر على ذكره ^(٢) .

وهكذا نرى الشيعة كان فيها خليط من أهواء وملل ونحل قديمة دخلت على المسلمين لافساد الاسلام ، أو تحت تأثير التريبة والألف ، فدخلوا في الإسلام ولم يستطيعوا نزع القديم .

هذه الإمامة موجزة بينت أحوال الشيعة إجمالا ، ونريد بعد ذلك أن نذكر بعض فرقهم المشهورة وتاريخ نشأتها ، لنكون على بينة من أدوار هذه الفرقة فنقول :

٦٣ — السبئية : هم أتباع عبد الله بن سبأ ، وكان يهوديا من أهل الحيرة ، أظهر الاسلام ، وأمه أمة سوداء ، ولذلك يقال له ابن السوداء ، وقد كان من

(١) السيادة العربية.

(٢) الفصل ٤ : ص ١٨٠ .

أشد الدعاة ضد عثمان ، وقد تدرج في نشر أفكاره ومفاسده بين المسلمين ، وأكثرها موضوعة على علي رضي الله عنه .

أخذ ينشر أولاً بين الناس أنه وجد في التوراة أن لكل نبي وصيا ، وأن علياً وصى محمد ، وأنه خير الأوصياء ، كما أن محمداً خير الأنبياء ، ثم حكى بأن محمداً سيرجع إلى الحياة الدنيا ، وكان يقول : عجبت لمن يقول برجة عيسى ، ولا يقول برجة محمد ، واستدل على ذلك بقوله تعالى : « إن الذي فرض عليك القرآن لرادك إلى معاد » ثم تدرج من هذا إلى الحكم بالوهمية على رضي الله عنه ، ولقد هم هذا بقتله إذ بلغه عنه ذلك ، ولكن نهاه عبد الله بن عباس ، وقال له : إن قتله اختلاف عليك أصحابك ، وأنت عازم على العود لقتال أهل الشام ، فنفاه على إلى ساباط المدائن ، ولما قتل رضي الله عنه استغل ابن سبأ محبة الناس له كرم الله وجهه ، وأخذ ينشر حوله الأكاذيب التي تجود بها مخيلته إضللاً للناس وإفساداً ، فصار يذكر للناس « أن المقتول لم يكن علياً وإنما كان شيطانا تصور للناس في صورته ، وأن علياً صعد إلى السماء ، كما صعد إليها عيسى بن مريم عليه السلام ، وقال : كما كذبت اليهود والنصارى في دعواهما قتل عيسى ، كذلك كذبت الخوارج في دعواهم قتل علي ، وإنما رأى اليهود والنصارى شخصاً مصلوباً شبهوه بعيسى ، كذلك القائلون بقتل علي رأوا قتيلاً يشبه علياً ، فظنوا أنه علي ، وقد صعد إلى السماء ، وإن الرعد صوته والبرق تبسمه ، ومن سمع من السبثيين صوت الرعد يقول : السلام عليك يا أمير المؤمنين . وقد روى عمر بن شرحبيل أن ابن سبأ قيل له إن علياً قد قتل ، فقال : إن جئتمونا بدماعه في صرة لم نصدق بموته ، لا يموت حتى ينزل من السماء ، ويملك الأرض بخدافيرها ، ^(١) .

٦٤ — الكيسانية : ^(٢) هم أتباع المختار بن عبيد الثقفي ، وقد كان خارجياً ،

(١) الفرق بين الفرق لعبد القاهر البغدادي .

(٢) نسبة إلى كيسان قيل أنه مولى نعل رضي الله عنه . وقيل أنه نليلد لمحمد بن الحنفية ، وقيل إنه أبو عمرة مولى بجيلة كان يحرس المختار الثقفي . وقد شهدوا له بأن محمد ابن الحنفية معج بأن يدعو المختار —

ثم صار من شيعة على رضى الله عنه، وقد قدم الكوفة حين قدم إليها مسلم بن عقيل من قبل الحسين رضى الله عنه ، ليعلم حالها ، ويخبر ابن عمه بأمرها ، وقد أحضر عبيد الله بن زياد المختار ، وضربه ثم حبسه إلى أن قتل الحسين ، فشفع له زوج أخته عبد الله بن عمر ، فأطلق سراحه على أن يخرج من الكوفة ، فخرج إلى الحجاز ، وقد أثر عنه أنه قال فى أثناء سيره : « سأطلب بدم الشهيد المظلوم المقتول سيد المسلمين ، وابن بنت سيد المرسلين الحسين بن على ، فوربك لأقتلن بقتله عدة من قتل على دم يحيى بن زكريا » ، ثم لحق بابن الزبير ، وبايعه على أن يولى أعماله إذا ظهر ، وقاتل معه أهل الشام ، ثم رجع إلى الكوفة بعد موت يزيد ، وقال للناس : « إن المهدي ابن الوصى بعثنى إليكم أمينا ووزيرا ، وأمرنى بقتل الملحدين والطلب بدم أهل بيته ، والدفع عن الضعفاء » .

وزعم أنه جاء من قبل محمد ابن الحنفية لأنه ولى دم الحسين رضى الله عنه ، ولأن محمدا رضى الله عنه كان ذا منزلة بين الناس امتلأت القلوب بمحبته ، إذ كان كما قال الشهرستاني كثير العلم غزير المعرفة ، رواد الفكر ، مصيب النظر فى العواقب وقد أخبره أبوه أمير المؤمنين على رضى الله عنه أخبار الملاحم ، ولكن أعلن محمد ابن الحنفية البراءة من المختار على الملأ من الأمة ، وعلى مشهد من العامة ، إذ بلغته أوهامه وأكاذيبه ، وعرف خيئ نيته ؛ ومع تلك البراءة فقد تبع المختار هذا بعض الشيعة ، وأخذ هو يتكهن بينهم ، ويسجع سجعا يشبه سجع الكهان ، حتى روى أنه كان يقول : « أما ورب البحار ، والنخيل والأشجار ، والمهام والقفار ، والملائكة الأبرار ، لأقتلن كل جبار ، بكل لدن خطار ، ومهند بتار . . . حتى إذا أقمت عمود الدين ، وزايلت شعب صدع المسلمين ، وشفيت غليل صدور المؤمنين ، لم يكبر على زوال الدنيا ، ولم أحفل بالموت إذا أتى » .

وقد أخذ المختار فى محاربة أعداء العلويين ، وأكثر من القتل الذريع فيهم ،

باسمه ، والشهرستاني فى الملل والنحل بعد اتباع المختار : فرقة غير الكيسانية ، ولكنه يقول فى المختار صار شيعيا كيسانيا ؛ فكان المختار اتبع نخلة الشيعة الكيسانية .

ولم يعلم أن أحدا اشترك في قتل الحسين إلا أسكن نأتمه ، خفيه ذلك في نفوس الشيعة فالتفوا حوله ، وأحاطوا به ، وقاتلوا معه ، ولكن هزم في قتال مصعب ابن الزبير وقتله جيش مصعب .

٦٥ - (١) وعقيدة الكيسانية لا تقوم على ألوهية الأئمة كالسبئية الذين يعتقدون حلول الجزء الالهى في الإنسان كما بينا ، بل تقوم على أساس أن الإمام شخص مقدس ، ويذلون له الطاعة ، ويشقون بعلمه ثقة مطلقة ويعتقدون فيه العصمة عن الخطأ ؛ لأنه رمز للعلم الالهى .

(ب) ويدينون كالسبئية برجعة الإمام ، وهو في نظرهم بعد على والحسن والحسين ، محمد بن الحنفية ، ويقول بعضهم إنه مات وسيرجع ، وبعضهم ، وهم الأكثرون ، يعتقدون أنه لم يموت ، بل هو بجبل رضوى عنده غسل وماء ، وقد كان من هؤلاء كثير عزة إذ يقول :

ولاة الحق أربعة سواء	ألا إن الأئمة من قریش
هم الأسباط ليس بهم خفاء	على والثلاثة من بنیه
وسبط غيبته كربلاء	فسبط سبط إيمان وبر
يقود الخيل يتبعه اللواء	وسبط لا يذوق الموت حتى
برضوى عنده غسل وماء	تغيب لا يرى عنهم زمان

(ح) ويعتقدون البداء ، وهو أن الله سبحانه وتعالى يغير ما يريد تبعا لتغير عليه ، وأنه يأمر بالشىء ثم يأمر بخلافه . وقد قال الشهرستاني : « وإنما صار المختار إلى اختيار القول بالبداء ، لأنه كان يدعى علم ما يحدث من الأحوال إما بوحي يوحى إليه ، وإما برسالة من قبل الإمام ، فكان إذا وعد أصحابه بكون شىء ، وحدث حادثة ، فإن وافق كونه قوله جعله دليلا على دعواه ، وإن لم يوافق قال قد بدا الربكم ، .

ويعتقدون أيضا تناسخ الأرواح ، وهو خروج الروح من جسد وحلولها في جسد آخر ، وقد ثبت أن هذه الفكرة مأخوذة من الفلسفة الهندية القديمة .

(٥) وكانوا يقولون : « إن لكل شيء ظاهرا وباطنا ، ولكل شخص روحا ، ولكل تنزيل تأويلا ، ولكل مشال في هذا العالم حقيقة ، والمنتشر في الآفاق من الحكم والأسرار مجتمع في شخص الإنسان ، وهو العلم الذي آثر على عليه السلام به ابنه محمد بن الحنفية ، وكل من اجتمع فيه هذا العلم فهو الإمام حقا ، ^(١) .

وترى من هذا الذي ذكرناه ، وهو بعض مخاريقهم ، أنهم جانبوا مبادئ الإسلام ، وبعثوا عن روحه ، ورفعوا الأئمة إلى مراتب النبیین، وكأنهم اعتقدوا أن رسالة النبي ﷺ ما انتهت بموته ، بل بقيت في بيته من بعده .

٦٦ - الزبيرية : هذه الفرقة هي أقرب فرق الشيعة إلى الجماعة الإسلامية ، وهي لم تغل في معتقداتها ، ولم يكفر الأكثرون منها أحدا من أصحاب رسول الله ﷺ الأولين ، ولم ترفع الأئمة إلى مرتبة الإله ، ولا إلى مرتبة النبیین . وإمامها زيد بن علي بن الحسين رضي الله عنه ، خرج على هشام بن عبد الملك بالكوفة فقتل وصلب بكناسة السكوفة ، وقوام مذهبه ، وهو مذهب هذه الفرقة إلى أن عراها التغيير :

(أ) أن الإمام منصوب عليه بالوصف لا بالاسم ، وأوصاف الإمام التي قالوا إنه لا بد من وجودها حتى يكون إماما يبايعه الناس هي كونه فاطميا ، ورعا ، عالما ، سخيا ، يخرج داعيا الناس لنفسه . وقد خالفه في شرط الخروج كثير من الشيعة ، وناقشه في ذلك أخوه محمد الباقر ، وقال له : على قضية مذهبك ، والدك ليس بإمام ، فإنه لم يخرج قط ، ولا تعرض للخروج .

(ب) أنه تجوز إمامة المفضل ، فكأن هذه الصفات عندهم للإمام الأفضل الكامل ، وهو بها أولى من غيره فإن اختار أولو الحل والعقد في الأمة إماما لم يستوف بعض هذه الصفات ، وبايعوه ، صحت إمامته ولزمت بيعته ، وبنوا على ذلك الأصل صحة إمامة الشيوخ أبي بكر وعمر رضي الله عنهما ، وعدم تكفير

الصحابة ببيعتهما . فكان زيد يرى : « أن علي بن أبي طالب أفضل الصحابة ، إلا أن الخلافة فوضت إلى أبي بكر لمصلحة رأوها ، وقاعدة دينية رعوها ، من تسكين نائرة الفتنة ، وتطيب قلوب العامة ، فإن عهد الحروب التي جرت في أيام النبوة كان قريبا ، وسيف أمير المؤمنين علي عليه السلام عن دماء المشركين لم يحف ، والضغائن في صدور القوم من طلب الثأر كما هي ، فما كانت القلوب تميل إليه كل الميل ، ولا تنقاد له الرقاب كل الانقياد ، وكانت المصلحة أن يكون القيام بهذا الشأن لمن عرفوا باللين والتودد والتقدم بالسن ، والسبق في الإسلام ، والقرب من رسول الله ﷺ ، (١) .

وقد خذل زيداً أكثر الشيعة لقوله بذلك الأصل : قال البغدادى في كتابه الفرق بين الفرق : « لما استحر القتال بينه (زيد) وبين يوسف بن عمرو الثقفي ، قالوا إنا ننصرك على أعدائك بعد أن تخبرنا رأيك في أبي بكر وعمر اللذين ظلما جدك علي بن أبي طالب ، فقال زيد : إني لأقول فيهما إلا خيرا ؛ وإنما خرجت على بني أمية اللذين قتلوا جدى الحسين ، وأغاروا على المدينة يوم الحرة ، ثم رموا بيت الله بحجر المنجنيق والنار ، ففارقوه عند ذلك .

(ح) ومن مذهب الزيدية جواز خروج إمامين في قطرين مختلفين ، بحيث يكون كل واحد منهما إماما في قطره الذي خرج فيه مادام متحليا بالأوصاف التي بينهاها ، ويفهم من هذا أنهم لا يجوزون قيام إمامين في قطر واحد ، لأن ذلك يستدعى أن يبايع الناس لإمامين ، وذلك منهي عنه بصريح الأثر .

(د) وقد كان الزيدون يعتقدون أن مرتكب الكبيرة مغلد في النار ما لم يتب توبة نصوحا ، وهم قد اقتبسوا ذلك من المعتزلة الذين يقولون هذه المقالة ، وذلك لأن زيدا رحمه الله كان ينتحل نحلة المعتزلة ، إذ أنه كان ذا صلة بواصل بن عطاء شيخهم ، وأخذ عنه آراءها في الأصول . وروى أن ذلك كان من أسباب بغض سائر الشيعة له ، إذ أن واصل كان يرى : « أن علي بن أبي طالب في حروبه التي جرت

بينه وبين أصحاب الجمل ، وأصحاب الشام ، ما كان على الصواب بيقين ، وإن أحد الفريقين منهما كان على الخطأ لا بعينه ، ^(١) وذلك أمر لا يرضى الشيعة . ولما قتل زيد بايع الزيديون ابنه يحيى ، ثم قتل هو أيضا ، ثم بويع بعد يحيى محمد الإمام وإبراهيم الإمام فقتلها أبو جعفر المنصور ، ولم ينتظم أمر الزيدية بعد ذلك . ومالوا عن القول بإمامة المفضل ، ثم أخذوا يطعنون في الصحابة كسائر الشيعة ، فذهبت عنهم بذلك أولى خصائصهم .

٦٧ - الإمامية : ١ - وهم القائلون بأن إمامة علي ثبتت بالنص عليه بالذات من النبي (ص) نصا ظاهرا وبقينا صادقا من غير تعريض بالوصف ، بل إشارة بالعين ، وعلى نص على من بعده ، وهكذا كل إمام . قالوا وما كان في الدين أمر أهم من تعيين الإمام حتى تكون مفارقتة على فراغ قلب من أمر الأمة ، فانه إذ بعث لرفع الخلاف ، وتقرير الوفاق ، لا يجوز أن يفارق الأمة ويتركها هملا ، يرى كل واحد منهم رأيا ، ويسلك كل واحد منها طريقا لا يوافق عليه غيره ، بل يجب أن يعين شخصا هو المرجوع إليه ، وينص على واحد هو الموثوق به والمعول عليه ^(٢) ، ويستدلون على تعيين علي رضي الله عنه بالذات ببعض آثار عن النبي (ص) يدعون صدقها وصحة سندها مثل : « من كنت مولاه فعلى مولاه ، اللهم وال من والاه وعاد من عاداه ، ومثل : « أقضاكم على ، وغير ذلك من الآثار التي يدعون صحتها ، ويشك علماء الحديث من الجماعة في صدقها ، ويستبدلون أيضا باستنباطات من أمور كلف النبي عليا القيام بها ، وكلف غيره أخرى ، فيستنبطون مثلا من تكليف النبي عليا قراءة سورة براءة دون أبي بكر أنه أولى بالخلافة ، ويستنبطون من إرسال أبي بكر وعمر في بعث أسامة مؤمرا عليهما بجدارة على بالخلافة دونهم ، لأنه ما أمر عليه قط ، وهكذا استدلالاتهم وهي كثيرة .

(١) الملل والنحل للشهرستاني . وتلك الرواية محل نظر ، لأن المعروف في تاريخ المعتزلة أنهم الشيعة المعتزلة ، وكثير من الشيعة يذهبون في العقائد مذهب المعتزلة .
(٢) الملل والنحل للشهرستاني .

٢ — وقد اتفق الإمامية على خلافة الحسن بعد علي ، ثم الحسين ، واختلفوا بعد ذلك في سوق الإمامة ، ولم يتفقوا على رأى واحد ، بل انقسموا فرقا عدها بعضهم نيفا وسبعين ، وأعظمها فرقتان : الاثنا عشرية ، والاسماعيلية .

الاثنا عشرية — أما الأولون فيرون أن الخلافة بعد الحسين لعلي زين العابدين ثم لمحمد الباقر بن زين العابدين ، ثم لجعفر الصادق بن محمد الباقر ، ثم لابنه موسى الكاظم ، ثم لعلي الرضا ، ثم لمحمد الجواد ، ثم لعلي الهادي ، ثم للحسن العسكري ، ثم لمحمد ابنه ، وهو الإمام الثاني عشر . ويقولون إنه دخل سردابا في دار أبيه بسر من رأى وأمه تنظر إليه ، ولم يعد بعد ، ثم اختلفوا في سنه فقيل كانت سنه إذ ذاك أربع سنوات ، وقيل ثمانى سنوات ، وكذلك اختلفوا في حكمه ، فقال بعضهم إنه كان في هذه السن عالما بما يجب أن يعلمه الامام ، وإن طاعته كانت واجبة ، وقال آخرون كان الحكم لعلماء مذهبه ، حتى بلغ فوجبت طاعته .

٦٨ — الاسماعيلية : وهى طائفة من الشيعة الامامية انتسبت إلى اسماعيل بن جعفر ، ويسمون أيضا الباطنية ، لقولهم بالإمام الباطن .

تقول هذه الطائفة ان الامام بعد جعفر الصادق ابنه اسماعيل بنص من أبيه ، وفائدة النص ، وإن كان قد مات قبل أبيه ، إنما هو بقاء الامامة في عقبه ، ثم انتقلت الامامة من اسماعيل إلى محمد المكتوم ، وهو أول الأئمة المستورين ، وبعد محمد المكتوم ابنه جعفر المصدق ، وبعده ابنه محمد الحبيب ، وهو آخر المستورين ، وبعده ابنه عبد الله المهدي الذي ملك المغرب ، وملك بعده بنوه مصر ، وهم الفاطميون ^(١) .

وقد اضطهدت تلك الطائفة في أول أمرها فيمن اضطهد ، حتى فر معتنقو مذهبها إلى فارس ، وهناك خالط المذهب آراء الفرس القديمة وغيرها ، وقام فيها رجال ذوو أهواء ، يقضون لبائتهم باسم الدين ، فتولوا زعامتها .

وأول ناشرى دعوتها رجل يقال له ديسان، أخذها عن عبد الله القداح، ونشرها في بلاد فارس . ثم بدا له أن ينشرها في قلب الدولة ، فجاء إلى البصرة ، ودعا الناس سرا ، وجذب إليه رجلا من وجهاء اليمن كان يزور مقابر أهل البيت ، فاتفقا على بث الدعوة لآل البيت في اليمن، ونفذا مادبرا ، ثم أرسل القداح رجلين إلى المغرب لسهولة انقيادها للدعاة ، وقال لهما احرثا الأرض حتى يأتى صاحب البذر ، ثم سال سيل الدعوة الشيعية في بلاد المغرب ، حتى أخذ الفاطميون ملك الأغالبة في أفريقية ، ثم اقتطعوا مصر من الخليفة العباسى على ما هو معلوم في التاريخ .

٢ - الخوارج

٦٩ - هم أشد الفرق الإسلامية دفاعاً عن اعتقادهم ، وحماسة لأفكارهم ، وشدة في تدينهم في الجملة ، واندفاعاً وتهوراً فيما يدعون إليه ، وما يفكرون فيه ، وهم في اندفاعهم وتهورهم يستمسكون بألفاظ قد أخذوا بظواهرها ، وظنوها ديناً مقدساً ، لا يحيد عنه مؤمن ، ولا يخالف سبيله إلا من مالت به نفسه إلى البهتان ، ودفعته إلى العصيان . استرعت ألبابهم كلمة لا حكم إلا لله ، فاتخذوها ديناً ينادون به في وجوه مخالفهم ، ويقطعون به كل حديث ، فكانوا كلما رأوا علياً يتكلم قذفوه بهذه الكلمة ، وقد روى أنه رضى الله عنه قال في شأنهم عندما قالوها وكرروا قولها : « كلمة حق يراد بها باطل ، نعم إنه لا حكم إلا لله ، ولكن هؤلاء يقولون : لا إمرة إلا لله ، وإنه لا بد للناس من أمير بر أو فاجر ، يعمل في إمرته المؤمن ، ويستمتع فيها الكافر ، ويبلغ الله فيها الأجل ، ويجمع به النية ، ويقا تل به العدو ، وتؤمن به السبل ، ويؤخذ به للضعيف من القوى ، حتى يستريح بر ويستراح من فاجر » .

وقد استهوتهم فكرة البراءة من عثمان ، وعلى ، والحكام الظالمين ، حتى احتلت افهامهم ، واستولت على مداركهم ، استيلاء تاماً ، وسدت عليهم كل طريق للوصول إلى الحق ، فمن تبرأ من عثمان وعلى وطلحة والزبير والظالمين من بنى أمية سلكوه في جمعهم ، وتساحروا معه في مبادئ أخرى من مبادئهم ، ربما كانت أشد أثراً ، والخلاف فيها يبعده عنهم أكثر من الخلاف في هذا التبرؤ . خرج ابن الزبير على الأمويين ، فناصروه ووعدوه البقاء على نصرته والقتال في صفه ، ولما علموا أنه لا يتبرأ من أبيه وطلحة وعلى وعثمان نابذوه وفارقوه .

ولما ناقش عمر بن عبد العزيز شاذبا الخارجي كان محز الخلاف ، ومفصل المناقشة ، هو التبرؤ من أهل بيته الظالمين ، مع إقرار الخوارج أنه خالفهم ، ومنع استمرار ظلمهم ، ورد إلى الناس مظالمهم ، ولكن استحوذت عليهم فكرة التبرؤ

فكانت الحائل بينهم وبين الدخول في غمار الجماعة الإسلامية .

٧٠ - وإنهم ليشبهون في استحواذ الألفاظ البراقة على نفوسهم واستيلائها على مداركهم - اليعقوبيين الذين ارتكبوا أقسى الفظائع في الثورة الفرنسية ، فقد استولت على هؤلاء ألفاظ الحرية والمساواة والأخاء ، وباسمها قتلوا الناس وأهرقوا الدماء ، وأولئك استولت عليهم الفاظ الايمان ، ولا حكم إلا لله ، والتبرؤ من الظالمين ، وباسمها أباحوا دماء المسلمين ، وخصبوا البلاد الإسلامية بالدماء ، وشنوا الغارة في كل مكان ، ويظهر أن الحماسة التي امتازوا بها كانت هي الوحدة الجامعة بينهم وبين اليعقوبيين ، وما صدر عن الفريقين من أعمال متشابهة ما كان إلا لهذه الحماسة وقوة العاطفة . قال العلامة جوستاف لوبون في وصف اليعقوبيين في كتابة الثورة الفرنسية : وتوجد النفسية اليعقوبية خاصة عند ذوى الأخلاق المتحمسة الضيقة ، وتتضمن هذه النفسية فكراً قاصراً عنيداً يجعل اليعقوبى كثير السذاجة ، ولما كان لهذا لا يدرك من الأمور إلا علائقها الظاهرية ، فانه يظن أن ما يتولد في روحه من الصور الوهمية حقائق ، ويفوته ارتباط الحوادث بعضها ببعض ، وما ينشأ عن ذلك من النتائج ، ولا يحوله بصره عن خياله أبداً ، إذن فاليعقوبى لا يقترب الآثام لتقدم منطقته العقلية ، إذ لا يملك منه إلا قليلاً ، وإنما يسير مستيقناً ، وعقله الضعيف يخدم اندفاعاته حيث يتردد ذو المدارك السامية فيقف ، وإن هذا الوصف البديع لليعقوبيين هو وصف كامل صحيح لا أكثر نواحي الخوارج النفسية . وسترى فيما يلي من الحوادث والمناقشات ما يؤيد ذلك ، ويثبت صحته .

٧١ - ولم تكن الحماسة والتمسك بظواهر الألفاظ ، فقط هي الصفات الواضحة في الخوارج ، بل هناك صفات أخرى ، منها حب الفداء والرغبة في الموت والاستهداف للمخاطر من غير داع قوى يدفع إلى ذلك ، وربما كان منشأ ذلك هوساً عند بعضهم واضطراباً في أعصابهم ، لا مجرد الشجاعة والتمسك بالمذهب فقط وإنهم ليشبهون في ذلك النصارى الذين كانوا تحت حكم العرب في الأندلس . فقد

أصاب فريقاً منهم هوس جعلهم يقدمون على أسباب الموب وراء عصبية جامحة ، وفكرة فاسده . وأقرأ ما كتبه السكونت هنرى دى كاسترى فى وصفهم ، فانك سترى وصفا ينطبق فى كثير من النواحي على الخوارج ، فقد قال . « أراد كل واحد (من هؤلاء النصارى) أن يذهب إلى مجلس القضاء ليسب محمداً ، ويموت ، فتقاطروا عليه أفواجاً أفواجاً ، حتى تعب الحجاب من ردهم ، وكان القاضى يصم الآذان كيلا يحكم عليهم بالاعدام ، والمسلمون مشفقون على هؤلاء المساكين ويظنونهم من المجانين ، ولقد كان من الخوارج من يقاطع علياً فى خطبته ، بل من يقاطعه فى صلاته ومن يتحدى المسلمين محتسباً الله فى ذلك ، ظاناً أنه قرابة يتقرب بها إليه . ولما قتلوا عبدالله بن خباب بن الارت ، وبقرؤا بطن جاريته قال لهم على : ادفعوا إلينا قتلته . قالوا : كلنا قتله . فقال لهم على حتى كاد يبيدهم ، ولم يمنع ذلك بقيتهم من أن يسيروا فى طريقهم ، موغلين فى الدعوة إليها والحماسة لها ، فبينهم وبين أولئك النصارى شبه قريب من هذه الناحية .

فالإخلاص للإسلام كان صفات كثيرين منهم ، وإن كان معه هوس بفكرة فيه ، والتأثر بناحية واحدة من نواحيه ، يروى أن علياً رضى الله عنه أرسل إليهم ابن عباس يناقشهم ، فلما وصل إليهم رحبوا به وأكرموه فرأى منهم جباهاً فرحة لطول السجود ، وأيدياً كثفنت الأبل ، عليهم قص مرحضة ^(١) . ، فأخلصهم لدينهم فى الجثة أمر لا موضع فيه لارتباب ، ولكنه إخلاص قد عراه ضلال فى فهم الدين ، وإدراك لبه ومرماه ، فالمسلم المخالف لهم لا عصمة لدمه ، بينما الذى دمه معصوم ، قال أبو عباس المبرد فى الكامل : من طريف أخبارهم أصابوا مسلماً ونصرانياً ، فقتلوا المسلم ، وأوصوا بالنصرانى ، وقالوا احفظوا ذمة نبيكم لقيهم عبدالله بن خباب وفى عنقه مصحف ، ومعه امرأته ، وهى حامل ، فقالوا : إن الذى فى عنقك ليأمرنا أن نقتلك . . . قالوا فما تقول فى أبى بكر وعمر ؟ فأثنى خيراً . قالوا : فما تقول فى على قبل التحكيم وفى عثمان فى ست سنين ، فأثنى خيراً . قالوا : فما

تقول في التحكيم ؟ قال : أقول ان علياً أعلم بكتاب الله منكم ، وأشد توقياً على دينه وأنفذ بصيرة . قالوا : انك لست تتبع الهدى ، إنما تتبع الرجال على أسماها ، ثم قربوه إلى شاطئ النهر ، فذبجوه . . . وساموا رجلاً نصرانياً بنخله له ، فقال : هي لكم . فقالوا : والله ما كنا لناخذها إلا بثمن . قال : ما أعجب هذا : أتقتلون مثل عبدالله بن خباب ، ولا تقبلوا منا ثمن نخلة ! ،

٧٢ — ولماذا كان التعصب للفكرة ، والهوس لها والتشدد فيها مع الخشونة في الدفاع ، والتهور في الدعوة إليها وحمل الناس عليها بقوة السيف ، والعنف والقسوة بدرجة لا رفق فيها ، وبحال لا تتفق مع سماحة هذا الدين ؟ السبب في ذلك فيما أعتقد أن الخوارج كلن أكثرهم من عرب البادية ، وقليل منهم كان من عرب القرى ، وهؤلاء كانوا في فقر مدقع ، وشدة بلاء قبيل الإسلام ، ولما جاء الإسلام لم تزد حالتهم المادية حسناً ، لأن كثير منهم استمروا في باديتهم بلاوائها وشدتها وصعوبة الحياة فيها ، وأصاب الإسلام شغاف قلوبهم مع سذاجة في التفكير وضيق في التصور ، وبعد عن العلوم ؛ فتسكون من مجموع ذلك نفوس مؤمنة متعصبة ، لضيق نطاق العقول ، ومتهورة مندفعة وزاهدة ، لأنها لم تجد ، والنفس التي لا تجد إذا غمرها إيمان ، ومس وجدانها اعتقاد صحيح ، انصرفت عن الطموح إلى شهوات الدنيا ، وملاذ هذه الحياة ، واتجهت إلى الحياة الأخرى ، وإلى نعيمها والرغبة في التمتع بملاذها ، والابتعاد عما يؤدي إلى جحيمها وشقاءها ، ولقد كانت معيشتهم دافعة لهم على الخشونة والقسوة والعنف ؛ إذ النفس صورة لما تألف وترى ، ولو أنهم عاشوا عيشة رافهة فأكهة بنوع من النعيم لآلان ذلك من صلابتهم ورطب من شدتهم ، ونهنه من حدتهم ، يروى أن زياد ابن أبيه بلغه ، عن رجل يكنى أبا الخير من أهل البأس والنجدة أنه يرى رأى الخوارج فدعاه ، فولاه وورقه أربعة آلاف درهم في كل شهر ، وجعل عمالته في كل سنة مائة ألف . فكان أبو الخير يقول . ما رأيت شيئاً خيراً من لزوم الطاعة ، والتقلب بين أظهر الجماعة ، فلم يزل والياً حتى أنكر منه زياد شيئاً ، فتنمر لزياد فحبسه ، فلم يخرج من حبسه حتى مات ،

انظر إلى النعمة كيف ألانت من طباعه ، وهذبت من نفسه ، وجعلته سمحاً رقيقاً بعد أن كان متعصباً عنيفاً .

٧٣ — ونحن ان وصفنا أكثر الخوارج بالاخلاص في خروجهم على علي والأمويين من بعده ، لا ننكر أن هناك غير العقيدة أموراً أخرى حفزتهم على الخروج من أعظمها وضوحاً - أنهم كانوا يحسدون قريشاً على استيلائهم على الخلافة ، واستبدادهم بالامر دون الناس . والدليل على ذلك أن أكثرهم من القبائل الربعية التي كانت بينها وبين القبائل المضربة الاحن الجاهلية والعداوات القديمة التي خفف الإسلام حدتها ، ولم يذهب بكل قوتها ، بل بقيت منها آثار غير قليلة مستمكنة في القلوب متغلغلة في النفوس ، وقد تظهر في الآراء والمذاهب من حيث لا يشعر المعتنق للمذهب ، الآخذ بالرأى ، وإن الانسان قد يسيطر على نفسه هوى يدفعه إلى فكرة معينة ، ويخيل إليه ان الاخلاص رائده ، والعقل وحده يهديه ، وهذا أمر واضح في الأمور التي تجري في الحياة في كل ظواهرها ، فالإنسان ينفر من كل فكرة اقترنت بما يؤلمه ، وإذا كان ذلك كذلك ، فلا بد أن نتصور أن الخوارج وأكثرتهم ربيعون رأوا الخلفاء قوماً مضرين ، فنفروا من حكمهم ، واتجه تفكيرهم إلى آراء في الخلافة تحت ظل ذلك النفور من حيث لا يشعرون وظنوا أنه محض الدين ، ولب اليقين ، وأنه لا دافع لهم إلا الاخلاص لدينهم ، والتوجه لربهم ، وليس بمانع لدينا أن يكون الاخلاص في طلب الدين عند بعضهم لا تشوبه شائبة ، ولم يختلط به أى درن من غرض أو عارض من سوء — وهو الذى دفع بعضهم إلى الخروج والله أعلم بما تخفى الصدور .

٧٤ — والخوارج كما رأيت أكثرهم من العرب . والموالى كانوا فيهم عدداً قليلاً ، مع أن آراءهم في الخلافة من شأنها أن تجعل الدوالى الحق في أن يكونوا خلفاء ، عند ما تتوافر في أحدهم شروطها ، إذ الخوارج لا يقصرون الخلافة على بيت من بيوت العرب ، ولا على قبيل من قبيلهم ، بل لا يقصرونها على جنس من الاجناس ، أو فريق من الناس . والسبب في نفور الموالى من مذهبهم أنهم هم

كانوا ينفرون من الموالي ، ويتعصبون ضدهم . وقد روى ابن أبي الحديد ، ان رجلاً من الموالي خطب امرأة خارجية ، فقالوا لها فضحتينا ، وربما لو تركوا تلك العصبية لتبعهم كثيرون من الموالي .

ومع ان الموالي في الخوارج كانوا عدداً قليلاً نرى لهم أثراً في بعض فرقهم فاليزيدية ^(١) ادعوا ان الله سبحانه وتعالى يبعث رسولا من العجم ينزل عليه كتاباً ينسخ بشرعه الشريعة المحمدية . والميمونية ^(٢) أباحوا نكاح بنات الاولاد ^(٣) وبنات اولاد الأخوة ، وبنات اولاد الأخوات ^(٤) وهذه كما نرى مبادئ كفر واضح أنها تفكير فارسي ، إذ الفرس المجوس هم الذين يحنون إلى نبي من فارس وهم الذين يبيحون الانكحة السابقة .

٧٥ — من الكلام السابق عرفنا عقلية الخوارج ونفسياتهم وقبائلهم ، والحق أن آراءهم مظهر واضح لتفكيرهم وسداجة عقولهم ونظراتهم السطحية ، ونقمتهم على قريش ، وكل القبائل المصرية .

١ — وأول آرائهم ، وأحكامها وأسدها أن الخليفة لا يكون إلا بانتخاب حر صحيح يقوم به عامة المسلمين ، لا يقوم به فريق دون فريق ، ولا جمع دون جمع ، ويستمر خليفة ما دام قائماً بالعدل ، مقبلاً للشرع ، مبتعداً عن الخطأ والزيغ ، فان حاد وجب عزله أو قتله .

ب — ولا يرون أن بيتاً من بيوت العرب اختص بأن يكون الخليفة منه ، فليست بالخلافة في قريش كما يقول غيرهم ، وليست لعربي دون أعجمي ، والجميع فيها سواء ، بل يفضلون أن يكون الخليفة غير قريشي ، ليسهل عزله أو قتله إن خالف الشرع وحاد عن الحق ، وجانب الصواب ، إذ لا تكون له عصبية تحميه ،

(١) اتباع يزيد بن أبي انيسة الخارجي

(٢) اتباع ميمون العجدي ، وذلك لأنهم لما انفصلوا عن النجدات أقاموا بسجستان فسرت إليهم الآراء الفارسية .

(٣) الفرق بين الفرق للبغدادى .

ولا عشيرة تؤويه ، ولا ظل غير ظل الله يستظل به ، وعلى هذا الأساس اختار أوائلهم عبد الله بن وهب الراسبي ، وأمرؤه عليهم ، وسموه أمير المؤمنين ، وليس بقرشي . وكان ذلك المبدأ جديراً بأن يغرى جماهير المسلمين باعتراف مذهبهم ، ولكن ازدراءهم بالموالي واستباحتهم لدماء المسلمين وسبيهم للنساء والذرية ، وطعنهم في إيمان على وكثير من آل البيت ، كل هذا حال بينهم وبين قلوب الناس أن تصفى إليهم .

(ح) — ولا ننسى أن نذكر هنا أن النجدات من الخوارج يرون أنه لا حاجة للناس إلى إمام قط ، وإنما عليهم أن يتناصفوا فيما بينهم ، فإن رأوا أن ذلك لا يتم إلا بإمام يحملهم على الحق فأقاموه جاز ، فاقامة الامام في نظرهم ليست واجبة بإيجاب الشرع ، بل جائزة ان اقتضتها المصلحة ، ودعت إليها الحاجة .

(ء) — ويرى الخوارج تكفير أهل الذنوب ولم يفرقوا بين ذنب يرتكب عن قصد للسوء ، ونية للآثم ، وخطأ في الرأي والاجتهاد يؤدي إلى مخالفة وجه الصواب ، ولذا كفروا علياً بالتحكيم ، مع أنه لم يقدم عليه مختاراً ، وإن سلم أنه اختاره ، فالأمر لا يعدو مجتهداً أخطأ ولم يصب ، ان كان التحكيم ليس من الصواب فلجأجتهم في تكفيره رضى الله عنه دليل على أنهم يرون الخطأ في الاجتهاد يخرج عن الدين ، ويفسد اليقين ، وكذلك كان شأن طلحة والزبير وعثمان وغيرهم من علية الصحابة الذين خالفوهم في جزئية من الجزئيات ، فكفروهم للاجتهاد الخطأ في زعمهم ، وقد ساق ابن أبي الحديد أدلتهم التي تمسكوا بها في تكفير مرتكب الذنب ، ورد عليها ، ولا يهمننا وجه الرد ، وإنما يهمننا ذكر بعض الأدلة لنعرف منها وجهات نظرهم ، وكيف كانوا يفكرون ، وسترى أن تفكيرهم كان سطحيًا ، لا يتعمقون في بحث ، ولا يتقصون أطراف موضوع .

وهذه الأدلة كثيرة منها قوله تعالى : « ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً . ومن كفر فإن الله غنى عن العالمين ، فجعل تارك الحج كافراً ، وترك الحج كبيرة ، فكل مرتكب كبيرة كافر في زعمهم ، ومنها قوله تعالى : « ومن لم يحكم بما

أنزل الله فأولئك الكافرون ، وكل مرتكب للذنوب قد حكم بغير ما أنزل الله في زعمهم فهو كافر ، ومنها قوله تعالى : « يوم تبيض وجوه وتسود وجوه ، فاما الذين اسودت وجوههم ، أكفرتهم بعد إيمانكم فذوقوا العذاب بما كنتم تكفرون . قالوا والفساق لايجوز أن يكون ممن ابيضت وجوههم ، فوجب أن يكون ممن اسودت ، ووجب أن يسمى كافرا لقوله تعالى بما كنتم تكفرون ، ومنها قوله تعالى : « وجوه يومئذ مسفرة ضاحكة مستبشرة ، ووجوه يومئذ عليها غبرة ترهقها قرة أولئك هم الكفرة الفجرة ، والفساق على وجهه غبرة ، فوجب أن يكون من الكفرة . ومنها قوله تعالى : « ولكن الظالمين بآيات الله يجحدون ، أثبت الظالم جا حدا ، وهذه صفة الكفار (١)

وكل هذه الدلائل كما ترى ظواهر نصوص ، قد نظروا اليها نظرا سطحيا ولم يدركوا مراميها ولا أسرارها ، ولم يصيخوا هدفها . وكان على رضى الله عنه يحتاج على من عاصروه منهم بالحجج الدامغة ، والأدلة القاطعة . وبما قاله ردأ عليهم : « فان أبيتم أن تزعموا الا أنى أخطأت ، وضللت ، فلم تضلون عامة أمة محمد ﷺ وآله بضلالى ، وتأخذونهم بخطئى ، وتكفرونهم بذنوبى ، سيوفكم على عوائقكم تضعونها مواضع البر والسقم ، وتخلطون من أذنب بمن لم يذنب ، وقد علمتم أن رسول الله ﷺ وآله رجم الزانى المحصن ثم صلى عليه ، ثم ورثه أهله ، وقتل القاتل ، وورث ميراثه أهله ، وقطع يد السارق وجلد الزانى غير المحصن ، ثم قسم عليهما من النىء ، ونكحوا المسلمات ، فأخذهم رسول الله صلى الله عليه وسلم وآله بذنوبهم ، وأقام حق الله فيهم ، ولم يمنعهم سهمهم من الإسلام ، ولم يخرج أسمائهم من بين أهله ، وفى ذلك الكلام القيم رد مفحم لا يمارون فيه ، ولا يستطيعون أن يثيروا حوله غباراً . ولعله رضى الله عنه عدل عن الاحتجاج بالكتاب إلى الاحتجاج بالعمل الذى كان عليه النبي صلى الله عليه وسلم ، لأن العمل لا يقبل

(١) ملخص من شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد المجلد الثانى ص ٣٠٧ و ٣٠٨ وارجع الى الموضوع كاملا فيه .

تأويلاً ، ولا يفهم إلا على الوجه الصحيح فلا يتسع لنظراتهم السطحية ، وتفكيرهم الذى لا يصيب إلا جانباً واحداً ، ولا يتجه إلا إلى اتجاه جزئى ، وفى الاتجاه الجزئى فى فهم العبارات والأساليب ضلال عن مقصدها ، وبعد عن مرماها ، وفى النظرة الكلية الشاملة الصواب ، ادراك الحق من كل نواحيه ، فهو رضى الله عنه جاد لهم بالعمل ، حتى يقطع عليهم كل تأويل ، ولكى يبين لهم وضع الحقيقة من غير أن يجعل لتلبساتهم الفاسدة أى باب من أبواب الحيرة والاضطراب .

٧٦ — هذه جملة الآراء التى اعتنقها أكثرهم ، ولم يتفقوا فى غيرها على مذهب أو رأى أو نظر ، بل كانوا كثيرى الخلاف ، يشجر بينهم الخلاف لأصغر الأمور وأقلها ، وربما كان هذا هو السر فى كثير من انهزاماتهم . وكان المهلب بن أبي صفرة الذى كان فى العصر الأموى ترساً للجماعة الإسلامية ، يتخذ الخلاف بينهم ذريعة لتفريقهم وخضد شوكتهم والقل من حدتهم ، وإذا لم يجدهم مختلفين دفع إليهم من يشير الاختلاف بينهم ، يحكى ابن أبي الحديد ، ان حداداً من الأزارقة كان يعمل نصالاً مسمومة ، فيرمى بها أصحاب المهلب ، فرفع ذلك إلى المهلب فقال أنا أكفيكموه ان شاء الله ، فوجه رجل من أصحابه بكتاب ، وألف درهم إلى عسكر قطرى بن الفجاءة قائد الخوارج ، فقال له : ألق هذا الكتاب فى العسكر والدراهم ، واحذر على نفسك ، فضى الرجل وكان فى الكتاب :

أما بعد ، فان نصالك قد وصلت إلى ، وقد وجهت إليك بألف درهم فاقبضها وزدنا من النصال ، فرفع الكتاب إلى قطرى فدعا الحداد ، فقال ما هذا الكتاب قال : لا أدري ، قال فما هذه الدراهم ؟ قال لا أعلم بها ، فأمر به فقتل ، فجاء عبدربه الصغير مولى بنى قيس بن ثعلبه فقال ؟ قتلت رجلاً على غير ثقة وتبين ؟ قال قطرى : إن قتل رجل فى صلاح الناس غير منكر ، وللإمام أن يحكم بما يراه صالحاً ، وليس للرعية أن تعترض عليه ، فتنكر له عبدربه فى جماعة معه ، ولم يفارقوه . وبلغ ذلك المهلب فدرس إليهم رجلاً نصرانياً جعل له جعلاً يرغب فى مثله : وقال . إذا رأيت قطرياً فاسجد له ، فاذا نهاك فقل إنما سجدت لك ، ففعل ذلك النصراني ، فقال

قطرى ! إنما السجود لله تعالى . فقال ما سجدت إلا لك فقال رجل من الخوارج : إنه قد عبدك من دون الله ، وتلا قوله تعالى : انكم وما تعبدون من دون حصب جهنم ، أنت لها واردون ، فقال قطرى إن النصارى قد عبدوا عيسى ابن مريم ، فما ضر عيسى ذلك شيئا . فقام رجل من الخوارج إلى النصارى فقتله ، فانكر قطرى ذلك عليه وأنكر قوم من الخوارج إنكاره ، وبلغ الملب ذلك ، فوجه إليهم رجلا يسألهم ، فاتاهم الرجل ، فقال أرايتم رجلين يخرجان مهاجرين لکم : فات أحدهما في الطريق وبلغ الآخر إليکم ، فامتحنوه فلم يحز المحنة ما تقولون ؟ فقال بعضهم ! أما الميت فمن أهل الجنة ، وأما الذى لم يحز المحنة فكافر حتى يحيز المحنة ، وقال قوم آخرون هما كافران حتى يحيز المحنة ، فكثر الاختلاف ، وخرج قطرى إلى حدود اصطخر ، فأقام شهراً والقوم في خلافهم ^(١) .

انظر كيف كان ذلك القائد العظيم ، يستغل حماسهم ، وشدة تعصب كل منهم لرأيه ، وسذاجة تفكيرهم . وضعف مداركهم ؛ فيؤثر نيران العداوة بينهم ويؤجج لهيب الاختلاف ؛ ليكون بأسهم بينهم شديداً ، ويكونوا ضعفاء أمام عدوهم ، وفي الحق إن مثارات الخلاف بينهم كانت كثيرة ، وكثيرا ما كانت من غير باذر لبذور الخلاف بينهم ، ولذلك انقسموا إلى فرق كثيرة ، ولنتكلم كلمة عن أظهر فرقتهم ورؤوسهم : وهم :

١٧٧ — الأزارقة : هم أتباع نافع بن الأزرق الحنفى ، أى بنى حنيفة من القبائل الربعية ، وكانوا أقوى الخوارج شكيمة ، وأكثرهم عدداً ، وأعزهم نفرا قاتلوا بقيادة نافع قواد الأمويين ، وابن الزبير تسعة عشر عاماً ، ولما قتل نافع في ميادين القتال جاء من بعده نافع بن عبد الله ، ثم قطرى بن الفجاءة وفي عهده ضعف شأنهم ، بسبب بغض الناس لهم ، لشهرتهم بسفك الدماء ، وتألب المسلمين عليهم ، واختلافهم فيما بينهم ، فهزموا في كل مكان ، ثم توالى انهزاماتهم من بعده إلى أن انتهى أمرهم ، وقد ذهبوا إلى المبادئ العامة التى ذكرناها للخوارج ، وزادوا عليها .

ا - أن مخالفهم من عامة المسلمين ، ومن لا يرون رأيهم من الخوارج مشركون ، وكذلك قاعدة الخوارج مشركون .

ب - أن اطفال مخالفهم مشركون مخلدون في النار .

ح - دار المخالفين دار حرب ، ويجوز قتل أطفالهم ونسائهم وسيبهم .

د - إسقاط حد الرجم عن الزاني ، إذ ليس في القرآن ذكره ، وإسقاط حد قذف المحصنين من الرجال ، مع وجوب الحد على قاذفي المحصنات من النساء .

ه - جواز الكبائر والصغائر على الأنبياء (١)

٧٨ - النجدات : هم أتباع نجدة بن عويمر الحنفي ، وقد خالفوا الأزارقة في تكفير القعدة من الخوارج ، واستحلال قتل الأطفال (٢) وزادوا عليهم استحلال أهل العهد والذمة ، وقد كانوا باليامة ، وقد كانوا مع أبي طالوت الخارجي ، ثم بايعوا نجدة سنة ست وستين ، فعظم أمره وأمرهم ، حتى استولى على البحرين ، وعمان ، وحضرموت ، واليمن ، والطائف ، ثم اختلفوا على نجدة لأمرهم فقاموها عليه ، منها أنه أرسل ابنه في جيش ، فسبوا نساء ، وأكلوا من الغنيمة قبل القسمة ، فعذرهم . ومنها أنه تولى أصحاب الحدود من أصحابه ، وقال لعل الله تعالى يعفو عنهم ، وإن عذبهم ففي غير النار ، ثم يدخلهم الجنة ، ومنها أنه أرسل جيشا في البحر ، وجيشا في البر ، ففضل الذين بعثهم في البر في العطاء .

وقد ترتب على اختلافهم أن انقسموا إلى ثلاث فرق : فرقة ذهبت إلى سجستان مع عطية بن الأسود الحنفي ، وفرقة ثاروا مع أبي فديك على نجدة فقتلوه ، وفرقة عذرت نجدة في أحداثه ، وهم الذين بقي لهم اسم النجدات ، وقد بقي أبو فديك بعد نجدة ، إلى أن أرسل اليه عبد الملك بن مروان جيشا هزمه ،

(١) الملل والنحل للشهرستاني

(٢) وقد علمت مما مضى أن النجدات لا يرون إقامة امام وأجبا وجوبا شرعيا وبما خالف فيه نجدة ناعما

جواز التقية فإنه يجوزها ونافع بمنعها .

وبعث برأسه إلى عبد الملك بن مروان ، فانتهى أمر هذه الطائفة .

٧٩ — الصفريّة : أتباع زياد بن الأصفر . وهم في آرائهم أقل تطرفا من

الآزارقة ، وأشد من غيرهم ، قد خالفوا الأزارقة في مرتكبي الكبائر ، فلم يتفقوا على إشراكه ، بل منهم من يرى أن الذنوب التي فيها الحد ، لا يتجاوز بمرتكبيها الاثم الذي سماه الله به كالسارق ، والزاني ، وما ليس فيه حد ، فمرتكبه كافر ، ومنهم من يقول إن صاحب الذنب الذي فيه حد لا يكفر حتى يحده الوالي .

ومن الصفريّة أبو بلال مرداس ، وكان رجلا صالحا زاهدا ، خرج في أيام يزيد بن معاوية بناحية البصرة ، ولم يتعرض للناس ، وكان يأخذ من مال السلطان ما يكفيه إن ظفر به ، ولا يريد الحرب ، فأرسل اليه عميد الله بن زياد جيشا قضى عليه ، ومنهم عمران بن حطان ، وكان شاعرا زاهدا ، قد طاف في البلاد الإسلامية فارا بنحلته ، وقد انتخبه هؤلاء الخوارج إماما لهم بعد أبي بلال .

٨٠ — العجاردة : هم أصحاب عبد الكريم بن عجرد أحد أتباع عطية بن الأسود الحنفي ، وهم قرييون جدا من النجدات في أصل نحلته ، وجملة آرائهم ، إذ أنهم يتولون القعدة من الخوارج ، إذا عرفوا بالديانة ، ويرون الهجرة فضيلة لا فرضا ، ولا يكون مال المخالف فينا إلا إذا قتل صاحبه .

وقد افرقت العجاردة فرقا كثيرة ، في أمور : منها ما يتعلق بالقدر وقدرة العبد ومنها ما يتعلق بأطفال المخالفين ، وكان يدفعهم إلى الخلاف مسائل جزئية ، فينتهى الأمر إلى الكلام في قضايا عامة تصيرهم فرقا وأحزابا ، ومن أمثلة ذلك أن رجلا منهم اسمه شعيب كان مدينا لآخر اسمه ميمون ، فلما تقاضى هذا دينه ، قال شعيب : أعطيك إن شاء الله ، فقال ميمون : قد شاء الله تلك الساعة ، فقال شعيب : لو كان قد شاء ذلك لم أستطع إلا أن أعطيك ، فقال ميمون : قد أمر الله بذلك ، وكل ما أمر به فقد شاءه ، ومالم يشأ لم يأمر به . فافترقت العجاردة في ذلك إلى ميمونية وشعيبية ، وكتبوا إلى رئيسهم عبد الكريم . فقال : إنما نقول

ماشاء الله كان ، وما لم يشأ لم يكن ، ولا نلحق بالله سواء . فادعى كل أن الجواب يؤيده .

ويروى أن عجرديا اسمه ثعلبة كانت له بنت فخطبها عجردي آخر ، وأرسل إلى أمها يسألها : هل بلغت البنت ؟ فإن كانت قد بلغت ، ورضيت الإسلام على الشرط الذي تعتبره العجاردة ، لم يبال كم كان مهرها فقالت : إنها مسلمة في الولاية ، سواء أبلغت ، أم لم تبلغ . فرفع الأمر إلى عبد الكريم ، فاختار البراءة من الأطفال ، وخالفه ثعلبة ، وافترقت من العجاردة على ذلك - فرقة هي الثعلابة .

٨١ - الاباضية : وهم أتباع عبد الله بن إباح ، وهم أكثرهم الخوارج اعتدالا ، وأقربهم إلى الجماعة الإسلامية رأيا وتفكيراً ، فهم أبعد عن الشطط والغلو ، وأقرب إلى الاعتدال ، وجملة آرائهم :

١ - أن مخالفتهم من المسلمين ليسوا مشركين ، ولا مؤمنين ، ويسمونهم كفارا ، ويروى عنهم أنهم قالوا : انهم كفار نعمة .

٢ - دماء مخالفتهم حرام في السر لا في العلانية ، ودارهم دار توحيد إلا معسكر السلطان .

٣ - لا يحل من غنائمهم في الحرب إلا الخيل ، والسلاح . وكل ما فيه قوة في الحروب ، ويردون الذهب والفضة إلى أصحابها .

٤ - تجوز شهادة المخالفين ، ومناحتهم ، والتوارث معهم . ومن هذا يتبين اعتدالهم ، وقربهم من إنصاف المخالفين ، ومن أجل ذلك بقوا إلى اليوم في بعض جهات العالم الإسلامي .

٨٢ - خوارج لا يعدون من المسلمين : قام مذهب الخوارج على الغلو والتشدد في فهم الدين ، فضلوا ، وأجهدوا أنفسهم والمسلمين بضلالهم . ولكن المسلمين الصادق الإيمان لم يحكموا بكفرهم ، وإن حكموا بضلالهم ، ولذا روى أن عليا رضي الله عنه أوصى أصحابه ألا يقاتل أحد الخوارج من بعده ، لأن من

طلب الحق فأخطأه ليس كمن طلب الباطل فناله ، فعلى رضى الله عنه كان يعتبرهم طالبين للحق ، قد جانبوا طريقه ، ويعتبر الأمويين طالبين للباطل ، وقد نالوه ، ولسكن كان فى الخوارج فرق قد ذهبوا مذاهب ليس فى كتاب الله ما يؤيدها ، بل فيه ما يناقضها من غير أى تأويل ، وقد ذكر البغدادى فى كتابه الفرق بين الفرق طائفتين من الخوارج عدتهما خارجتين عن الإسلام ، وهما :

(١) اليزيدية : أتباع يزيد بن أبى أنيسة الخارجى ، وكان إباضياً ثم ادعى أنه سبحانه وتعالى يبعث رسولا من العجم ، ينزل عليه كتابا ينسخ الشريعة المحمدية وقد أشرنا إلى ذلك فيما مضى .

(٢) الميمونية ؛ وهم أتباع ميمون العجردى الذى ذكر آنفا فى مسألة الخلاف فى الدين ، وقد أباح نكاح بنات الأولاد ، وبنات أولاد الأخوة والأخوات وقال فى علة ذلك إن القرآن لم يذكرهن فى المحرمات ، وروى عن هؤلاء الميمونية أنهم أنسكروا سورة يوسف ، ولم يعدوها من القرآن لأنها قصة غرام فى زعمهم ، لا تصلح أن تضاف إليه ، فقبحهم الله لسوء ما يعتقدون .

٣ - المعتزلة

نشأته :

٨٠ - نشأت هذه الفرقة في العصر الأموي ، ولكنها شغلت الفكر الإسلامي في العصر العباسي ردحا طويلا من الزمان .

كان العراق في عصر الخلفاء الراشدين ، والعصر الأموي ، يسكنه عادة ضوائف تنتمي إلى سلاسل مختلفة ، فبعضهم ينتمي إلى سكان العراق الأقدمين من الكلدان ، وبعضهم من الفرس ، وبعضهم نصارى ، ويهود ، وعرب . وقد دخل أكثر هؤلاء في الإسلام ، وبعضهم قد فهمه على ضوء المعلومات القديمة التي في رأسه ، واصطبغ في نفوسهم بصبغتها ، وتكونت عقيدتهم على طريقتهما ، وبعضهم أخذ الإسلام من ورده الصافي ، ومنهله العذب ، وانسأغ في نفسه من غير تغيير ، ولكن شعوره وأهواءه لم تسكن إسلامية خالصة ، بل كان فيه ميل إلى القديم ، وحنين إليه على غير إرادة ، بل على النحو الذي يسميه علماء النفس في العصر الحديث : « العقل الباطن » . لذلك لما اشتدت الفتن في عصر أمير المؤمنين على ابن أبي طالب انبعثت في العراق الأهواء القديمة من مرقدتها ، واستيقظت من سباتها ، وهبت من مكانها مكشوفة من غير ستار ، وظهر في العراق وحوله الخوارج والشيعة ، وفي وسط هذا المزيج من الآراء ، وذلك المضطرب الفسيح من الأهواء ظهرت المعتزلة .

٨١ - ويختلف العلماء في وقت ظهورها : فبعضهم يرى أنها ابتدأت في قوم من أصحاب علي اعتزلوا السياسة ، وانصرفوا إلى العقائد عند ما تنزل الحسن عن الخلافة لمعاوية ، وفي ذلك يقول أبو الحسين الطراثني في كتابه (أهل الأهواء والبدع) : « وهم سموا أنفسهم معتزلة ، وذلك عند ما بايع الحسن بن علي عليه السلام معاوية ، وسلم إليه الأمر ، اعتزلوا الحسن ومعاوية ، وجميع الناس ، وكانوا

من أصحاب على ولزموا منازلهم ، ومساجدهم ، وقالوا نشغل بالعلم والعبادة .

(٢) والأكثر على أن رأس المعتزلة هو واصل بن عطاء ، وقد كان ممن يحضرون مجلس الحسن البصرى العلى ، فثارت تلك المسألة التى شغلت الأذهان فى ذلك العصر ، وهى مسألة مرتكب الكبيرة ، فقال واصل مخالفاً الحسن البصرى : أقول إن صاحب الكبيرة ليس بمؤمن باطلاق ، بل هو فى منزلة بين المنزلتين ، ثم اعتزل مجلس الحسن ، واتخذ له مجلساً آخر فى المسجد .

ومن هذا تعرف لماذا سمي هو وأصحابه بالمعتزلة ، ولكن بعض المستشرقين يرى أنهم سمو المعتزلة لأنهم كانوا رجالاً أتقياء متقشفين ، ضاربى الصفع عن ملاذ الحياة ، وكلية معتزلة تدل على أن المتصفين بها زاهدون فى الدنيا .

وفى الحق ليس كل المنتسبين إلى هذه الفرقة كما نعتهم ، بل منهم المتهمون بالمعاصى ، ومنهم المتقون ، فمنهم الأبرار ومنهم الفجار .

٨٢ — مذهب المعتزلة : قال أبو الحسن الخياط فى كتابه الانتصار : ليس يستحق أحد اسم الاعتزال حتى يجمع القول بالأصول الخمسة : التوحيد ، والعدل ، والوعد والوعيد ، والمنزلة بين المنزلتين ، والأمر بالمعروف ، والنهي عن المنكر ؛ فإذا كملت فى الإنسان هذه الخصال الخمس فهو معتزلى ، هذه هى الأصول الجامعة لمذهب المعتزلة ، فكل من يتحيف طريقها ، ويسلك غير سبيلها ليس منهم . لا يتحملون إثمهم ، ولا تلقى عليهم تبعة قوله ، ولنتكلم فى كل أصل من هذه الأصول ، بكلمة موجزة .

فأما التوحيد فهو لب مذهبهم ، وأسس نحلتهم ، ويرون فيه كما قال الأشعرى عنهم فى كتابه مقالات الإسلاميين : « إن الله واحد ليس كمثل شئ وهو السميع البصير ، وليس بجسم ، ولا شبح ، ولا جثة ، ولا صورة ، ولا لحم ولا دم ، ولا جهر ، ولا عرض ، ولا بذى لون ، ولا طعم ، ولا رائحة ، ولا مجسة ، ولا بذى حرارة ، ولا برودة ، ولا رطوبة ، ولا يبوسة ، ولا طول ، ولا عرض

ولا عمق ، ولا إجتماع ، ولا افتراق ، ولا يتحرك ، ولا يسكن ، ولا يتبعض ،
ولا بذى أبعاد وأجزاء ، ولا جوارح وأعضاء ، وليس بذى جهات ، ولا بذى
يمين وشمال ، وأمام وخلف وفوق وتحت ، ولا يحيط به مكان ، ولا يجري عليه
زمان ، ولا تجوز عليه الماسة ولا العزلة ، ولا الحلول في الأماكن ، ولا يوصف
بشيء من صفات الخلق الدالة على حدثهم ، ولا يوصف بأنه متناه ، ولا يوصف
بمساحة ولا ذهاب في الجهات ، وليس بمحدود ، ولا والد ولا بمولود ، ولا تحيط
به الأقدار ، ولا تحجبه الأستار ، ولا تدركه الحواس ، ولا يقاس بالناس ، ولا
يشبه الخلق بوجه من الوجوه ، ولا تجرى عليه الآفات ، ولا تحل به العاهات ،
وكل ما خطر بالبال ، وتصور بالوهم فغير مشبه له ، ولم يزل أولاً سابقاً ، متقدماً
للحدثات ، موجوداً قبل المخلوقات ، ولم يزل عالماً قادراً حياً ، ولا يزال كذلك
لا تراه العيون ، ولا تدركه الأبصار ، ولا تحيط به الأوهام ، ولا يسمع بالأسماع .
شيء ، لا كالأشياء ، عالم قادر حي ، لا كالعلماء القادرين الأحياء ، وإنه القديم
وحد ، ولا قديم غيره ، ولا إله سواه ، ولا شريك له في ملكه ، ولا وزير له في
سلطانه ، ولا معين على إنشاء ما أنشأ ، وخلق ما خلق ، لم يخلق الخلق على مثال
سابق ، وليس خلق شيء بأهون عليه من خلق شيء آخر ، ولا بأصعب عليه منه ،
لا يجوز عليه إجترار المنافع ، ولا تلحقه المضار ، ولا يناله السرور واللذات ، ولا
يصل اليه الأذى والآلام ، وليس بذى غاية فيتناهى ، ولا يجوز عليه الفناء ،
ولا يلحقه العجز النقص ، تقدر عن ملامسة النساء . وعن اتخاذ
الصاحبة والأبناء ، اه قوله

وقد بنوا على هذا الأصل استحالة رؤية الله سبحانه وتعالى يوم القيامة
لاقتضاء ذلك الجسميه والجهة ، وأن الصفات ليست شيئاً غير الذات ^(١) ، وإلا
تعدد القدماء في نظرهم ، وبنوا على ذلك أيضاً أن القرآن مخلوق لله سبحانه ، لنفهم
عنه سبحانه صفة الكلام .

(١) وليس هذا محل إجماع منهم

وأما العدل ، فقد بين معناه المسعودى فى مروج الذهب ، فقال : « هو ان الله لا يحب الفساد ، ولا يخلق أفعال العباد ، بل يفعلون ما أمروا به ، ونهوا عنه ، بالقدرة التى جعلها الله لهم ، وركبها فيهم ، وانه لم يأمر إلا بما أراد ، ولم ينه إلا عما كره . وانه ولى كل حسنة أمر بها ^(١) ؛ برىء من كل سيئة نهى عنها ، لم يكلفهم ما لا يطيقون ؛ ولا أراد منهم ما لا يقدرون عليه ، وان أحدا لا يقدر على قبض ولا بسط ، إلا بقدرة الله التى أعطاهم إياها ، وهو المالك لها دونهم ، يفتنها إذا شاء ولو شاء لجبر الخلق على طاعته ، ومنعهم اضطراريا عن معصيته ، ولما كان على ذلك قادرا ، ولكنه لا يفعل ، إذ كان فى ذلك رفع للحنّة ، وإزالة للبلوى . » اهـ وقد ردوا بهذا الأصل على الجهمية الذين قالوا : ان العبد فى فعله غير مختار . فعدوا ذلك ظلما ، لأنه لا معنى لأمر الشخص بأمر يضطره الأمر إلى مخالفته ، ولا لنهيّه عن أمر يضطره الناهى إلى فعله ، وقد بنوا على ذلك الأصل كما رأيت أن العبد خالق لأفعاله ، ولكنهم لا حظوا فى ذلك تنزيه الله عن العجز ، فقالوا ان هذا بقدرة أودعه الله إياها وخلقها ، فهو المعطى المانع ، وله القدرة التامة على سلب ما منح ، وانما أعطى ما أعطى ليتم التكليف .

(٣) — وأما الوعد والوعيد فهو أن يجازى من أحسن بالاحسان ، ومن أساء بالسوء ، لا يغفر لمرتكب الكبائر ما لم يتب .

(٤) — وأما القول بالمنزلة بين المنزلتين فقد بين وجهة نظرهم فيه الشهرستانى بقوله : « ووجه تقريره انه قال (واصل بن عطاء) ان الإيمان عبارة عن خصال خير إذا اجتمعت سمي المرء مؤمنا ، وهو اسم مدح ، والفاسق لم يستجمع خصال الخير ، ولا استحق اسم المدح ، فلا يسمى مؤمنا ، وليس هو بكافر مطلق أيضا ، لأن الشهادة وسائر أعمال الخير موجودة فيه ، لا وجة لانكارها . ولكنه إذا خرج من الدنيا على كبيرة من غير توبة فهو من أهل النار خالدا فيها ، إذ ليس فى الآخرة إلا الفريقان : فريق فى الجنة ، وفريق فى السعير ، ولكنه تخفف عنه

(١) احتجوا على ذلك بظاهر قوله تعالى : وما أصابك من حسنة فمن الله ، وما أصابك من سيئة فمن نفسك .

النار وتكون دركته فوق دركة الكفار ، (١) هـ

(٥) — وأما الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، فقد قرروا وجوبهما على المؤمنين نشر الدعوة للإسلام ، وهداية للضالين ، وإرشاد للغاوين ، وكل بما يستطيع ، فذو البيان بديانه ، وذو السيف بسيفه .

٨٢ — طريقتهم في الاستدلال على عقائدهم : كانوا يعتمدون في بيان عقائدهم على القضايا العقلية ، دون الآثار النقلية ، وكانت ثقتهم بالعقل لا يحدها إلا احترامهم لأوامر الشرع ، كل مسألة من مسائلهم يعرضونها على العقل ، فما قبله أقروه ، وما لم يقبله رفضوه .

وقد سرى إليهم ذلك النحو من البحث العقلي — أ — من مقامهم في العراق وفارس ، وقد كانت تتجاوب فيهما أصدااء لمذنبات وحضارات قديمة — ب — ومن سلائلهم غير العربية فقد كان أكثرهم من الموالى — ج — ولتصديهم للرد على المخالفين — د — ولسريان كثير من آراء الفلاسفة الأقدمين إليهم ، واختلاطهم بكثير من اليهود والنصارى وغيرهم ، ممن كانوا حملة هذه الأفكار ونقلتها إلى العربية .

وكان من آثار اعتمادهم على العقل أنهم كانوا يحكمون بحسن الأشياء وقبحها عقلاً ، وكانوا يقولون : « المعارف كلها معقولة بالعقل ، واجبة بنظر العقل ، وشكر المنعم واجب قبل ورود السمع ، والحسن والقبح صفتان ذاتيتان للحسن والقبح » (٢) ، وقال الجبائي : « كل معصية كان يجوز أن يأمر الله سبحانه بها ، فهي قبيحة للنهي ، وكل معصية كان لا يجوز أن يبيحها الله سبحانه فهي قبيحة لنفسها كالجهل به ، والاعتقاد بخلافه ، وكذلك كل ما جاز ألا يأمر الله سبحانه به فهو

(١) والمعتزلة مع اعتقادهم أنه في منزلة بين المنزلتين يرون أنه لا مانع من أن يطلق عليه اسم المسلم تمييزاً له عن الذميين لا مدحاً وتكريماً . قال ابن أبي الحديد وهو من شيوخهم : « إنا وإن كنا نذهب إلى أن صاحب الكبيرة لا يسمى مؤمناً ولا مسلماً ، فإنا نحسن أن يطلق عليه هذا اللفظ إذا قصد تمييزه عن أهل الذمة ، وعابدى الأصنام ، فيطلق عليه مع قرينه حال أو لفظ يخرج به عن أن يكون مقصوداً به التعظيم والثناء والمدح ، شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد .

(٢) الملل والنحل للشمسستاني

حسن الأمر به ، وكل ما لم يحز إلا أن يأمر به فهو حسن لنفسه : « (١) .
وقد بنوا على هذه الفكرة وجوب الصلاح والأصلح لله ، فقد قال جمهورهم :
إن الله لا يصدر عنه إلا ما فيه صلاح ، فالصلاح واجب له ، ولا شيء مما يفعله
جلت قدرته إلا وهو صالح ، ويستحيل عليه سبحانه أن يفعل غير الصالح .

٨٤ — دفاعهم عن الإسلام : دخل في الإسلام طوائف من المجوس ،
والصابئة ، واليهود ، والنصارى ، وغير هؤلاء وأولئك ، ورءوسهم ممثلة بكل
ما في هذه الأديان من تعاليم ، جرت في نفوسهم مجرى الدم في الجسم ، وتغلغل
فيها ، واستقرت في ثنائياها ، ففهموا الإسلام على ضوءها ، ومنهم من كان يظهر
الايمان خشية السلطان ، ويبطن غيره ، وأخذ ينشر بين المسلمين ما يفسد عليهم
دينهم ، ويشككهم في عقائدهم ، ويدسون بينهم أفسكارا وآراء ما أنزل الله بها من
سلطان ، وقد ظهرت ثمار غرسهم ، واستغلظت سوق نبتهم ، فوجدت فرق هادمة
تحمل اسم الإسلام ، وهى معاول هدمه ، فكان المجسمة ، والمشبهة ، والزنادقة ،
وغيرهم ؛ وقد تصدى للدفاع دون هؤلاء فرقة درست المعقول ، وفهمت المنقول ،
فكانت المعتزلة . تجردوا للدفاع عن الدين وما كانت الأصول الخمسة التى تضافروا
على تأييدها ، وتآزرُوا على نصرها ، إلا وليدة المناقشات الحادة التى كانت تقوم
بينهم وبين مخالفيهم ؛ والتوحيد الذى اعتقدوه على الشكل الذى أسلفنا كان للرد
على المشبهة والمجسمة ؛ والعدل كان للرد على الجهمية ؛ والوعد والوعيد ، كان للرد
على المرجئة ؛ والمنزلة بين المنزلتين ردوا به على الخوارج الذين كفروا مرتكب
الذنب صغيراً أو كبيراً .

وفى عهد المهدي ظهر المقنع الخراساني ، وكان يقول بتناسخ الأرواح ،
واستغوى طائفة من الناس وسار إلى ما وراء النهر ، فلاقى المهدي عناء في التعلب
عليه ، ولذلك أغرى بالزنادقة ، فسكان يتبعهم ليقضى عليهم . بسيف السلطان
ولكن السيف لا يقضى على رأى ، ولا يميّز مذهباً ، ولذا شجع المعتزلة وغيرهم

فى الرد عليهم ، وأخذهم بالحجة ، وكشف شبهاتهم ، وفضح ضلالاتهم ، فمضوا فى ذلك غير وانين .

٨٥ — مناصرة الخلفاء المعتزلة : ظهر المعتزلة فى العصر الأموى ، فلم يجدوا من الأمويين معارضة لهم ، لأنهم لم يثيروا شغباً ، ولم يعلنوا حرباً ، بل كانوا طائفة لا عمل لها إلا الفكر وقرع الحجة بالحجة ، والدليل بالدليل ، ووزن الأمور بمقاييسها الصحيحة ، لا يتعرضون للسياسة إلا بقدر محدود ، وحببتهم فيما يرون بيان لاسنان ، وسلاحهم دليل قوى ، لا سيف مشهور .

ويحكى السعوى فى مروج الذهب : أن يزيد بن الوليد كان يرى رأى المعتزلة ويعتقد بصحة أصولهم الحسة .

ولما جاءت الدولة العباسية ، وكان سيل الاتحاد والزندقة قد طم ، وجد خلفاؤها فى المعتزلة سيفاً مسلوا على الزنادقة فلم يفلوه ، وحرباً شعواء منهم على الاتحاد فلم يخدموها ، حتى جاء المأمون فشايهم ، وقربهم ، ورأى ما بينهم وبين الفقهاء من خلاف ، فكان يعقد المناظرات بين الفريقين ، لينتهوا إلى رأى واحد ، ولكنه سقط سقط ما كان لمثله أن يقع فيها ، وهو أنه أراد أن يحمل الفقهاء والمحدثين على رأى المعتزلة فى القرآن بقوة السلطان ، وما كانت قوة الحكم لنصرة الآراء ، وحمل الناس على غير ما يعتقدون ، وإذا كان من المحرم الاكراه فى الدين فكيف يحل حمل الناس على عقيدة ليس فى مخالفتها كفر ، بل تنزيه ، فقد حاول أن يحمل الفقهاء على القول بخلق القرآن ، فأجابه بعضهم إلى رغبته تقية ورهباً ، لا إيماناً واعتقاداً ، وتحمل آخرون العنت والارهاق والسجن الطويل ، ولم يقولوا غير ما يعتقدون . واستمرت تلك الفتنة طول خلافة المعتصم الواثق ، لوصية المأمون بذلك ، وزاد الواثق الاكراه على نفي الرؤية ، وهو الرأى الذى يراه المعتزلة ، ولما جاء المتوكل رفع هذه المحنة ، وترك الأمور تأخذ سيرها ، والآراء تجري فى مجاريها ، وللناس فيها ما يختارون .

٨٦ — منزلة المعتزلة عند معاصريهم : شن الفقهاء والمحدثون الغارة على

المعتزلة ، فكان هؤلاء بين عدوين كلاهما أيد قوى ، الزنادقة ومن على شاكلتهم من ناحية ، والفقهاء والمحدثون من ناحية أخرى . وانك لترى في مجادلات الفقهاء ومحاورتهم تشنيعا على المعتزلة ، كلما لاحت لهم بارقة ، وإذا سمعت الشافعى وابن حنبل وغيرهما يذمون علم الكلام ، ومن يأخذ العلم على طريقة المتكلمين ، فانما المعتزلة أرادوا بدمهم ، وطريقتهم أرادوا بتزييفهم ، ولسكن ما السر في كراهية الفقهاء لهم ، وكلا الفريقين يسعى لنصرة الدين ، لا يألو جهدا في تأييده ، ولا يدخر وسعا في إقامته ، يظهر لى أن عدة أمور أضافرت ، فأوجدت ذلك العداء ، وتعاونت فسببت تلك البغضاء ، وهذا بعض منها :

(١) خالف المعتزلة طريقة السلف الصالح في فهم عقائد الدين الحنيف ، كان القرآن هو الورد المورد الذى يلجأ إليه كل من يتعرف صفات الله ، وما يجب الإيمان به من العقائد ، لا يصدرون عن غيره ، ولا يطمثنون لسواه ، كانوا يفهمون العقائد من آيات القرآن ، وهى بينات ، وما اشتبه عليهم حاولوا فهمه بما توحىه أساليب اللغة ، وهم بها خبراء . وان تعذر عليهم فهم شىء توقفوا وفوضوا ، غير مبتغين فتنة ، ولا راغبين فى زيغ ، ولا سالكين غير سبيل الحق القويم . وقد كان ذلك ملائما للعرب كافيا لهم ، لأنهم قوم أميون ليسوا أهل علوم ولا منطق ولا فلسفة ، ولقد خالف المعتزلة ذلك النهج ، وحكموا العقل فى كل شىء ، وجعلوه أساس بحثهم ، وساقهم شره عقولهم إلى محاولة اكتناه كل أمر ، فكان كل ذلك صدمة للفقهاء لم يألفوها ، فجردوا عليهم ألسنتهم ، وأشاعوا عنهم قالة السوء ، وما كان أكثر المعتزلة فى الحقيقة إلا كما قال أحد العلماء الأوربيين : « اننا لم نسمع من المعتزلة صوت المخالفة للدين ، ولسكن سمعنا صوت الضمير المتدين الذى يناضل كل ما لا يليق بالله تعالى وعلاقته بعبيده ،

(٢) قام المعتزلة بمجادلة الزنادقة والشنوية وغيرهم ، وكل مجادلة نوع من النزال والمحاربة ، والمحارب مأخوذ بطرق محاربه فى القتال ، مقيد بأسلحته ، متعرف لخطئه ، دارس لمراميه ، متقص لغاياته ، وكل ذلك من شأنه أن يجعل الخصم

متأثراً بخصمه ، آخذاً عنه بعض مناهجه ، فالمعتزلة قد تأثروا إلى حد ما بآراء مخالفينهم وأفكارهم ، وما أحسن قول نيرج في ذلك ، من نازل عدوا عظيماً في معركة فهو مربوط به ، مقيد بشروط القتال ، وتقلب أحواله ، ويلزمه أن يلاحق عدوه في حركاته ، وسكناته ، وقيامه ، وعوده ، وربما تؤثر فيه روح العدو وحيله ، كذلك في معركة الأفكار ، وفي الجلة فللعدو تأثير في تكوين الأفكار ليس بأقل من تأثير الحليف فيه ، حتى إن بعض الحنابلة قد شكوا أن أصحابه انقطعوا إلى الرد على الملحدين انقطاعاً أدام إلى الالحاد ، فلا غرو بعد ذلك إذا رأيت شدوذاً في آراء بعض المعتزلة لتأثرهم بهذه المجادلة .

(٣) كانت طريقة المعتزلة في معرفة العقائد عقلية خالصة ، لا يعتمدون على نص ، اللهم إلا إذا كان موضوع الكلام حكماً شرعياً ، أوله صلة بحكم شرعي فجل اعتمادهم على العقل كما أسلفنا ، وللعقل نزوات ، لذلك وقعوا في كثير من الهنات دفعتم إليها نزعته العقلية الخالصة . كقول أبي الهذيل من أئمتهم إن أهل الجنة غير مختارين ، لأنهم لو كانوا مختارين لكانوا مكلفين ، والآخرة دار جزاء لا دار تكليف ، وفي ذلك شطط عقلي ، لأن الاختيار لا يستلزم التكليف ، وذكر الخياط أنه رجع عن هذا القول (١) .

مثل هذا النوع من الشذوذ الفكري كان يقع من بعضهم ، فيسير بين الناس عنهم ، ومعه قالة سوء عامة ، من غير أن تخص المسمى ، « واثقوا فتنة لا تصبئ الذين ظلموا منكم خاصة » .

(٤) خاصم المعتزلة كثيرين من رجال كانت لهم منزلة كبيرة في الأمة ، ولم ينزهوا كلامهم في خصومتهم ، وانظر إلى قول الجاحظ عن رجال الحديث والفقهاء : « وأصحاب الحديث والعوام هم الذين يقلدون ولا يحصلون ، ولا يتخيرون ، والتقليد مرغوب عنه في حجة العقل ، منهى عنه في القرآن . . . » إلى أن قال : « وأما قولهم : النساك والعباد منا ، فعباد الخوارج وحدهم أكثر عدداً من عبادهم ،

على قلة عدد الخوارج في جنب عددهم ، على أنهم أصحاب نية ، وأطيب طعمة ، وأبعد من التكبسب ، وأصدق ورعا ، وأقل زيا ، وأدوم طريقة ، وأبذل للهجة ، وأقل جمعا ومنعا ، وأظهر زهدا وجهدا ، ^(١) فكان الطعن في مذاهب هؤلاء بمر القول سبباً في نفور الأمة من المعتزلة .

(٥) — كان من خلفاء بني العباس من شايع المعتزلة ، وناصرهم ، واعتنق مذاهبهم ، وتعصب لها ، فأراد أن يحمل الناس على اعتناقها ، فأذى الفقهاء والمحدثين ، وابتلاهم ، وأنزل بهم المحنة ، فصبروا وصابروا ، واستدرت محنتهم عطف الناس عليهم وسخطهم على من كان سبب البلية ، ومن استحل هذه القضية ، فرجعت تلك الآلام وبالا على المعتزلة في سمعتهم ، لأنهم أصل البلاء وخططاء الخلفاء والأمراء ، صدورا عن رأيهم ونفذوا بتدبيرهم ، وكان منهم من دافع عن هذا الارهاق ، وذلك الاضطهاد . انظر إلى قول الجاحظ في تبرير عمل الخلفاء في امتحانهم الفقهاء والمحدثين : « وبعد فمتحن لم نكفر إلا من أوسعناه حجة ، ولم نمتحن إلا أهل التهمة ، وليس كشف المتهم من التجسس ، ولا امتحان الظنين من هتك الأستار ، ولو كان كل كشف هتكا ، وكل امتحان تجسسا لكان القاضي أهتك الناس لستر ، وأشد الناس تتبعا لعورة . » ^(٢)

ان انهمزام الآراء التي تناصرها القوة المادية أمر محتوم ، لأن القوة المادية رعناء هو جاء ، من شأنها الشطط ، والخروج على الجادة ، وكل رأى يعتمد على هذه القوة في تأييده تنعكس عليه الأمور ، لأن الناس يتظنونون في قوة دلائله ، إذ لو كان قويا بالبرهان ، ما احتاج في النصرة إلى السلطان .

(٦) — كان كثيرون من ذوى الاتحاد يجدون في المعتزلة عشا يفرخون فيه بمفاسدهم وآرائهم ، ويلقون فيه دسهم على الاسلام والمسلمين ، حتى إذا تبدت أغراضهم أقصاهم المعتزلة عنهم . فابن الراوندى كان يعد منهم ، وأبو عيسى الوراق ،

(١) الفصول المختارة من كتب الجاحظ للإمام عبيد الله بن حسان

(٢) الفصول المختارة أيضا

واحمد بن حائط ، وفضل الخدثي ، كانوا ينتمون إليهم ، وكل هؤلاء أحدثوا الأحداث في الاسلام ، وأتوا بالمنكرات ، وكان منهم من استؤجر من اليهود لافساد عقيدة المسلمين ، وانتمائهم للمعتزلة أول أمرهم ، وإن فصلوا عنهم عند ظهور شنائعهم يجعل رشاشا مما لطخوا به ينال سمعة المعتزلة ، وإن أقسموا جهد أيمانهم أنهم منهم براء ، فإن الاتهام أسبق إلى الأذهان من البراءة .

٨٧ — اتهام الفقهاء والمحدثين لهم : اشتدت حملة أولئك على المعتزلة ، فاتهموهم في كل شيء حتى أن الامام محمد بن الحسن الشيباني أفتى بأن من صلى خلف المعتزلي يعيد صلاته ، والامام أبو يوسف عدلهم من الزنادقة ، والامام مالك لم يقبل الشهادة من أحدهم . وسرت مقالة السوء إلى من ينتمى إليهم ، حتى اتهموهم بالفسق وانتهاك المحرمات . وفي الحق إن كل خصومة تؤدي إلى الملاحات لا بد أن تؤدي إلى المهاترة ، ورمى الخصم خصمه بالحق وبالباطل ، فكثير من التهم التي وجهت إلى المعتزلة لم تصدر عن إنصاف ، بل كان التحيز رائد المتهمين ، والتعصب باعثهم ، وكل تعصب يسد مسامع الإدراك في ناحية من النواحي . فالمعتزلة فيهم خير كثير ، (ولو انتمى إليهم بعض المتهمين في دينهم المأخوذون بأثمهم) إذ أن لهم سابقة الفضل بالدفاع عن الاسلام ، فقد تفرق أتباع واصل في الأقطار الاسلامية رادين على أهل الأهواء . وكان عمرو بن عبيد حربا على الزنادقة مشهورة ، لا يحمد أوارها . كان صديقا لبشار بن برد ، فلما علم منه الزندقة سعى في نفيه من بغداد فنفى منها ، ولم يعد إلا بعد موت عمرو .

وكان منهم العباد الزهاد . فهذا عمرو بن عبيد ^(١) . يقول فيه الجاحظ (متعصبا) : ان عبادته تنفي بعبادة عامة الفقهاء والمحدثين ،

(١) كان المنصور يبالغ في تعظيم عمرو بن عبيد وقيل إنه رثاه بقوله :

صلى الله عليك من متوسل	قبرا مرتت به على مران
فمرا تضمن مؤمنا متحسما	عبد الله ودان بالقرآن
وإذا الرجال تنازعوا في شبهة	فصل الحديث بحجة وبيان
ولو أن هذا الدهر أبى صالحا	أبى لنا عمرا أبا عثمان

وقال الواثق لآحمد بن أبي دؤاد وزيره لم لم تول أصحابي (المعتزلة) القضاء كما تولى غيرهم ، فقال يا أمير المؤمنين ان أصحابك يمتنعون عن ذلك ، وهذا جعفر بن مبشر وجهت إليه بعشرة آلاف درهم ، فأبى أن يقبلها ، فذهبت إليه بنفسى ، واستأذنت فأبى أن يأذن لى ، فدخلت من غير اذن ، فسل سيفه فى وجهى ، وقال الآن حل لى قتلک ، فانصرفت عنه ، فكيف أولى القضاء مثله .

ومن الغريب أن جعفرأ هذا حمل إلبه بعض أصحابه درهمين فقبلهما ، فقل له : كيف ترد عشرة آلاف درهم ، وتقبل درهمين ؟ فقال أرباب العشرة أحق بها منى ، وأنا أحق بهذين الدرهمين ، لحاجتى إليهما ، وقد ساقهما الله إلى من غير مسألة ، وأغنائى بهما عن الشبهة والحرام .

فهذه نفس قوية تسد كل باب للشبهات ، اشتبه فى مال السلطان ؛ لظنه أنه جمع من غير الطرق المحللة ، فرفض العطاء ، وقبل الدرهمين حلالا طيبا .
ومن هذا السياق ترى أن المعتزلة كان منهم الزهاد ، ومنهم المقتصدون ، وقليل منهم ساء ما يفعلون ؟ .

مناظرات المعتزلة وعلم الكلام

٨٨ — تكون علم الكلام من مجموع مناظرات المعتزلة مع خصومهم ، سواء أكانوا من الرافضة والمجوس والشوبية ، وسائر أهل الأهواء ، أم من رجال الفقه والحديث وغيرهم . فهم مركز الدائرة ، وقطب الرحى ، شغلوا الأمة الاسلامية بمجادلتهم ومناظراتهم نحو ثلاثة قرون ، ازدحمت بها مجالس الأمراء ، والوزراء ، والعلماء ، وتضاربت فيها الآراء ، وتناحرت المذاهب وتجاوبت فيها أصداء الفكر الاسلامى ، وقد زين بزينة فارسية أو يونانية أو هندية . وقد امتازوا فى جدلهم بميزات واختصوا بخصائص جعلت لهم لونا خاصا ونحلة خاصة ، لا تختلف فى جملتها عما دعا إليه الدين ، وإن تباينت طرق استنباطها ، وتخالفت مقدماتهم الاستنباطية عن مقدمات غيرهم من جماهير الأمة الاسلامية . وأوضح ميزاتهم فى الجدل .

(١) مجانيتهم التقليد ، ومجافاتهم الاتباع لغيرهم ، من غير بحث وتنقيب ووزن للدلة ومقايسة للأمور ، الاحترام عندهم للآراء لا للأسماء ، وللحقيقة لا للقائل ، ولذلك لم يقلد بعضهم بعضاً ، وقاعدتهم التي يسرون عليها كل مكلف مطالب بما يؤديه إليه اجتهاده في أصول الدين ، ولعل ذلك هو السبب في افتراقهم إلى فرق كثيرة .

منهم الواصلية (١) والهديلية (٢) والنظامية (٣) والحائطية (٤) والبشرية (٥) والمعمرية (٦) والمزدارية (٧) والثمانية (٨) والهشامية (٩) والجاحظية (١٠) والخياطية (١١) والجباية (١٢)

(١) اعتمادهم على العقل في إثبات العقائد ، وقد اتخذوا من القرآن مدداً حتى لا يذهب بهم الشطط إلى الخروج عن جادته ، ولم تكن معرفتهم بالحديث كبيرة ، لأنهم ما كانوا يأخذون به في العقائد ، ولا يحتاجون به .

(٢) اخذهم من مناهل العلوم التي ترجمت في عصرهم ، فقد ضربوا بسهم في تلك العلوم ، ونالوا منها ما يساعدهم في اللحن بالحجة ومقارعة الخصوم ، ومصارعة الاقوام في ميدان الكلام ، وقد انضم اليهم كل مسلم مثقف بالثقافة الاجنبية التي غدت العقل العربي في ذلك العصر ، فقد رأى ما يلائمه في آراء المعتزلة التي كانت جامعة بين الروح الدينية التي تظلمها ، وفكرة التنزيه التي تسيطر عليها ، والافكار الفلسفية التي ترضى النهمة العقلية ، لذلك كان بين رجالها كثيرون من الكتاب الممتازين ، ومن العلماء المبرزين ، والفلاسفة الفاهمين - جمع عظيم .

(٤) اللسن والفصاحة والبيان ، فقد كان بين رجالها خطباء مصاقع ، ومجادلون قد مرسوا بالجدل ، فعرفوا أفانينه ، وخبروا طرقه ، وعرفوا كيف

(١) أصحاب واصل بن عطاء (٢) أصحاب أبي الهذيل العلاف (٣) أصحاب النظام (٤) أصحاب أحمد بن حنبل (٥) أصحاب بشر بن المعتمر (٦) أصحاب معمر بن عباد السلي (٧) أصحاب عيسى بن صبيح المسكني بأبي موسى الملقب بالمزداد (٨) أصحاب ثمانية بن اشرس النيرى (٩) أصحاب هشام بن عمر القوطى (١٠) أصحاب الجاحظ (١١) أصحاب أبي الحسين الخياط (١٢) أصحاب الجباى

يصرعون الخصوم، ويلوون عليهم المقاصد، وهذا واصل بن عطاء كبيرهم، خطيب عليم بخواطر النفوس، حاضر البديهة، قوى الارتجال، وهذا النظام من شيوخهم كان ذكياً بليغاً، حاد اللسان، أديباً شاعراً، وهذا أبو عثمان الجاحظ الذي يقول فيه أحد الصابئة ثابت بين قرة، أبو عثمان الجاحظ خطيب المسلمين، وشيخ المتكلمين، ومدره المتقدمين والمتأخرين، ان تكلم حكى سحبان البلاغة، وان ناظر ضارع النظام في الجدل، شيخ الأدب، ولسان العرب، كتبه رياض زاهرة، ورسائله أفنان مثمرة، ما نازعه منازع إلا رشاه أنفاً، ولا تعرض له متعرض، إلا قدم له التواضع استبقاء...

٨٨ — خصوم المعتزلة: جادل المعتزلة (١) الروافض والتشويه والجهمية

وسائر أهل البدع.

(٢) والفقهاء والمحدثين، وسنتكم الآن على جدلم مع الكفار والزنادقة والجهمية ومن اليهم، ثم الفقهاء والمحدثين.

٨٩ — مجادلتهم للكفار وأهل الأهواء: في آخر العصر الأموي وصدر

الدولة العباسية كثر الزنادقة وغيرهم من أهل الأهواء؛ وكانوا تارة يكشفون القناع، وأحياناً ينفثون تعاليمهم مستترين بلباس الإسلام، متسرلين بسرِّه، ليدسوا السم من غير أن يشعر بهم أحد، فلا يحترس منهم المتدينون، فكانوا أشدَّ عداوة على الإسلام من غيرهم، وأعظم نكاية له، وأهدى إلى مقاتله لاغترار بعض الناس بهم، فتصدى لهم المعتزلة، وصارعوهم في كل ميدان ظنوا أنهم يحاربون الإسلام فيه، فلقد فرق واصل أصحابه في الأمصار لمحاربة الزنادقة فيها، ودافع بنفسه، ومن مؤلفاته كتاب الف مسألة للرد على المانوية، وكذلك فعل خلفاؤه من بعده، وكان جدلم بقوة ونهوض دليل، وفصاحة، وبيان، وقدرة على الاقتناع اكتسبوها من علومهم وممارستهم الجدل، حتى إن كثيرين من خصومهم، كانوا يغمدون السلاح، ويلقون السلم عند لقاءهم، وكثير منهم كان يسلم بعد نقاشهم، وهذا أبو الهذيل العلاف أسلم على يديه أكثر من ثلاثة آلاف

رجل من المجوس والثنوية ، لحذقه وبراعته في المناظرة ، وقوة ما يدعو اليه ، وضعف ما يلوون السنتهم به .

والكى نعطيك صورة مما كان يجادل به المعتزلة ومقدار قوة استدلالهم ننقل لك بعضاً مما روى من هذه المناقشات ، جاء في الانتصار : « أن المانوية تزعم أن الصدق والكذب متضادان ، وأن الصدق خير ، وهو من النور ، والكذب شر ، وهو من الظلمة . قال لهم (ابراهيم النظام) حدثونا عن إنسان قال قولا كذب فيه ، من الكاذب ؟ قالوا الظلمة . قال فان ندم بعد ذلك على ما فعل من الكذب ، وقال قد كذبت وأسأت . من القائل قد كذبت ، فاختلطوا عند ذلك ولم يدروا ما يقولون . فقال (ابراهيم النظام) : إن زعمتم أن النور هو القائل قد كذبت وأسأت ، فقد كذب ، لانه لم يكن الكذب منه ، ولا قاله والكذب شر ، فقد كان من النور شر ، وهذا هدم قولكم ، وإن قلتم إن الظلمة قالت : « قد كذبت وأسأت ، فقد صدقت ، والصدق خير . فقد كان من الظلمة صدق وكذب ، وهما عندكم مختلفان خيراً وشرأ على حكمكم ،

انظر إلى ذلك التبع ، وأخذ الطرق على المناقش ، حتى يفحمه ، وكذلك كانت مناقشة المعتزلة للروافض وغيرهم ممن على شاكلتهم ، ومع هذا يجب أن نقرر أنه مع هذه المناقشة الحادة التي كانت تقوم بينهم وبين المعتزلة . كان هؤلاء يحسنون في معاملتهم ، وتلك أخلاق العلماء تتسع صدورهم لمودة مخالفهم في الدين ، حتى يهديهم الله سواء السبيل .

٩. — مجادلتهم مع الفقهاء والمحدثين : من المقرر في كتب علم النفس أن المختلفين ان تقارباً في العقيدة كان الجدال أشد ، والملاحاة أحد^(١) ، وذلك ما كان ، فان موضع الخلاف بين المعتزلة والفقهاء هين متدارك ، لا يكفر به مخالف ، ولا يخرج به عن نهج الدين مجادل ، ولكن الجدال بينهما كان عنيفا ،

(١) ذكر هذه القضية وأثبتها جوسناف لوبون . في كتابه (الآراء والمعتقدات)

والمهارة قد راجت سوقها . ولعل السبب فوق ما سبق أن الاختلاف كان اختلاف عقلية ومنطق ، وطرائق تفكير في هذا الدين القويم ، فالفقهاء والمحدثون يتعرفون دينهم من القرآن والسنة ، وعملهم العقلي فهم نصوص الكتاب الكريم ، وتعرف الصحيح من المأثور عن الرسول الأمين ، ويعدون طلب الدين من غير هذا الطريق شططاً وتحيفاً وعوجاً . والمعتزلة يرون أن إثبات العقائد بالأقيسة العقلية جائز إن لم يكن واجباً ، مادامت لم تخالف نصاً في الدين ، بل تؤيده ، وهم لذلك يستخدمون المنطق والبحوث الفلسفية ، وإثبات عقائد الاسلام بها ، وأولئك الفقهاء يحافونها ويرون الوقوف عند النص ، حتى لا تزل الأقدام في مزلق الضلال ، ومخاطر الأوهام ، والعقل يخدع ويغتر فيضل .

وليس معنى هذا الكلام أنه لم يكن هناك خلاف ، بل كان بينهما خلاف في جزئيات كثيرة ، ولكنه لا يصيب لب العقيدة : ولذلك هم لا يكفرون الفقهاء والمحدثين ، وهؤلاء لا يكفرونهم ، بل يعدونهم مبتدعة .

وجداهم كان صورة لاختلاف هاتين العقليتين ، وقرأ مجادلتهم في مسألة خلق القرآن ، تجد المعتزلى منطلقاً وراء الأقيسة العقلية من غير أى قيد يقيد به نفسه إلا التنزيه ، والفقهاء أو المحدث متوقف متحفظ ، غير متهم على ما لم ينص عليه في كتاب ولا سنة ، وقد علمت أن الجمهور كان وراء الفقهاء والمحدثين على ما أسلفنا .

٩١ — المأثور من مجادلات المعتزلة : كان العصر العباسى عصر المناظرات

حقاً ، وكانت هى ميدان البيان ومظهر الفصاحة واللسن . وقد كان المعتزلة فرسان الحلبة في المناظرات في العقائد .

وقد كثرت مجالس مناظراتهم ، فقد تناظروا بين أيدي الأمراء ، وفي المساجد وفى كل مكان يصلح للجدل والمناظرة ، ولكن المأثور من المناظرات قليل بالنسبة لما كان ؛ ولعل اضطهاد المعتزلة في عصر المتوكل ، وما والاها ، وكراهية الجماهير الاسلامية لهم ، كان سبباً في ضياع كثير من آثارهم ، واندثار أكثر مناظراتهم ، وما بقي على قلته يعطينا صورة من قوة جدلهم ، ويبين لنا أنهم قوم خصموني .